

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والأربعون   العدد الأول   يناير ٢٠٠٦

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والأربعون — العدد الأول — يناير ٢٠٠٦

"رأس المال الاجتماعى" :
كأداة تحليلية فى العلوم الاجتماعية

عزت حجازى *

مفهوم رأس المال الاجتماعى هو واحد من أحدث الإضافات إلى أدوات التحليل الاجتماعى ، والسوسيولوچى بخاصة . ويعتبر هذا المفهوم بالإضافة إلى أسلوب تحليل الشبكات الاجتماعية من أوسع أدوات التحليل الاجتماعى انتشارا . وبرغم أن بيير بورديو قدم مفهوم رأس المال الاجتماعى منذ أكثر من ربع قرن أداة للتحليل العلمى على مستوى السلوك الفردى والفعل فى الجماعات الصغيرة micro level ، غير أن البعض توسع فى استخدامه للتحليل الاقتصادى والسياسى على مستوى المجتمع القومى ، بل وفى المقارنات الدولية macro level . وتحاول هذه الدراسة التأريخ لظهور المفهوم ، وتستعرض بعض الاجتهادات - والإشكاليات - فى تعريفه ، وقياسه ، واستخدامه ، وتطرح أفكارا لتطويره .

مدخل

يحقق بعض الأشخاص أحيانا ما لا يبدو أن إمكاناتهم وقدراتهم ومواردهم الذاتية تؤهلهم للوصول إليه . والسر هو - فى أغلب الأحيان - المساندة التى تتوافر لهم من أطراف قادرة ومؤثرة فيما يعرف باسم شبكة العلاقات الاجتماعية (الأقارب ، والأصدقاء ، ورفاق العمل ، والجيران ، وغيرهم) ، وبعض المنظمات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية . وهذا هو ما اصطلح على تسميته "رأس المال الاجتماعى social capital" .

* أستاذ علم الاجتماع غير المتفرغ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ومع أن الصور الأخرى المعروفة من رأس المال (المادى ، والبشرى ، والحضارى) لا تستثمر جيدا إلا بوجوده ، وقد تهدر لغيابه ، فإن اكتشاف "رأس المال الاجتماعى" والإفادة منه فى التحليل العلمى تأخر كثيرا .

وقد طرح مفهوم "رأس المال الاجتماعى" كأداة تحليلية فى العلوم الاجتماعية – لأول مرة – فى بعض أعمال بيير بورديو فى السبعينيات من القرن الماضى . ومع أن أعمال بورديو ترجمت إلى الإنجليزية وانتشرت بعد مدة وجيزة من نشرها بالفرنسية فى فرنسا ، فإن الشيوع الكبير اللاحق للمفهوم يرتبط بأعمال جيمس كولمان وروبرت پوتنام ، وكثيرين غيرهما ، فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويعد المفهوم الآن واحدا من أبرز المفاهيم فى العلوم الاجتماعية .

ونناقش فى هذه الدراسة الموجزة :

- تعريف مفهوم رأس المال الاجتماعى .
- قياس رأس المال الاجتماعى ، مع إشارة إلى موضوع تحليل الشبكات الاجتماعية .
- بعض استخدامات رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية ، والمشكلات التى تنطوى عليها .
- قضايا عامة مهمة .

أولا : خلفية تاريخية موجزة (Woolcock) *

يرى بعض المحللين أن لمفهوم رأس المال الاجتماعى إرهاصات وجذورا تاريخية تمتد بعيدا حتى الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل . فقد أشار ديفيد هيوم (١٧١١–١٧٧٦) إلى أن "السلوك الأخلاقى الملائم" ، أو ما أسماه "الحس

* إشارة إلى المصدر ، من القائمة فى نهاية المقال .

الأخلاقى" ، سيظهر تلقائيا ، ليدعم الصيغة الجديدة (آنذاك) للنشاط الاقتصادى (الرأسمالية) . وفى كتابيه "ثروة الأمم" و "نظرية المشاعر الأخلاقية" ، يذهب آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) إلى أن السوق market فى حاجة إلى "حساسية أخلاقية خاصة" تضبط أمورها .

ثم مرت فترة طويلة كاد فيها تأثير "العامل الإنسانى" أن يختفى من التحليل العلمى ، ولم يجد فيه أصحاب النظريات الاقتصادية - بخاصة - والمشغولون بقضايا المنهج - بعامة - ما يمكن أن يفيد فى التحليل الاقتصادى والاجتماعى .

وحين تأسس علم الاجتماع الكلاسيكى ، ورد فى أعمال بعض رواده الأوائل : كارل ماركس ، (١٨١٨-١٨٨٣) ، وإميل دور كايم (١٨٥٨-١٩١٧) ، وچورچ زيميل (١٨٥٨-١٩١٨) ، وماكس ڤيبر (١٨٨١-١٩٦١) ، وآخرون ، أفكار مما يتردد الآن فى تحليل مفهوم "رأس المال الاجتماعى" . ومن ذلك "تضامن الجماعة بفضل أزمة" عند كارل ماركس وفريديريك إنجلز ، وفكرة "أن القيم والاعتبارات الأخلاقية تأتى قبل العلاقات القانونية" عند دور كايم ، "والتعاملات المتبادلة" عند زيميل ، "والثقة المتبادلة الملزمة" عند ڤيبر .

وفى الستينيات من القرن الماضى قدم تى دبليو شولتز وجارى بيكر - وهما من "الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد" - مفهوم "رأس المال البشرى" (الإنسانى) human capital . وكانا يقصدان منه أن رصيد مجتمع ما من الأشخاص المتعلمين المدربين ، وفى حالة صحية جيدة هو الذى يحدد إلى أى مدى يمكن أن تستثمر موارده المادية ، وأنه لا جدوى كبيرة من توافر أحدث المعدات وأبرع الأفكار مالم يتح لمن يستخدمها مصادر للمعلومات ، وإمكانات تصحيح الأخطاء والحوافز الكافية ، وأن الحياة تكون أكثر ثراء وإشباعا حين

تتوافر للشخص "المساندة الاجتماعية" ، فى مناخ من الثقة المتبادلة ، والتعاون الصادق ، والتكريس لأغراض مشتركة .

ومع أن شيئا قريبا من فكرة رأس المال الاجتماعى فى المفهوم المعاصر ورد فى أعمال بعض علماء الاجتماع والاقتصاد ابتداء من العشرينيات من القرن الماضى (عند ليدا جودسون هانيفان ، فى سنة ١٩٢٠) ، ثم فى الستينيات (عند ألڤين جولدنر ، ١٩٦٠) ، والسبعينيات (عند جلين لورى ، ١٩٧٧) ، إلا أن المفهوم – على النحو الذى نعرفه به الآن – ظهر لأول مرة فى أعمال بيير بورديو Pierre Bourdieu ، ثم تطور بصورة واضحة فى أعمال جيمس كولمان ، ورونالد بيرت ، وروبرت بوتنام ، وأليخاندرو پورتيز ، وغيرهم .

ثانيا : تعريف رأس المال الاجتماعى

يمكن أن يلاحظ دون جهد التوسع الهائل فى استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى ، سواء فى الكتابات الأكاديمية المتخصصة والعامة ، فى مختلف العلوم الاجتماعية ، وبخاصة علم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة . لم يستخدم المفهوم بشكل أساسى كأداة تحليلية حتى السبعينيات من القرن الماضى ، ومن وقتها بدأ يتردد بكثرة .

وهناك اتفاق بين من يستخدمون مفهوم رأس المال الاجتماعى حول نقطة مهمة ، هى أنه يكمن فى الاتصالات الشخصية ، والعلاقات والتفاعلات بين الأشخاص . فهو يتعلق بمن يعرف ويتعامل مع من ؟ فأقارب الشخص ، وأصدقاؤه ، ورفاق العمل ، وجيرانه ، يمثلون مصادر معلومات وعونا ودعما ، وصحبة طيبة ، حين يحتاج الشخص إلى شىء منها .

وعند بورديو (Bourdieu) ، رأس المال الاجتماعى هو واحدة من أربع صور من رأس المال ، والثلاث الأخرى هى : رأس المال الاقتصادى

economic ، ورأس المال الثقافى cultural ، ورأس المال الرمزى symbolic .

ومن أبرز استخدامات بورديو لمفهوم رأس المال الاجتماعى ما جاء فى تحليل الأسرة ، وتشكل جماعات المكانة فى السياق التاريخى الطويل (١٩٨٧) ، وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية (١٩٨٨) ، والجهاز البيروقراطى للدولة (١٩٩٦) .

ويركز تعريف بورديو على اعتبار رأس المال الاجتماعى موردا شخصيا يمكن أن يحقق مصالح شخصية فى أكثر من سياق . ويذهب بورديو إلى أن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يتراكم ، وأن يتحول إلى - أو يستخلص من - الصور الأخرى من رأس المال .

ويقدم بورديو تعريفا لرأس المال الاجتماعى بأنه "مجموعة الموارد ، المتحققة والممكنة ، التى تتوافر للشخص بفضل حيازة شبكة من العلاقات ، المؤسسية بدرجة أو أخرى ، للتعارف والقبول (بين الأشخاص) ، وبتعبير آخر ، عضوية جماعة" . إلا أن رأس المال الاجتماعى يقتضى وجود شىء أكثر من شبكة علاقات . ففى رأى بورديو أن الأمر ينطوى على تعديل العلاقات المتاحة (الجوار ، والعمل ، والصداقة ، وحتى القرابة) إلى علاقات "ضرورية وانتخابية" ، تنطوى على التزامات متبادلة ، ويشعر بها الشخص من تلقاء ذاته (مشاعر الامتنان ، والاحترام ، والصداقة) . أى أن العلاقات بين الأشخاص يلزم أن تكون من نوع خاص : قائمة على الثقة المتبادلة وإيجابية .

ومن جوانب القوة فى طرح بورديو الوضوح والاتساق فى عناصر رأس المال الاجتماعى وطريقة قياسه . ويبدو ذلك واضحا فى قوله إن حجم رأس المال الاجتماعى الذى يحوزه شخص ما يتوقف على سعة شبكة العلاقات الاجتماعية التى يمكن الاعتماد عليها ، وعلى حجم صور رأس المال المختلفة التى تتوافر لكل

طرف من أطراف الشبكة . كما يتضح من حرصه على أن ترى شبكة العلاقات الاجتماعية فى سياقها الاجتماعى (World Bank) .

غير أن هناك من المحللين (World Bank) من يأخذ على بورديو أنه قدم طرحا ناقصا لرأس المال الاجتماعى ، إذ إنه لم يلتفت إلى الجوانب السلبية فيه .

ومع أن إسهام بورديو يبدو الأكثر أصالة وخصوصية وارتباطا بعلم الاجتماع ، فإنه لم يقدر له أن يكون الأكبر تأثيرا . وذلك لأن التطورات اللاحقة فى استخدام المفهوم حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس فى فرنسا حيث ظهر بورديو وتألق . فالتأثير الأوفر فى التحليلات الاقتصادية كان لجيمس كولمان ، ومن خلال كثيرين ، وصل إلى صانع السياسة فى البنك الدولى ، المؤسسة المالية الدولية ذات النفوذ الواسع . أما الفضل فى الانتشار الواسع لاستخدام المفهوم فى الكتابات الأكاديمية فى علم السياسة فيرجع إلى روبرت بوتنام . (Warde and Tampubolon) .

ويعرف جيمس كولمان (Coleman) رأس المال الاجتماعى بوظيفته ، أو بأنه مجموعة متنوعة من العناصر تشترك فى خصلتين : الأولى أنها تشكل جانبا من البناء الاجتماعى ، والأخرى أنها تيسر العمل لمن يعتمد عليها أو يلجأ إليها . وعلى العكس من صور رأس المال الأخرى ، فإن رأس المال الاجتماعى لا يوجد فى الأشخاص ولا فى الواقع المادى ، وإنما فى العلاقات الاجتماعية ، أى العلاقات بين الأشخاص . ومن عناصره الالتزامات والتوقعات ، وإمكان الحصول على معلومات ، والمعايير والجزاءات ، وما إليها . وفى نظر كولمان لا يتحقق رأس المال الاجتماعى نتيجة لاستثمار مقصود ، كما ذهب بورديو ، وإنما نتيجة لأنشطة أخرى (غير مقصوده بالضرورة) .

وعلى الرغم من انتشاره الواسع ، يبدو تعريف كولمان للبعض فضفاضا غير دقيق ، مما أدى إلى شيء من الغموض والتناقض في استخدام المفهوم . (World Bank) .

أما روبرت بوتنام (Putnam) فإن رأس المال الاجتماعى عنده يشير إلى الارتباطات بين الأشخاص والشبكات الاجتماعية ، ومعايير التبادل ، والثقة التى تترتب عليها . وهو يراه ملكية جماعية ذات مضمون سياسى . ومتابعا دى توكفيل ، يرى بوتنام أن عضوية الروابط هى نتاج لنمو الثقة بين الغرباء ، وبالتبعية قبول الاختلاف بين الجماعات .

وروبرت بوتنام هو من أوسع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية تأثيرا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى التسعينيات . وعلى العكس من بورديو وبدرجة أقل كولمان ، اتجه إلى استخدام المفهوم فى تحليل المجتمعات الكاملة macro analysis . وقد استرعت مقولته حول تآكل رأس المال الاجتماعى فى أمريكا الانتباه ، واستثارت جدالا واسعا .

ومن الانتقادات التى وجهت إلى طرح بوتنام (World Bank) :

- المركزية السلالية . ethnocentric
- إغفال تأثير نوع الجنس . gender
- عدم وضوح مفهوم "الثقة العامة" general trust

ويمثل ظهور كتاب روبرت بوتنام "تفعيل الديمقراطية : التقاليد المدنية فى إيطاليا الحديثة" ، فى سنة ١٩٩٢(Putnam) ، وكتاب فرانسيس فوكوياما "الثقة : الفضائل الاجتماعية وتحقيق الرخاء" ، فى سنة ١٩٩٥(Fukuyama) ، بداية اتجاه متنام لتوظيف فكرة رأس المال الاجتماعى فى تحليل الأوضاع السياسية

والاقتصادية ، ووضع السياسات ، فى مجتمعات بأكملها . ولكن على الرغم من النشاط العلمى الكثيف فى هذا المجال ، فإن ثمة مشكلات جعلت التقدم بطيئا للغاية . ومن أبرز هذه المشكلات :

- عدم الاتفاق على تعريف مقبول لرأس المال الاجتماعى .
- تباين الاتجاهات فى تحديد أبعاد المفهوم ، ومؤشراته ، وأدوات قياسه .
- الطبيعة المعقدة للسياق الاجتماعى للمفهوم ، واختلافه من حالة لأخرى .

إن تعريفا مرنا لرأس المال الاجتماعى قد يكون مقبولا أكثر من غيره ، للاعتبارات الآتية :

- على الرغم من تعدد أبعاد المفهوم وتعقد علاقاته بالسياق ، فقد يكون من المفيد أن نصل إلى تعريف يضمها جميعا .
- إنه يسمح بتعريفات إجرائية مختلفة تتلاءم مع تباين نقاط التركيز .

على أن يقوم فى الأساس على شبكة العلاقات الاجتماعية ، فهى التى تيسر لأعضائها الإفادة من مختلف المصادر واستثمار فرص الدعم .

وفى تعريف المفهوم إجرائيا ترد عدة نقاط ، أبرزها (World Bank) :

- المداخل المختلفة للتعريف .
- الأبعاد التى يلزم أن يغطيها التعريف ، والمؤشرات التى يمكن الاستقرار عليها .
- الاجتهادات التى قدمت للآن .

وثمة – فى تقدير معظم المحللين – أربع فئات من التعريف :

- يعتد فى أولاها بشكل المشاركة . وتعد عضوية المنظمات المحلية – النوادى ، والروابط ، ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى – أمرا مفيدا . والنقطة الأخيرة

هى موضع نقد حاد .

- ويركز فى الفئة الثانية على وضع الفرد فى شبكة العلاقات الاجتماعية ، واتساعها وكثافتها . ومن جوانب القصور فى التعريفات فى هذه الفئة ضيق التعريف ، وإغفال جوانب مهمة فى المفهوم والسياق على حد سواء .
- ويعول فى الثالثة على العناصر السياسية والقانونية والتنظيمية فى السياق الاجتماعى ، باعتبارها من أهم المحددات فى العلاقات الاجتماعية . وواضح أن التعريف هنا لا يتعرض لتفاصيل الواقع بدرجة كافية .
- والغالب فى الفئة الأخيرة هو محاولة الجمع بين العناصر الأساسية فى التعريف فى الفئتين الثانية والثالثة .

ومن المحاولات المهمة لتقديم تعريف إجرائى كفء للمفهوم تلك التى صدرت عن البنك الدولى . وهى تقدم إطارا للتعريف يركز على ثلاثة أبعاد ، هى (World Bank) :

- مستوى scope رأس المال الاجتماعى (الأدنى micro ، والأوسط meso ، والأعلى ، الأوسع ، الأكبر macro) .
- صورة أو شكل أو مضمون form رأس المال الاجتماعى : معرفى cognitive ، أو يتعلق بالبنية structural .
- وظيفة (طبيعة) function رأس المال الاجتماعى : يحقق التكامل binding ، أو يساعد فى التجاوز والربط linking ، أو للوصل والتكامل bonding .

ثالثا : قياس رأس المال الاجتماعى

من النقاط التى يلزم أن يتعرض لها التعريف الإجرائى لمفهوم رأس المال الاجتماعى ، التمييز بين "أدوار" مصادر رأس المال الاجتماعى (Zhao) :

- الأشخاص الذين يتمثل دورهم الأساسى فى تقديم معلومات . وقد تكون مجرد معلومات عامة أو معلومات فنية متخصصة .
- الأشخاص الذين لهم نفوذ ويمارسون تأثيرا . وهم عادة الأشخاص الذين يشغلون مراكز متميزة .
- الأشخاص الذين يوفرون الدعم النفسى والمساندة .

وفى محاولة لتقديم تعريف إجرائى لرأس المال الاجتماعى يصلح أساسا للدراسة الإمبيريقية ، قدمت اجتهادات كثيرة . والسمة المشتركة بينها هى الميل إلى تركيز مصادر رأس المال الاجتماعى فى اثنين : (Warde and Tampubolon) أولهما هو المصدر غير الرسمى وغير المؤسسى . ومن أبرز أمثلته علاقات : القرابة ، والصداقة ، والعمل ، والجوار . والآخر هو المصدر الرسمى ، المؤسسى . ومن نماذجه ، العلاقات التى تترتب على عضوية الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجماعات الدينية ، وجمعيات الخدمة التطوعية ، والنوادى الرياضية ، وغيرها .

وبصفة عامة ، تتوافر فى العلاقات من المصدر الأول درجة واضحة من الحميمية ، والثقة ، والتبادلية ، فى حين تتسم العلاقات من المصدر الآخر عادة بالشكلية والتنوع والاتساع . وتوفر كل منهما فرصا مختلفة للتعامل مع آخرين ممن يمكن أن يكونوا مصدرا للمعلومات ، والنصيحة والعون ، وقضاء المصالح . ولكن طبيعة العلاقة وناتجها وتأثيرها يتوقف على خصائص طرفيها ، والسياق الذى تجرى فيه .

ومن الأمور التى يلزم الالتفات إليها أن الاعتماد على رأس المال الاجتماعى فى تحقيق غرض أو بلوغ هدف ما لا يتطلب استثماره كله ، وإنما

يكفى الاعتماد على بعض عناصره فى إنجاز المستهدف . ولهذا ، فإن من الأمور البالغة الأهمية فى التعريف الإجرائى لرأس المال الاجتماعى واستخدامه فى الدراسات الإمبيريقية التميز بين أمرين ، هما :

- رأس المال المتاح ، أى الموجود فى الإمكان ، ومن المستطاع استثماره فى مواقف متعددة ، وبصور مختلفة .
- رأس المال المستخدم فعلا ، وهو الجانب من رأس المال الاجتماعى الذى يكفى لتحقيق المطلوب .

وفى إضافة أسهمت فى تقديم تعريف إجرائى ملائم لمفهوم رأس المال الاجتماعى ، ذهب بورديو إلى أن ما يتوافر لشخص ما من رأس المال الاجتماعى بعامة يأتى من حاصل إضافة : (Zhao)

- سعة شبكة العلاقات الاجتماعية .
- حجم رأس المال الاجتماعى لكل من أطراف الشبكة ، ويضيف ياندونج چاو :
- مستوى (قوة) العلاقة بين الشخص المعنى والأطراف الأخرى فى الشبكة : قرابة ، أو صداقة ، أو زمالة عمل ، أو جوار ، أو مجرد معرفة . ومع أن العلاقات الاجتماعية تتوزع حسب القوة والحميمية بهذا الترتيب فى معظم الحالات ، فإن هذا لا يصح أن يؤخذ على إطلاقه ، إذ إنه – فى بعض الحالات – قد تكون العلاقة بجار أو زميل عمل أقوى من العلاقة بقريب .

وفى محاولة لتلخيص الاجتهادات السابقة فى تعريف رأس المال الاجتماعى تقترح باكستون (Paxton) تعريفه بأنه يتضمن مكونين رئيسيين هما :

- ارتباطات موضوعية بين أفراد ، أى شبكة علاقات تربط الأفراد بعضهم

ببعض فى الفضاء الاجتماعى .

- جانب ذاتى فى العلاقات ، التى يلزم أن تكون من نوع خاص : تبادلية وتقوم على الثقة ، وتنطوى على مشاعر إيجابية .

والاتجاه الغالب فى تراث البحث فى موضوع رأس المال الاجتماعى – فى الولايات الأمريكية المتحدة بخاصة – يصوره على أنه ذو نتائج إيجابية دائما ، إلا أنه غير ذلك فى الواقع ، فوجود إمكانات كثيرة لرأس المال الاجتماعى فى جماعة ما لا ينطوى على تأثيرات سلبية فى العلاقات على الجماعات المختلفة فى الفضاء الاجتماعى المعنى فقط ، وإنما قد ينطوى على تأثيرات سلبية فى المجتمع بعامة (Woolcock) .

وينطوى تقييم رأس المال الاجتماعى ونتائجه ، أى ما يمكن أن يتحقق من استخدامه ، بين "إيجابى" و"سلبى" أو "طيب" و "سيئ" ، على إشكالية تحديد الإطار المرجعى للتقييم . فالعصبية التى تحتاج إليها جماعة مهمشة لتحافظ على وجودها أو تحمى مصالح أعضائها قد تقود إلى انغلاقها ، وربما إلى صراعات مع المجتمع الكبير ، بل وقد تتسبب فى الحيلولة بين أعضائها والتكيف الناجح معه ، أو حتى التعامل المثمر مع جماعات مهمة أخرى .

وفى تطور مستقل – عن تطور مفهوم رأس المال الاجتماعى – ظهر أسلوب تحليل الشبكات الاجتماعية (التحليل الشبكى) social network analysis . (Mizruchi) ، وكما يبدو فى أعمال رواده الأوائل بخاصة ، فإن التحليل الشبكى هو إضافة مهمة إلى النظرية والمنهج فى العلوم الاجتماعية فى المستوى المتوسط meso level (الذى يشغل الوضع بين التحليل على مستوى الجماعات الصغيرة micro level ، والتحليل على مستوى المجتمعات الكلية الشاملة macro level) .

وهو من إبداع علماء اسكندناڤيين من خارج علم الاجتماع - من الإحصاء والجغرافيا على سبيل التحديد - ومن أبرز أعلامه المؤسسين السويديان تى هاجرستراند ، وأوف فرانك (ويرده مرروتشى إلى أعمال الرواد : كارل ماركس ، وچورچ زيميل ، وإميل دور كايم ، وأعمال مورينو وكلودليڤى شتراوس من العلماء الأحدث) .

ويذهب دعاته (Mizruchi) إلى أن فهم البنيات الاجتماعية يستلزم أن ترى وتحلل على أنها شبكات network ، يمثل الفاعلون النقاط المركزية فيها ، وتشكل العلاقات التى تربطهم بعضهم ببعض المحاور التى تربط بينها. والمبدأ الذى يقوم عليه التحليل الشبكى هو أن الوضع الذى يشغله شخص ما فى شبكة معينة يؤثر فى توجهاته وتصرفاته ، وأن بنية الشبكة تؤثر فى العمليات الاجتماعية التى تظهر فيها . ومن المبادىء العلمية المتفق عليها بين المتشيعين لهذا المدخل أن الظروف الموضوعية أبعد تأثيرا فى توجهات الشخص وتصرفاته من العوامل الذاتية ، وأن العلاقات الاجتماعية هى العنصر الأساسى للحياة الاجتماعية .

ومن القضايا التى تفرض نفسها على دعاة التحليل الشبكى ، والتى لم يلتفت إليها حتى وقت قريب ، ثلاث ، هى :

- تأثير مركز الفاعل فى سلوكه .
- تعيين الجماعات الفرعية من الجماعة الرئيسة .
- طبيعة العلاقات بين الجماعات (أو التنظيمات) المختلفة .

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن دعاة تحليل الشبكات الاجتماعية لا يقدمونه كبديل لما هو موجود من مداخل للتحليل الاجتماعى ، وإنما هم يرونه مكملا ضروريا لها .

وثمة اتجاهان فى دراسة الشبكات الاجتماعية ، يركز أولهما على الجانب الصورى فى الشبكة ، أى الشكل العام للعلاقات الاجتماعية ، ويشير الآخر إلى أهمية مضمون - محتوى - العلاقة (World Bank) . وفى تقديرنا أنه لا معنى للفصل بين الجانبين والتركيز على أحدهما دون الآخر .

تبقى نقطة أخيرة فى موضوع تحليل الشبكات الاجتماعية ، وهى السياق الذى تتكون وتنشط فيه . فهى لا تظهر من لاشىء ، ولا توجد فى فراغ ، وإنما ترتبط بسياق اجتماعى واقتصادى وسياسى وحضارى ، تحمل بصماته ، وتظل فى علاقة تبادل تأثير عضوية معه .

وتستحق جهود البنك الدولى فى مجال دراسة رأس المال الاجتماعى وقياسه وتوظيفه إشارة خاصة . فمن الأنشطة التى يدعمها البنك فى مجال البحث الاجتماعى ما يمكن أن يعد "برنامجا دائما لبحوث رأس المال الاجتماعى" . وإلى جانب الدراسات العديدة حول تعريف المفهوم ، وتحديد عناصره ، وتعيين أساليب توظيفه ، هناك الاجتهادات الخلاقة غير المسبوقة فى مجال قياسه . وتولى البنك عددا كبيرا من الدراسات فى عدد غير قليل من الدول بهدف الوصول إلى مقياس كفء لرأس المال الاجتماعى . وتقوم هذه الدراسات على قاعدة ما انتهت إليه جهود بلورة المفهوم إجرائيا . وعلى أساس التمييز بين : محددات المفهوم ، وأبعاده ، وتأثيراته أى نتائجه . وفى واحدة من الدراسات العديدة التى صدرت عن البنك - وهى من إعداد ديبا نارايان ومايكل كاسيدى (Narayan and Cassidy) - مقياس لرأس المال الاجتماعى فى المجتمعات النامية يستحق دراسة مستقلة .

رابعا : بعض استخدامات رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية

يجرى التعامل بمفهوم رأس المال الاجتماعى على ثلاثة مستويات : (Zhao)

- الجماعات الصغيرة micro level.
- الجماعات المتوسطة meso level.
- المجتمعات الكبيـرة macro level.

ونظرا لاختلاف السياق من حالة لأخرى ، تظهر اختلافات واضحة فى تحديد دلالات المفهوم ، وأبعاده ، وطبيعة وعدد المؤشرات التى يعتمد عليها فى البحث الإمبيريقى ، وأساليب الدراسة ، وغير ذلك .

ويميل علماء الاجتماع إلى اعتباره أداة مفيدة للتحليل على المستويين الفردى والجماعات الصغيرة . أما المشتغلون بالتحليل الاقتصادى والسياسى فيتوسعون فى استخدامه ، حتى ليوظفونه فى تحليل عمليتى التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية ، لا فى مجتمعات كاملة فقط ، وإنما فى المقارنة بين مجتمعات كاملة أيضا . ويترتب على هذا مشكلات فى تعريف المفهوم وقياسه .

وفى حين يختار البعض للقياس المصادر فى شبكة العلاقات الاجتماعية resources ، يركز آخرون على سعة الشبكة size ، أو مكوناتها composition ، أو كثافتها density ، والمصادر هى الأطراف المختلفة فى الشبكة ، والسعة هى عدد الأطراف ، أما المكونات فهى العناصر التى تتكون منها ، ويعنى بالكثافة مستوى العلاقة بالأطراف المختلفة (قوية ، أومتوسطة ، أو ضعيفة) .

ومن المحاولات الجادة لاستخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى فى بحث إمبيريقى دراسة ياندونج چاو" قياس رأس المال الاجتماعى للعمال الصينيين المسرَّحين" (Zhao) ، بالتركيز على دوره فى الحصول على عمل مرة أخرى .

ومن جوانب القوة فى دراسة چاو :

- استخدام – واختبار – المفهوم فى المستوى الذى قدم له أصلا ، وهو المستوى الشائع لاستخدامه فى الدراسات من منظور علم الاجتماع – مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة micro level.
- التمييز بين رأس المال الاجتماعى "المتاح" ورأس المال الاجتماعى "المستخدم فعلا" . وكذلك التمييز بين مكونين لرأس المال الاجتماعى : الرسمى formal ، وغير الرسمى informal .
- وتقديم تعريف إجرائى لكل من هذه الصور والعناصر فى رأس المال الاجتماعى ، والاستقرار على أكثر من مؤشر لكل فيها .
- اختبار فكرة فرانك جراموڤيتر حول "الدور الأقوى للعلاقات الاجتماعية الضعيفة" weak ties .

ومن دراسة لمجتمعات المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، يرى أليخاندرو پورتيز ويورى سنسنبرنر (World Bank) أن رأس المال الاجتماعى يكون عادة أكبر فى الجماعات التى تتميز بخصائص سلالية وحضارية واضحة تزيد من درجة التمييز ضدها، وهى الجماعات :

- التى تجد نفسها فى مواجهات مع جماعات أقوى .
- التى لا تجد نصيبا عادلا من الفرص الاقتصادية والاجتماعية .
- التى يتوافر فيها نظام جيد للاتصال الداخلى.
- التى تستطيع أن ترضى طموحات أعضائها إلى تحقيق ذواتهم .

وحين يكون نصيب أعضاء وعناصر جماعة ما من رأس المال الاجتماعى كبيرا ، نتيجة لكونها موضوعا للتهميش أو للتمييز ضدها ، فإنه قد يؤدى إلى

انغلاقها – النسبى على الأقل – فى مواجهة الجماعات الأخرى والمجتمع بعامة . وهذا مما قد يخلق صعوبات فى تكاملها مع الجماعات الأخرى ، وقد يؤدى إلى ضمور فرص أعضائها فى إقامة علاقات اجتماعية ناجحة مع غيرهم فى الجماعات الأخرى .

وفى توظيف إمبيريقى – واختبار فى الوقت ذاته – آخر لمفهوم رأس المال الاجتماعى فى مجال اتخاذ قرار الهجرة الخارجية وتنفيذه ، انتهى ألبرتو باللونى وآخرون (Palloni et al.) إلى أن لرأس المال الاجتماعى دورا مؤثرا فى هذا الشأن . فإلى جانب عوامل أخرى (مثل رأس المال البشرى ، والملامح المشتركة فى الأسرة المعيشية ، والأوضاع التى تعيش فيها ، وعوامل أخرى غير منظورة كثيرة جرى تحييدها) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير واضح لرأس المال الاجتماعى . وكان مصدر رأس المال الاجتماعى فى هذه الحالة ماتوفره العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين من جهة ، والمهاجرين السابقين وغير المهاجرين من جهة أخرى ، من معلومات ، وإمكانات تقليل مخاطر الهجرة ، وفرص تعظيم احتمالات نجاحها ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات الاستقرار (حق الإقامة القانونية ، والحصول على عمل مناسب ، وتوافر قدر معقول من المساندة الاجتماعية) .

وفى دراسة مهمة حول الأوضاع فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية (الجزء الشرقى من جمهورية ألمانيا الآن) تربط بييتى ڤولكر وهنك فلاب (Volker and Flap) بين الحصول على عمل وتحقيق المكانة من جهة ، والمتوافر من رأس المال الاجتماعى من جهة أخرى . فعلى الرغم من أن الأيديولوچية الرسمية (وكانت الاشتراكية العلمية) كانت تقضى بالاعتماد على معايير عامة تعتد برأس

المال البشرى فى المحل الأول ، فإن توافر المعلومات عن فرص العمل وحظ شخص ما فى الحصول عليه والترقى فيه ارتبطت - بصورة واضحة - بشبكة العلاقات الاجتماعية المتاحة .

وإلى النتائج ذاتها تقريبا ، انتهى توماس كوربى فى دراسة حديثة فى الموضوع نفسه فى السويد (Korpi) .

ويتكلم البعض عن رأس المال الاجتماعى ، ليس فقط بالنسبة لأشخاص أو جماعات أو روابط أو مؤسسات محددة ، وإنما بالنسبة لمجتمعات كاملة : حى فى مدينة ، أو مدينة ، أو مجتمع كامل . وإذا كان للحديث عن رأس المال الاجتماعى فى الحالات الأخيرة ما يبرره فى بعض الأحيان ، فإنه لا يجوز أن يقبل على الإطلاق وبدون تحفظات قوية ، وإلا أصبح المفهوم ممتد الدلالة بحيث يتسع لأى شىء . ولا يصح أن يغيب عنا أن الوحدات الكبيرة ليست بسيطة التركيب ، وإنما هى معقدة ، وقد تكون بالغة التعقيد .

ففكرة توسيع نطاق دلالات المفهوم ليفيد فى التحليل الاقتصادى والسياسى على المستويين الأوسط والأكبر فكرة مغرية ، ولكنها تحتاج إلى جهد نظرى ومنهجى . وبدون هذا الجهد لن يكون المفهوم مفيدا كأداة تحليلية .

وترد هنا ثلاث نقاط مهمة (Woolcock) :

- تكمن كل أشكال التبادل بين الأشخاص فى علاقات اجتماعية .
- وتأخذ هذه العلاقات صورا مختلفة : ارتباطات اجتماعية ، أو ممارسات حضارية ، أو سياقات سياسية .
- وما تحققه أية شبكة اجتماعية من مكاسب - على المستويين الفردى والجماعى - ليس بغير ثمن .

والذين يتكلمون عن رأس المال الاجتماعى بالنسبة لمجتمعات بأكملها (مدينة أو دولة) لا يتفقون فى أحكامهم بشأنه ، وذلك يرجع إلى أمور منهجية مختلفة ، فى مقدمتها :

- وجود هوة واسعة بين المفهوم وإمكانات قياسه ، وبخاصة أنه ليس هناك اتفاق على دلالات محددة ومؤشرات بالذات له .
- الاعتماد على مؤشر واحد له ، وهو ليس بسيطا ، وإنما هو متعدد الأبعاد والعناصر .
- ونحن لسنا مع الذين يكيفون المفهوم ليخدم فى التحليل الاقتصادى فقط ، پوتنام مثلا ، ولا مع من يوسعون نطاق توظيفه ليفيد فى التحليل السياسى ، كما فعل كولمان . وإذا عدنا إلى أصله عند بيير بورديو نجد أنه قدمه أداة للتحليل الاجتماعى بعامة على مستوى الوحدات الصغيرة micro أساسا ، وليس على مستوى الكيانات الكبيرة macro .

ويبدو أن الانتشار الواسع لاستخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى ، والذى يعده البعض (Paxton) انفجارا ، لم يكن بغير ثمن . ومن الآثار السلبية للانتشار الهائل والاجتهادات المتفاوتة النصيب من الكفاءة :

- التعسف فى تطويعه ليخدم فى تحليل وتفسير ما لا يدخل فى مجاله الأساسى ، وبخاصة حين يستخدم فى تحليل الأوضاع فى مجتمع بأكمله (مدينة ، أو دولة) .
- وعدم التمييز بين مصدريه : غير المؤسسى والمؤسسى ، وبين صورتيه : المعنوية (الثقة المتبادلة) والمادية (عضوية جماعة أو تنظيم ما) .
- الإصرار على خلع قيمة (إيجابى ، سلبى) على نتائج وتأثيرات ليس من الموضوعى تقييمها .

- الاتجاه إلى رؤيته على أنه خير مطلق ، دون إدراك لما يلزم أن يكون التعامل به على أساس ما يثار من تحفظات .

وترتيبا على هذا ، فإنه يصبح من الإشكاليات المعقدة فى رأس المال الاجتماعى أنه لا يكفى أن يساعد فى حل مشكلات العمل الفردى والعمل العام على مستوى جماعة ما ، وإنما يلزم آن يكون أيضا قادرا على أن يوفر ، أو على الأقل لا يحول دون توافر ، فرص تكامل هذه الجماعة مع غيرها من عناصر البناء الاجتماعى - المجتمع - محليا كان أو قوميا . فنجاح العمل المشترك على مستوى جماعة ما لا يصح أن يكون نقيضا لنجاحه على مستوى العلاقات بين الجماعات المختلفة فى المجتمع الأكبر ، ولا أن يكون على حسابه .

خامسا : قضايا عامة مهمة

يميز روبرت بوتنام (Putnam) بين ثلاث صور من رأس المال الاجتماعى : أولاها هى التى تساعد فى تحقيق تماسك الجماعة وتكاملها bonding ، والثانية هى التى تساعد الجماعة فى التعامل مع غيرها من الجماعات bridging ، والأخيرة هى التى تمكن الجماعة من التكامل مع الجماعات الأخرى فى كل متناغم منسجم linking .

وفى حين يجد بعض المحللين هذا التمييز مفيدا ، فإنهم لا يأخذونه على أنه تصنيف شامل نهائى (World Bank) .

ومن القضايا المهمة بالنسبة للسياق ما يلى (World Bank) :

- إن شبكات العلاقة الاجتماعية ليست ساكنة ، وإنما هى دينامية ، تتغير تبعا لمتطلبات السياق .
- وفى حين تكون بعض عناصر رآس المال الاجتماعى مفيدة فى تحقيق أغراض

معينة ، فإنها تكون محدودة الجدوى ، أو حتى غير مفيدة فى تحقيق أغراض أخرى . فقد تكون عناصر رأس المال التى تحقق التكامل على صعيد الجماعة ضرورية فى حالة السعى إلى تحقيق استقرار مهاجرين جدد ، ولكنها لا تكون كذلك فى حالة العمل على تحقيق اندماجهم فى المجتمع الأكبر .

- يختلف التأثير الممكن لرأس المال الاجتماعى قوة وضعفا باختلاف عناصر السياق الاجتماعى ، والسياسى ، والاقتصادى ، والحضارى .

ومن الضرورى أن ندرك جيدا :

- أن رأس المال الاجتماعى قد لا يكفى وحده لتحقيق أغراض معينة ، وإنما يكون مفيدا فى دعم أدوات أخرى .
- ولهذا ، فإنه يلزم أن يعول عليه مع عناصر (آليات ، وأدوات) أخرى من الواقع الاجتماعى ، حسب ما يقتضى الأمر .

وفى حين يذهب مارك جرانوڤيتر إلى أن الجانب الأهم من رأس المال الاجتماعى يبدو فى العلاقات الضعيفة weak ties ، التى تشكل الجسر بين الجماعات المختلفة ، فإن ميرسن وآخرين (Meyersen; Frank and Yasumoto) يرون أن ذلك غير صحيح فى إطلاقه . وهم يشيرون - من دراسات إمبيريقية - إلى أن الجانب الأهم من رأس المال الاجتماعى يتحقق من خلال العلاقات القوية الحميمة strong ties . فوجود علاقة حميمة بين شخصين يوجد ظرفا مواتيا لأن يتعرف كل منهما إلى الأشخاص الذين يرتبطون بعلاقة وثيقة بالآخر (من الشخصين) ، وبهذا تتسع شبكة العلاقات الاجتماعية لكل منهما ، وتتوافر فيها بدائل لعناصر رأس المال الاجتماعى .

وبالنسبة للفرد والجماعة على حد سواء يسهم رأس المال الاجتماعى فى

تحقيق واحدة أو أكثر من ثلاث نتائج إيجابية (World Bank) :

- أولاها هى انسياب المعلومات . فعلى سبيل المثال ، يستطيع المهاجر الوافد الجديد أن يلم بكل ما يهمه من معلومات عن الأوضاع فى المهجر من عناصر معينة من شبكة العلاقات الاجتماعية .
- الثانية هى النفوذ والتأثير الذى يباشره بعض عناصر الشبكة من ذوى المراكز المفيدة من أجل تسهيل تحقيق عرض أو هدف معين .
- النتيجة الثالثة هى التماسك - أى العصبية بتعبير ابن خلدون - بالنسبة للجماعة ، والانتماء والتكامل بالنسبة للفرد . وهذا مما يجعل كلا منهما قادرا على تحقيق مطالب الوجود والمنافسة .

ولكن فى مقابل هذه النتائج "الإيجابية" الثلاث ، قد يتسبب رأس المال الاجتماعى فى حدوث سلبيات ، من أبرزها :

- ميل الجماعة إلى الانغلاق واستبعاد العناصر الخارجية ، وقد يصل الأمر إلى حد تعويق مشاركة بعض أفرادها فى الحياة العامة (المجتمع الأكبر) .
- الاتجاه إلى فرض قيود على حرية الأفراد باسم صالح الجماعة .

ومن خصائص رأس المال الاجتماعى أنه ، على العكس من طبيعة صور رأس المال الأخرى :

- ليس فى حيازة الفرد ، وإنما هو خاصية كامنة فى الجماعة ، أى خارجية بالنسبة لأعضائها .
- إن ما يتوافر فيه ينمو بالاستخدام عادة .
- إن تخريبه أو تدمير ما يوجد منه أسهل وأسرع كثيرا من بنائه . إذ يكفى أن يصدر تصرف سيئ واحد عن أحد الأفراد ليدمر علاقته بالجماعة .

- إنه يعد مكملا للصور الأخرى من رأس المال ، وليس بديلا لها أو لأى منها .
- وبصفة عامة ، هو قيمة فى حد ذاته ، بالإضافة إلى كونه وسيلة لتحقيق أغراض فردية أو مشتركة .

خاتمة

تمر النظرية الاجتماعية بأزمة ، نتيجة للعقبات التى حالت – وتحول – دون الإفادة من الأنساق النظرية الكبرى (الماركسية ، والوظيفية بخاصة) فى تحليل الواقع الاجتماعى وتفسيره بكفاءة ، وبخاصة بعد التحولات النوعية الكثيرة التى شهدتها السنوات الأخيرة من القرن الماضى والأولى من هذا القرن . وقد أفرزت هذه الأزمة – مما أفرزت – حركة البحث فى الآليات الاجتماعية social mechanisms ، ومن أبرز أمثلتها النظريات من المستوى الوسيط middle-range theories ، كأدوات تحليلية ، ومن أهم نماذجها نظرية روبرت ميرتون فى "النبوءة التى تحقق ذاتها" self-fulfilling prophecy ، ونظرية "تحليل الشبكات الاجتماعية" social network analysis **(Hedstrom and Swedberg)** .

ويمكن أن نعد فكرة بيير بورديو حول رأس المال الاجتماعى اجتهادا خلاقا فى هذا المجال ، ومن هنا تأتى أهميتها الكبيرة . قدم بيير بورديو مفهوم رأس المال الاجتماعى كأداة للتحليل الاجتماعى فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى . وسرعان ما استرعى اهتمام المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى مختلف التخصصات ، حتى صار واحدا من أكثر المفاهيم – إن لم يكن أكثرها – أهمية وشيوعا .

وفى حين أن بورديو قدمه فى الأصل أداة للتحليل الاجتماعى على مستوى

الجماعات الصغيرة micro analysis ، فإن علماء الاقتصاد وعلماء السياسة اتجهوا به إلى التحليل على مستوى الجماعات الكبيرة (الحى فى مدينة ، المدينة ، بل والمجتمع القومى بأكمله) macro analysis . وبهذا لم يقف استخدامه على التفاعل الاجتماعى فى حالة العلاقات بين الأشخاص ، وإنما اتسع ليخدم فى تحليل النمو الاقتصادى والمشاركة السياسية ، ليس فقط فى حدود المجتمع القومى ، وإنما فى حالة المقارنة بين مجتمعات أيضا .

ولم يكن غريبا أن يترتب على التوسع فى استخدام المفهوم مشكلات غير هينة : فى تعريفه ، وتحديد عناصره وأبعاده ، وتعيين مؤشراته ، والاستقرار على أكفأ الطرق لدراسته . فالانتشار الكبير للمفهوم والتزايد المستمر فى توسيع استخدامه لم يكن بغير ثمن للصيغة التى قدم بها أصلا عند بيير بورديو . إذ إنه سمح للكثيرين من غير المتخصصين فى التحليل السوسيولوچى ولا حتى الاجتماعى أن يدلوا بدلوهم فيه . وبدلا من محاولة الإسهام فى بلورة أدق للمفهوم وتوضيح أكثر لعناصره وأبعاده ومؤشراته ، تسببوا فى إشاعة شئ غير قليل من الضبابية حوله ، بل والتشويش على الاستخدامات السليمة له . والأمثلة على ذلك كثيرة ، مع الأسف (Morrow; Parcel and Menaghan).

وكما تأكدت كفاءة المفهوم فى التحليل الاجتماعى فى المجتمعات الغربية ، يتوافر الآن مايفيد بأنه ليس أقل كفاءة فى تحليل الأوضاع فى المجتمعات الأخرى . وفى أكثر من دراسة فى الصين – على سبيل المثال – شواهد على إمكان استخدامه بكفاءة فى التحليل الاجتماعى خارج المجتمعات الغربية . . (Zhao) .

وهناك المئات من الاجتهادات فى استخدامه فى دراسات إمبيريقية فى موضوعات مختلفة (Woolcock) . وطبيعى أن تتفاوت فى التوفيق فى توظيف

المفهوم والقدرة على الإقناع . وهذا مما يستدعى بذل جهد أكبر فى بلورة المفهوم ، حتى لايؤدى عدم الانضباط فى استخدامه إلى أن يفقد دلالاته ، وبالتالى قيمته . ومما يعين فى تحقيق هذا الغرض :.

- ملاحظة أن رأس المال الاجتماعى هو الوحيد من الأنواع الأربعة لرأس المال الذى لايملكه الشخص أو الجماعة . هو متاح ، ولكنه ليس موضوعا للتملك . وهو خارجى بالنسبة لمن يحوزه ، وليس كامنا فيه .
- التركيز على الفكرة الجوهرية فى المفهوم ، وهى الدور المؤثر للعلاقات الاجتماعية فى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات .
- البحث عن أنواع العلاقات الاجتماعية ، وتشكلاتها ، والأوضاع المؤسسية وغير المؤسسية التى لها دور فى تشكيلها .
- الاعتداد فى تعريف رأس المال الاجتماعى بالمصادر التى توفره أو تتيحه ، لا الآثار التى تترتب عليه أو النتائج التى يحققها .
- إدراك أن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يستثمر فى أغراض "بناءة" و"أغراض غير بناءة" ، وأن من نتائجه مايكون "إيجابيا" ، ومنها مايكون "سلبيا" .

صحيح أن المفهوم لم يعد واضحا ولا محددا كما كان بعد الانتقال من تحليل السلوك الفردى وفعل الجماعات الصغيرة micro level ، من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية ، إلى تحليل المجتمعات القومية والمقارنات الحضارية macro level ، من خلال مفاهيم بالغة التجريد ، مثل : الثقة ، والتعاون ، والتبادل ، وما إليها . ولكن هذه مسئولية الذين حققوا هذه النقلة بدون جهد نظرى وإجرائى كاف .

أما ما يقال من أن بورديو لم يلتفت إلى التوظيفات والنتائج السلبية لرأس المال الاجتماعى ، فلا نظن أنه صحيح . فهذه ظاهرة كشفت عنها الاستخدامات والتطبيقات الإجرائية للمفهوم والمراجعة اللازمة له . شأنها شأن ما لوحظ من تفاوت حجم وفاعلية رأس المال الاجتماعى باختلاف الوضع الطبقى (كبار ومتوسطو أصحاب الاعمال ورجال الإدارة - مثلا - أوفر حظا من نظرائهم فى المستويات الأدنى) ونوع الجنس (الذكور أوفر حظا من الإناث) (Li, Savage and Pickles) .

وفى تقديرنا أن إزالة - أو تخفيف - الغموض الذى مايزال يلف بعض جوانب مفهوم رأس المال الاجتماعى ، وبخاصة عند الانتقال به من مستوى الجماعات الصغيرة إلى مستوى المجتمعات القومية ، والإجابة عن الأسئلة التى ثارت - وتثور - فى كثير من محاولات استخدامه ، يتطلب مراجعة جادة لأساسه النظرى ، ودراسة تراث البحث الإمبيريقى ، لإلقاء ضوء أكبر على أبعاده ، ومستوياته ، وشروطه ، ومؤشراته ، والاستقرار على أكفأ الطرق لدراسته .

المصادر

1. Bourdieu. Pierre. The Forms of Capital. in John Richardson (ed.) Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York, Greenwood Press, 1986. Pp. 241-258.

2. Castle, Emery, Social Capital: An Interdisciplim any Concept, Rural Sociology, vol. 67, n0. 3 (Sept. 2002): 331-349.

3. Coleman, James S., Social Capital in the Creation of Human Capital, American Journal of Sociology, vol. 94, no. (1988): S 95-S120.

4. Fernandez, Roberto M., Emilia J. Castilla and Paul Moore, Social Capital at Work: Networks and Employment at a Phone Center, American Journal of Sociology, vol. 105, no. 5 (March 2000): 1288-1356.

5. Frank, Kenneth A. and Jeffrey Yasumoto, Linking Action to Social Structure within and between Subgourps, American Journal of Sociology, vol. 104, no. 3 (Nov. 1998): 642-686.

6. Fukuyama, Francis, Social Capital and Civil Society, International Monetary Fund Conference on Second Generation Reforms, October 1, 1999, Washington D.C. IMF, 1999.

7. Hedstrom, Peter and Richard Swedberg, Social Mechanisms, Acta Sociologica, vol. 39, no. 3 (Sept. 1996): 281-308.

8. Korpi, Tomas, Good Friends in Bad Times? Social Networks and Job Search among the Unemployed in Sweden, Acta Sociologica, vol. 44, no. 2 (June, 2001)): 157-170.

9. Li, Yaojun, Mike Savage and Andrew Pickles, Social Capital and Social Exclusion in England and Wales (1972-1999), The British Journal of Sociology, vol. 54. no. 4 (Dec. 2003): 497-526.

10. Meyerson, Eva, Human Capital, Social Capital and Conpensation: The Relative Contribution of Social Contacts to Managers' Income, Acta Sociologica, vol. 37, no. 4 (Dec. 1994): 383-399.

11. Mizruchi, Mark, Social Network Analysis: Recent Achievements and Current Controversies, Acta Sociologica, vol. 37, no. 4 (Dec. 1994): 329-343.

12. Morrow, Virginia, Conceptualizing Social Capital in Relation to the Well-being of Children and Young People: A Critical Review, The Sociological Review, vol. 47, no. 4 (Nov. 1999): 744-765.

13. Narayan, Deepa and Michael F. Cassidy, A Dimentional Approach to Measuring Social Capital: Development and Validation of a Social Capital Inventory, Current Sociology, vol. 49, no. 2 (March 2001): 59-105.

14. Palloni, Alberto, Douglas S. Massey, Miguel Ceballos, Kristin Espinosa and Mi-

chael Spittel, Social Capital and International Migration: A Test Using Information of Family Network, American Journal of Sociology, vol. 106, no. 5 (March 2001): 1262-1298.

15. Parcel, Toby L. and Elizabeth G. Menaghan, Early Parental Work, Family Social Capital and Early Childhood Outcomes, American Journal of Sociology, vol. 99, no. 4 (Jan. 1994): 972-1009.

16. Paxton, Pamela, Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment, American Journal of Sociology. vol. 105, no. 1 (July 1999): 88-127.

17. Putnam, Robert, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy, Princeton, N. J., Princeton University Press, 1993.

18. Volker, Beate and Henk Flap, Getting Ahead in GDR: Social Capital and Status Attainment under Communism, Acta Sociologica, vol. 42, no. 1 (March 1999): 17-34.

19. Warde, Alan and Gindo Tampubolon, Social Capital and Leisure Consumption, The Sociological Review, vol. 50, no (2002): 155-180.

20. Woolcock, Michael, Social Capital and Economic Development : Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society, vol. 27, no. 2 (April 1998) : 151-208.

21. World Bank, Policy Research Initiative, Social Capital Workship, Canada, June 2003, Report of Findings, 2003.

22. Zhao, Yandong, Measuring the Social Capital of Laid-off Chinese Workers, Current Sociology, vol. 50, no. 4 (July 2002): 551-571.

Abstract

SOCIAL CAPITAL
A Tool of Social Analysis

Ezzat Hegazy

Social capital is one of the latest additions to the tools of social analysis. Introduced by Pierre Bourdieu more than a quarter of a century ago, as a tool of social analysis at the micro level - individual and small group actions - some analysts have extended its use to the macro level - societal and even international comparisons. The present study outlines the history of the concept, discusses attempts to define, measure and its uses, and suggests means to refine its abilities.

معالجة قضية تعاطى وإدمان المخدرات
فى الكتب المدرسية *

آمال كمال **

يتناول هذا المقال نتائج بحث أجرى حول معالجة الكتب المدرسية المصرية لقضية التعاطى والإدمان . وقد اعتمد البحث على تحليل مضمون المقررات المدرسية خلال المرحلتين الابتدائية والإعدادية . وقد تم تحليل ٧٨ كتابا فى المقررات التالية : اللغتين العربية والإنجليزية ، والتربية الدينية الإسلامية والمسيحية ، والدراسات الاجتماعية ، والعلوم . وكشفت النتائج عن ضآلة اهتمام المقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى بقضية التعاطى والإدمان ، وكان مقررا اللغة العربية والعلوم أكثر المقررات اهتماما بتناول القضية .

تمهيد

يقوم الكتاب المدرسى – ولاسيما بمرحلة التعليم الأساسى– بدور كبير فى تكوين الثقافة وتنمية المفاهيم والاتجاهات ، فهو لا يزال من أهم الوسائل المؤثرة فى التعليم ، ومن خلاله ينطبع فى ذهن الطالب العديد من المفاهيم والقيم والاتجاهات المطروحة نحو الآخر والعالم الخارجى(١) . حيث تعد الكتب المدرسية – وخصوصا

* يمثل هذا المقال فصلاً من البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بعنوان "ثقافة المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى" .
وتكونت هيئة البحث من كل من الأستاذة الدكتورة عزة كريم مشرفاً ، والأستاذ الدكتور عطية مهنا ، والدكاترة ماجدة عبد الغنى ، وإمام حسنين ، وسوسن فايد ، وآمال كمال ، وهبة أبو العمايم ، والأستاذة وفاء الشعار .

** خبير الإعلام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

تلك التى تتناول العلوم الإنسانية والاجتماعية - مصدراً رئيسياً يكتسب منه الطالب مواقفه ومعتقداته ومشاعره حيال عالمه الخاص وحيال الآخرين، والتى تعطى النشء المعلومات الضرورية للتعرف على التاريخ الإنسانى وثقافات العالم الذى يعيشون فيه (٢) .

وتندرج المعلومات التى يتلقاها الطالب عن موضوع المخدرات من خلال المقررات الدراسية فى إطار الجهود التى تستهدف الوقاية الأولية من الوقوع فى براثن التعاطى والإدمان ، حيث تعمل على تبصير الطلاب فى تلك المرحلة المبكرة بخطورة تعاطى المواد المخدرة على صحة الفرد والمجتمع .

وتزداد أهمية تنمية الوعى بخطورة التعاطى والإدمان لدى الطلاب فى مراحل التعليم الأساسى فى ضوء نتائج البحوث العلمية التى أظهرت أن الغالبية العظمى من المتعاطين للمواد النفسية يبدءون فى التعاطى فى المدى العمرى ١٤-١٦ سنة (٣) ، وأن المقررات الدراسية تأتى فى مكانة متأخرة بين قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات والإدمان ، الأمر الذى يثير الحاجة إلى بحث مدى اهتمام الكتب المدرسية بالقضية ، وطبيعة تناولها للأبعاد المختلفة لها ، حيث إن أية محاولة لتطوير المقررات لابد أن تستند إلى رؤية تحليلية نقدية للواقع الراهن، وذلك سعيا وراء التطوير لتحقيق مزيد من الفعالية للعملية التعليمية وتأثيرها على النشء .

وقد أسفرت مراجعة التراث العلمى عن ندرة الدراسات التى أجريت على مضامين المقررات الدراسية للتعرف على كم وطبيعة الموضوعات التى تدرس للطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة حول المخدرات ، ومدى كفاية ذلك فى تشكيل الوعى بخطورة القضية لدى النشء (٤) .

ومن هذا المنطلق ، ولتدعيم الدراسات الخاصة بدور المقررات التعليمية فى

التأثير على ثقافة المخدرات لدى الطلاب ، تهدف هذه الورقة إلى تحليل مضامين المقررات التعليمية المصرية فى مرحلة التعليم الأساسى ؛ للكشف عن مدى اهتمامها بقضية تعاطى المخدرات والإدمان ، وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع ؛ بهدف تشكيل الوعى فى هذه المرحلة العمرية المبكرة فى حياة الفرد بخطورة التعاطى والإدمان .

وقد اعتمد التحليل على إثارة عدة تساؤلات هامة تعتمد على تساؤل رئيسى مؤداه : ما مدى اهتمام المقررات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى بمشكلة المخدرات ، وما مظاهر ذلك الاهتمام ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية على النحو التالى :

أ - فى أى صف دراسى يبدأ تقديم أبسط المعلومات حول المخدرات للطالب فى مرحلة التعليم الأساسى من خلال الكتاب المدرسى ؟

ب - أى الصفوف الدراسية التى يتم فيها تقديم معلومات حول القضية من خلال الكتاب المدرسى ، وأى الصفوف التى يتم إغفال القضية فيها وعدم إلقاء الضوء عليها ؟

جـ - ما المقررات الدراسية التى تقدم من خلالها المعلومات حول القضية محل الدراسة للطلاب ؟

د - ما مساحة اهتمام المقررات الدراسية المختلفة بالقضية ؟

هـ - ما الجوانب والأفكار الرئيسية التى تعرض المقررات التعليمية من خلالها القضية محل الدراسة ؟

و - ما الجوانب التى يتم إغفالها عند عرض القضية فى المقررات الدراسية ؟

ز - ما الأدلة والبراهين التى يستند إليها الكتاب المدرسى فى التدليل على خطورة المخدرات وآثارها السلبية ؟

وفى ضوء ذلك ، تم الاستعانة بالأساليب الآتية :

١ - مدخل التحليل الثقافى

استند هذا البحث إلى مدخل التحليل الثقافى الذى يساعد فى تفسير التغيرات الاجتماعية ، حيث يتفق مع هدف الدراسة الذى يسعى للكشف عن دور التعليم فى صياغة عقول الناشئة ، وتشكيل وعيهم بخطورة قضية تعاطى المخدرات والإدمان .

٢ - تحليل المضمون

تم الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون الكمى الكيفى ؛ بهدف تحليل محتوى الكتب المدرسية بأسلوب موضوعى مقنن ومنظم ، يتيح التوصل إلى استدلالات علمية دقيقة ، تكشف عن مدى اهتمام الكتب – موضع التحليل – بقضية تعاطى المخدرات والإدمان ، وطبيعة ذلك الاهتمام .

وقد تمثلت وحدة التحليل فى "الدرس" باعتبار كل درس فى المقررات الدراسية يمثل موضوعا متكاملا يعالج قضية معينة ، بينما كانت الفكرة هى وحدة التسجيل . وقد تم تحليل كافة الكتب المدرسية التى خضعت للدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى .

الكتب الدراسية موضع التحليل

تم اختيار الكتب المدرسية خلال مرحلة التعليم الأساسى – الابتدائية والإعدادية – من الصف الأول الابتدائى إلى الصف الثالث الإعدادى ، وذلك بأسلوب الحصر الشامل لجميع الكتب المدرسية التى تقدم للطالب فى المقررات الدراسية التالية :

– اللغة العربية (كتب القراءة ذات الموضوعات المتعددة) .

– التربية الدينية الإسلامية .

– التربية الدينية المسيحية .

– الدراسات الاجتماعية .

– العلـــــــوم .

– اللغة الإنجليزية .

وقد بلغ عدد الكتب الدراسية التى خضعت للتحليل ٧٨ كتاباً ، بواقع ستة كتب لكل صف من الصفوف الدراسية الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية ، واثنى عشر كتابا لكل من الصفين الرابع والخامس الابتدائى وصفوف المرحلة الإعدادية الثلاثة .

جدول (١)

الكتب الدراسية موضع التحليل

الصف الدراسى	عدد الكتب موضع التحليل	عدد الصفحات	عدد الدروس
الأول الابتدائى	٦	٢٦٣	٧٧
الثانى الابتدائى	٦	١٨٥	٨٠
الثالث الابتدائى	٦	١٩١	٧٠
الرابع الابتدائى	١٢	٧٢٨	١٢٧
الخامس الابتدائى	١٢	٦٠٣	١٥٦
الأول الإعدادى	١٢	٧٦٨	١٤٢
الثانى الإعدادى	١٢	٨٠٣	١٥٨
الثالث الإعدادى	١٢	٩٦٨	١٦١
الإجمالـــــى	٧٨	٤٥٠٩	٩٧١

تشير بيانات الجدول (١) إلى أنه بلغ عدد صفحات الكتب موضع التحليل ٤٥٠٩ صفحة ، توزعت على صفوف المرحلتين الابتدائية والإعدادية فى مقررات : اللغة العربية ، والتربية الدينية ، والعلوم ، والدراسات الاجتماعية ، واللغة الإنجليزية. كما يتضح من بيانات الجدول التدرج فى عدد الكتب المدرسية وحجمها وفق تطور النمو العقلى للطالب .

كذلك تشير البيانات إلى التدرج فى كم الدروس التى يتلقاها الطالب سنويا فى المقررات الدراسية موضع التحليل ، حيث بلغت ٧٧ درساً فى الصف الأول الابتدائى ، وتدرجت حتى بلغت ١٦١ درساً فى الصف الثالث الإعدادى . وقد صحب ذلك التطور الكمى فى المقررات الدراسية تطورا كيفيا بلا شك فى نوعية الموضوعات محل الدراسة ، وفى درجة العمق التى يتم من خلالها طرح الموضوعات وتناولها من خلال تلك المقررات. هذا وقد بلغ إجمالى عدد الدروس التى خضعت للتحليل ٩٧١ درسا فى مرحلة التعليم الأساسى فى الكتب الدراسية موضع التحليل .

النتائج

أسفر تحليل المضمون عن عدة نتائج هامة تحدد فاعلية المقررات الدراسية فى تكوين ثقافة المخدرات لدى الطلاب ، وتشتمل على الآتى :

١ – تقديم معلومات تمهيدية قبل التناول المباشر لقضية المخدرات

أ – تشير نتائج البحث إلى أن بداية تقديم معلومات – بشكل مباشر – حول قضية تعاطى المخدرات والإدمان فى المقررات التعليمية لطلاب مرحلة التعليم الأساسى كانت فى الصف الخامس الابتدائى ، وكان ذلك من خلال مقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والعلوم .

ويعنى ذلك تأخر تلقى الطلاب لمعلومات دقيقة حول المخدرات والإدمان حتى بلوغهم سن الحادية عشرة تقريبا . الأمر الذى يشير إلى خطورة ما يسفر عنه ذلك من قصور المقررات الدراسية عن القيام بدورها فى إمداد الطلاب بالمعلومات حول التعاطى منذ سن مبكرة ، لاسيما إذا

نظرنا إلى ذلك فى ضوء نتائج الدراسات الميدانية التى أسفرت عن أن بدء سن التعاطى يكون فى سن مبكرة ١٤-١٦ عاما .

ب - كما كشفت نتائج التحليل عن تنوع الموضوعات والقضايا التى قدمت من خلال المقررات الدراسية فى الصفوف الأربعة الأولى من التعليم الابتدائى ، والتى تعنى بغرس قيم إيجابية وتنمية السلوكيات القويمة لدى الطلاب بشكل عام ، بدون الحديث بشكل مباشر عن قضية التعاطى والإدمان ، تلك الموضوعات التى استهدفت تقديم معلومات مبسطة عن المجتمع الصغير الذى يعيش فيه الطالب ، كالأسرة ، والمدرسة ، والبيئة المحيطة بالطفل كالحيوانات والطيور[٥] . هذا فضلا عن إلقاء الضوء على بعض العادات ، وغرس قيمة العمل لدى الطالب ، وتدعيم قيم احترام الوالدين وطاعتهما[٦] ، وغرس قيم الانتماء للوطن والإخلاص فى العمل[٧] .

جـ - كما بدأ مقرر اللغة العربية فى الصف الرابع الابتدائى فى تخصيص وحدة دراسية كاملة (تشمل أربعة دروس) تعنى بالحديث عن الصداقة ، وأهميتها فى حياة الفرد ، وحسن اختيار الصديق الصالح الذى يتمسك بالمبادىء والقيم ، ويتخلى عن المفاسد والشرور . ويؤكد الكتاب المدرسى أن صحبة الأخيار تكسب الخير، وصحبة الأشرار تجلب الشر، وذلك بشكل عام دون التطبيق على سلوكيات سلبية معينة - تتصل بتعاطى المواد المخدرة أو بغير ذلك - وذلك بهدف تعريف الطالب مفهوم الصداقة الحقة ، وأهمية حسن اختيار الصديق [٨] .

د - أما مقرر التربية الدينية الإسلامية ، فقد اهتم بغرس السلوكيات الحميدة فى نفوس الطلاب فى هذه السن المبكرة . فبعد أن عنى بتقديم أركان الإسلام وأسس العقيدة الإسلامية والسيرة النبوية الشريفة فى الصف الأول الابتدائى[٩] ، خصص فى الصف الثانى الابتدائى وحدتين من جملة خمس

وحدات للآداب الإسلامية والمعاملات ، تناول من خلالهما موضوعات مثل : آداب الحديث ، وحقوق الجار، والعطف على الحيوان[١٠] .

هـ - خصصت المقررات الدراسية فى الصف الثالث الابتدائى وحدة كاملة عن المعاملات (من إجمالى ٤ وحدات) ، تناول من خلالها مقرر التربية الدينية الإسلامية آداب الطريق ، وآداب الاستئذان ، ومراعاة حقوق الآخرين[١١] ؛ وذلك بهدف غرس بعض السلوكيات الإيجابية فى نفوس الطلاب فى هذه المرحلة المبكرة ، مثل حقوق الآخرين كالزملاء والجيران ، ومسئولية كل فرد فى الالتزام بالآداب العامة ، وغيرها من الفضائل التى يدعو إليها الإسلام .

و - كما عنى مقرر التربية الدينية الإسلامية فى الصف الرابع الابتدائى بغرس السلوكيات الطيبة فى نفوس الطلاب ، وبيان موقف الدين الإسلامى منها ، مثل عدم الغش والخداع ، وأهمية الوفاء بالعهد[١٢] ؛ وذلك بهدف أن يميز الطالب بين القيم الإيجابية والسلبية ، وأن يتحلى بالصفات الحميدة فى تعامله مع الآخرين .

ز - كذلك اهتم مقرر التربية الدينية المسيحية فى الصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية بغرس بعض القيم والسلوكيات التى تهدف إلى تنشئة الطالب تنشئة سوية وفقا للقيم الدينية . على سبيل المثال ، تناولت تلك المقررات : سلوك المسيحى فى المجتمع [١٣] ، وبعض الفضائل الإنسانية مثل المحبة ومعاونة الآخرين[١٤] ، وبعض القيم السلوكية مثل آداب الحديث، وبعض خطايا اللسان والغضب وعلاجه ، والعلاقات مع الآخرين ؛ وذلك بهدف التعرف على آداب الحديث ، والتعامل مع الناس برفق وطاعة وصايا الله [١٥].

٢ - الإشارة الصريحة لقضية المخدرات

وعلى الجانب الآخر ، فقد أسفرت نتائج تحليل المقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى عن أن الإشارة الصريحة فى تلك المقررات لقضية تعاطى المخدرات أو إدمانها قد بدأت فى الصف الخامس الابتدائى فى مقررات اللغة العربية (الفصلين الدراسيين الأول والثانى) ، والدراسات الاجتماعية فى الفصل الدراسى الثانى ، وفى مادة العلوم فى الفصل الدراسى الأول ، فى حين لم تشر المقررات الدينية الإسلامية والمسيحية فى الصف الخامس الابتدائى لتلك القضية بشكل مباشر .

أ - وتسفر هذه النتائج عن أن الإشارة الصريحة للقضية لم تظهر خلال ثلاثين كتابا درسها الطالب فى الصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية ، الأمر الذى يعكس تأخر الاهتمام بالقضية ، وعدم الإشارة المبكرة إليها .

على سبيل المثال ، فقد اهتم مقرر العلوم بالصف الخامس الابتدائى - الفصل الدراسى الأول - بالحديث عن القضية محل الدراسة من خلال درس الجهاز التنفسى والجهاز الدورى ؛ وذلك بهدف تقديم معارف علمية حول الموضوع ، واكتساب عادات واتجاهات صحية سليمة للمحافظة على صحة الجهاز التنفسى(١٦) .

ب - أما مقرر اللغة العربية فى الصف الخامس الابتدائى ، فقد تحدث - فى الفصل الدراسى الأول - عن الموضوع محل الدراسة من خلال درس "البيئة الصالحة" ، وقد ركز - بشكل أساسى- على التدخين وآثاره على صحة الفرد وتلوث البيئة (١٧) . كما تناول فى الفصل الدراسى الثانى قضية المخدرات من خلال درس "العادات بين النفع والضرر" . ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الفكرة الأساسية للدرس تدور حول تقديم

نماذج العادات والسلوكيات الغذائية والصحية المفيدة والضارة للإنسان ، فإن الإشارة لقضية المخدرات وردت فى الأسئلة الملحقة بالدرس ، لاسيما من خلال سؤال ابتكارى يطلب من الطلاب كتابة قصة تشير إلى الآثار السلبية لتناول المخدرات على أحد الشباب ، مما أدى به إلى إهمال العمل ودخول السجن .

كما ورد الاهتمام بالقضية من خلال درس آخر بعنوان "طاعة الله واجبة" يستند إلى بعض الآيات القرآنية التى تؤكد على تحريم الخمر، وخطورة المواد المخدرة على صحة الفرد وأخلاقه وعلى المجتمع (١٨) .

جـ - أما مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائى ، فقد أشار إلى قضية المخدرات إشارة طفيفة ضمن درس"السكان فى البيئة الصحراوية"، حيث ذكر أن "الدولة تراقب المناطق الصحراوية على الحدود لمنع تهريب المخدرات إليها حرصا على إنقاذ الشباب من الإدمان" (١٩) .

٣ - المقررات الدراسية التى تناولت القضية فى مرحلة التعليم الأساسى

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإشارة الصريحة للقضية قد ظهرت فى ١٤ كتابا من جملة ٧٨ كتابا موضع التحليل بنسبة ١٨٪ ، وتركز هذا الاهتمام فى الصفوف من الخامس الابتدائى إلى الثالث الإعدادى (جدول ٢) . الأمر الذى يشير إلى ضآلة مساحة الاهتمام بالقضية فى تلك المرحلة العمرية الهامة التى يمر بها النشء ، والتى تزداد خلالها المعلومات المتباينة حولهم ، سواء الصحيحة أو المضللة من مختلف مصادر المعرفة فى المجتمع ، كما تتضح خطورة ضآلة حجم المعلومات المقدمة للنشء فى هذه المرحلة العمرية التى يتزايد خلالها تأثير جماعة الرفاق بانتقال التأثير على سلوكيات الأطفال من الأسرة إلى الأقران .

وقد توزعت المعلومات المتعلقة بالقضية على المواد الدراسية محل الدراسة كالآتى :

أ - كانت مادة العلوم أكثر المواد اهتماما بهذه القضية وخطورتها على صحة الفرد وآثارها السلبية على المجتمع ، حيث تناولتها كتب العلوم فى الصفوف الدراسية من الخامس الابتدائى وحتى الثالث الإعدادى .

ب - تركز الاهتمام بهذه القضية فى مقرر اللغة العربية فى كتب الصفين الخامس الابتدائى والأول الإعدادى فى الفصلين الدراسيين لكل منهما . كما اهتمت كتب التربية الدينية المسيحية بالقضية ، وأوردت بعض المعلومات والمعارف فى الصفين الأول والثالث الإعدادى .

جـ - كانت الإشارة للموضوع فى مقرر الدراسات الاجتماعية عابرة كما سيتضح فيما بعد . أما مادة اللغة الإنجليزية ، فقد أغفلت الإشارة للموضوع تماما بين الكتب المقررة على طلاب مرحلة التعليم الأساسى ، ويفسر ذلك فى ضوء كون بداية دراسة اللغة الإنجليزية تتمثل فى الصف الرابع الابتدائى ، حيث ينصب الاهتمام على تعليم الحروف والمفردات البسيطة للغة ، ثم التدرج إلى التركيبات اللغوية الأساسية التى من الضرورى أن يتعلمها الطالب فى بواكير دراسة اللغة ، كذلك فإن الموضوعات المقررة للدراسة تكون مبسطة تدور حول البيئة المحيطة بالطالب فى مدرسته وفصله ، مما ينعكس فى إغفال التعرض لموضوعات وقضايا أخرى أكثر تعقيداً مثل التعاطى والإدمان .

ومن ثم ، يتضح من نتائج التحليل الانخفاض الواضح لكم الكتب الدراسية التى تناولت القضية ، إذ لم تتعد ١٤ كتابا بنسبة ١٨٪ من إجمالى الكتب موضع التحليل فى مرحلة التعليم الأساسى . هذا فضلا عن ضآلة الاهتمام بالقضية فى

الدروس المقررة فى الكتب المختلفة ، إذ لم تتعد الدروس التى تناولت القضية بشكل مباشر ١٦ درساً بنسبة ٦ر١٪ من إجمالى الدروس المقررة فى تلك المرحلة ، فى حين كانت نسبة الدروس التى لم تتعرض للقضية ٤ر٩٨٪ (٩٥٥ درساً) . الأمر الذى يشير إلى ندرة المعلومات المقدمة للطلاب فى التعليم الأساسى ، على الرغم من خطورة هذه القضية وآثارها المدمرة على النشء ، وانخفاض سن بدء التعاطى (جدول ٢) .

جدول (٢)

الكتب الدراسية التى تناولت قضية المخدرات والإدمان

الصف الدراسى	عدد الكتب التى تناولت القضية	المواد الدراسية التى تناولت القضية	عدد الكتب التى لم تتناول القضية	الإجمالى	عدد الدروس موضع التحليل	عدد الدروس التى تناولت القضية
الأول الابتدائى	–	–	٦	٦	٧٧	–
الثانى الابتدائى	–	–	٦	٦	٨٠	–
الثالث الابتدائى	–	–	٦	٦	٧٠	–
الرابع الابتدائى	–	–	١٢	١٢	١٢٧	–
الخامس الابتدائى	٤	لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، دراسات اجتماعية ، علوم	٨	١٢	١٥٦	٦
الأول الإعدادى	٤	لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، تربية دينية مسيحية ، علوم	٨	١٢	١٤٢	٥
الثانى الإعدادى	٢	دراسات اجتماعية (الفصلين الدراسيين)	١٠	١٢	١٥٨	٢
الثالث الإعدادى	٤	تربية دينية مسيحية ، دراسات اجتماعية (الفصلين الدراسيين) ، علوم	٨	١٢	١٦١	٣
الإجمالى	١٤ كتابا		٦٤	٧٨	٩٧١	١٦
النسبة	١٨٪		٨٢٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١ر٦٪

٤ - مساحة الاهتمام بقضية المخدرات ضمن المقررات الدراسية

تعكس نتائج تحليل المضمون ضآلة اهتمام المقررات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى بالقضية محل الدراسة، حيث لم يتم تخصيص وحدة دراسية كاملة للقضية لدراستها من مختلف جوانبها ، سواء الأسباب ، أم المظاهر ، أم الآثار، وموقف الدين والقانون والمجتمع منها بشكل يحقق للنشء الوقاية من الوقوع فى هذا الخطر الداهم ، وذلك على الرغم مما أسفر عنه التحليل من اهتمام واضح بموضوعات أخرى - مثل البيئة - وتكرار تناولها ، سواء خلال المقرر الدراسى فى صف معين ، أم على مدار أكثر من صف دراسى بمستويات متدرجة من العمق ليلائم درجة النمو الفكرى للطالب فى تلك المرحلة المبكرة من حياته الدراسية[٢٠] . وفى هذا المجال تشير النتائج إلى الآتى :

أ - لم يخصص فى كل الكتب الدراسية موضع التحليل خلال مرحلة التعليم الأساسى سوى درس واحد بأكمله لقضية المخدرات ، وذلك فى مادة العلوم فى الصف الثانى الإعدادى[٢١] وذلك بنسبة ١ر٪ من إجمالى الدروس موضع التحليل . الأمر الذى يشير إلى ضعف الاهتمام بالقضية ، وعدم تقديم معلومات وافية ودقيقة عنها فى المقررات الدراسية . وقد تناول هذا الدرس موضوع المخدرات من مختلف الجوانب : مفهوم المخدرات ، وأنواع المواد المخدرة ، والأسباب المختلفة لتعاطى المخدرات ، والآثار السلبية للتعاطى على الفرد والمجتمع ، وسبل الوقاية والعلاج من الإدمان .

ب - لم تتعد المساحة التى شغلتها قضية المخدرات فقرة أو عدة فقرات فى خمسة دورس فقط فى كافة الكتب موضع التحليل (بنسبة ٢٥ر٣١٪) من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، فى حين أن هذه النسبة لا تتعدى ٥ر٪ من إجمالى الدروس موضع التحليل .

وقد تركزت هذه المساحة من الاهتمام فى مادتى العلوم واللغة العربية فى الصفين الأول الإعدادى والخامس الابتدائى ، وذلك فى دروس تتعلق بالجهاز التنفسى والدورى فى جسم الإنسان ، والتلوث وأضراره ، وفى التربية الدينية المسيحية فى الصفين الأول والثالث الإعدادى ، حيث ورد الاهتمام بالقضية فى شكل فقرة ضمن الحديث عن القيم السلوكية فى الدين المسيحى، واختيار الصديق الصالح فى الفصل الأول الإعدادى، وفى مؤهلات دخول السماء والممنوعين منها فى الصف الثالث الإعدادى[٢٢].

جـ - لم تتعد النسبة الغالبة من مساحة اهتمام المقررات التعليمية - موضع التحليل - بقضية المخدرات ورود تلك القضية فى شكل جملة أو عبارة (٨ تكرارات) بنسبة ٥٠٪ من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، فى حين لم تتعد نسبتها ٨ر٪ من جملة الدروس موضع التحليل . الأمر الذى يعكس ضعف الاهتمام بالقضية فى الكتب الدراسية ، وضآلة الإشارة إليها، مما ينعكس فى انخفاض إدراك الطالب فى تلك المرحلة لخطورتها وآثارها السلبية عليه .

وقد كانت أكثر الصفوف الدراسية التى أشارت للقضية فيما لا يتعدى عبارة واحدة ضمن ثنايا الدروس المقررة : الصفوف الخامس الابتدائى ، والأول والثالث الإعدادى ، وتركز ذلك فى مادتى العلوم واللغة العربية ، هذا فضلا عن الدراسات الاجتماعية. وقد ورد فى دروس متنوعة تتناول قضايا متباينة ، منها - على سبيل المثال - دروس تتعلق بالبيئة الصالحة والصحة والإنتاج ، وتلوث الهواء ، والأمراض التى تصيب الإنسان ، والمناعة وغيرها[٢٣].

د - لم تتجاوز الأسئلة والتدريبات التى تضمنتها المقررات الدراسية موضع

التحليل – والتى عنيت بقضية تعاطى المخدرات والإدمان – ٣ تكرارات بنسبة ٧٥ر١٨٪ من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، فى حين كانت نسبتها ٣ر٪ من جملة الدروس الخاضعة للتحليل ، وقد وردت هذه الأسئلة تحديدا فى كتب اللغة العربية فى الصفين الخامس الابتدائى والأول الإعدادى ، والعلوم فى الصف الثانى الإعدادى .

ومن الجدير بالذكر أن وضع قضية ما فى الأسئلة والتدريبات الملحقة بالدروس من شأنه لفت انتباه الطالب إلى أهمية تلك القضايا والعمل على تثبيتها فى الذهن ، وإثارة الاهتمام بمختلف جوانبها ، كما يعكس أيضا إدراك مؤلف الكتاب لأهمية تلك القضايا ، وضرورة تقديم معلومات وافية حولها للطالب فى الكتاب المدرسى .

ومن أبرز الأمثلة على الأسئلة والتدريبات التى وردت فى الكتب المقررة ، والتى تناولت موضوع المخدرات والإدمان ، طلب من الطالب كتابة قصة خيالية تبين كيف أدت المخدرات بشاب أغراه صاحبه لتناولها إلى إهمال عمله ودخوله السجن[٢٤].

ومثال آخر طلب من الطالب أن يحدد موقفه ممن يدخن فى المواصلات العامة ، وأن يكتب بعض اللوحات الإرشادية عن عدم التدخين[٢٥]، حيث قدم الكتاب المدرسى هذا السؤال فى إطار تطبيقى على القضية ، وذلك فى أحد الدروس التى تشير إلى أهمية تفضيل المصلحة العامة على الخاصة ، وأن الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ، ومسئولية الجماعة تجاه الفرد الخارج على الشرع والقانون[٢٦].

تشير تلك النتائج إلى أنه على الرغم من أهمية التدريبات كوسيلة تطبيقية تفيد فى تثبيت المعلومات لدى الطالب ، وتعمل على إثارة اهتمامه

بجوانب معينة ذات صلة بالموضوعات محل الدراسة ، على الرغم من ذلك فإن المقررات لم تشر إلا إلى إشارات طفيفة ومتناثرة فى الأسئلة والتدريبات إلى تلك القضية الهامة ، والتى تمثل إحدى القضايا الرئيسية المتضمنة فى المقررات الدراسية .

هـ - أسفرت النتائج عن أن الإشارة للقضية - موضع الدراسة - تمت بشكل محدود ، من خلال ذكر كلمة المخدرات أو الإدمان أو الكحوليات فقط ، وقد ورد ذلك ثلاث مرات بنسبة ١٨٫٧٥٪ من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، وبنسبة ٣ر٪ من جملة الدروس الخاضعة للتحليل . على سبيل المثال فى مقررات الدراسات الاجتماعية ، حينما يتم الإشارة إلى الخمور ضمن صادرات أو واردات بعض الدول [٢٧].

جدول (٣)

مساحة الاهتمام بالقضية فى الكتب المدرسية

مساحة الاهتمام	ك	٪ *	٪ **
وحدة	-	-	-
درس	١	٢٥ر٦٪	١ر٪
فقرة أو أكثر	٥	٢٥ر٣١٪	٥ر٪
جملة / عبارة	٨	٥٠٪	٨ر٪
غلاف	-	-	-
أسئلة وتدريبات	٣	١٨ر٧٥٪	٣ر٪
كلمة فقط	٣	١٨ر٧٥٪	٣ر٪

* النسبة محسوبة وفقا لعدد الدروس التى تناولت القضية ، ويمكن أن يتضمن الدرس أكثر من شكل (عدد الدروس ١٦ درساً) .
** النسبة محسوبة وفقا لعدد الدروس الخاضعة للتحليل وهى ٩٧١ درسا .

وتسفر قراءة الجدول (٣) عن انخفاض حاد فى الاهتمام بالقضية فى المقررات الدراسية ، وعن محدودية مساحة ذلك الاهتمام على مستوى المقررات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى ، مما ينعكس فى تراجع مكانة الكتب المدرسية ضمن قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات والإدمان ، وقصور

هذه الكتب عن القيام بدورها فى توعية الطلاب وتكوين ثقافة مضادة للتعاطى والإدمان .

٥ - السياق الذى وردت خلاله المادة الدراسية عن تعاطى وإدمان المخدرات

ينصح الخبراء والمتخصصون بضرورة الالتزام بالأسلوب التربوى المتكامل بدلا من أسلوب التلقين عند توجيه جهود التوعية بخطورة المخدرات ، حيث إننا بصدد الحديث عن مخدر ما فى سياق سلوكى ، أى من حيث هو مؤثر فى تشكيل السلوك ، ومن ثم فالواجب تقديمه فى سياق قيمى متكامل ، حيث تقدم المعلومة فى سياق يحدد معناها أو قيمتها ، مع مراعاة مستوى الارتقاء النفسى والعقلى للنشء الذى نخاطبه (٢٨) . لذا كان من الضرورى التعرف على السياق الذى وردت خلاله المضامين الدراسية حول المخدرات . ولقد أسفرت نتائج التحليل كما هو موضح بجدول (٤) عما يلى :

أ - تم تناول قضية تعاطى المخدرات والإدمان ضمن المقررات الدراسية - موضع التحليل - ضمن سياقات متنوعة ، شكلت مداخل متباينة لمعالجة القضية وتقديمها للطالب بشكل يتلاءم مع درجة نموه العقلى وطبيعة الموضوعات التى يقدمها المقرر حول القضية .

ب - كانت الموضوعات الطبية والصحية التى تخص صحة الفرد وسلامته أكثر السياقات التى تضمنت الحديث عن القضية - موضع الدراسة - بنسبة ٣١ر٢٥٪ من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، واهتمت بالإشارة إلى هذه القضية ، وبيان أخطار المخدرات على صحة الفرد(٢٩) .

جـ - يأتى فى المرتبة الثانية الموضوعات الاجتماعية التربوية التى تهتم ببث القيم الإيجابية السليمة وغرسها فى النشء بنسبة ٢٥٪ من إجمالى الدروس

التى تناولت القضية ، وقد ورد ذلك – بصفة أساسية– فى مقررى اللغة العربية والتربية الدينية ، حيث اهتمت هذه الكتب ببيان قيمة العمل فى حياة الإنسان ، والاختيار الصحيح للأصدقاء ، وواجبات المواطن وحقوقه ، وقيمة السلام والأخوة بين الناس[٢٠] .

د – تعادل حجم تناول المقررات الدراسية لقضية المخدرات والإدمان ضمن كل من السياق الدينى والسياق البيئى بنسبة ١٨٫٧٥٪ لكل منهما (٣ تكرارات لكل منهما) ، حيث اهتمت الكتب من خلال السياق الدينى ببث القيم الدينية والإشارة إلى موقف الدين الإسلامى والدين المسيحى من تعاطى المخدرات والإدمان . أما السياق البيئى ، فقد تنوعت الإشارة إليه بين أكثر من مقرر ، فقد اتضح تزايد اهتمام مقررات اللغة العربية والعلوم بالموضوعات البيئية ، حيث تم تناول قضية البيئة ومواردها ، والتوازن البيئى ، والتلوث وأضراره[٢١] .

هذا، فى حين كانت الإشارة طفيفة من خلال مقرر الدراسات الاجتماعية ، إذ لم يتعد الاهتمام بالقضية ضمن السياق التاريخى أو الجغرافى الإشارة إلى موقع الخمور والتبغ ضمن النشاط الزراعى والتجارى لبعض الدول ، أو تحريم شرب الخمر بعد ظهور الإسلام .

جدول (٤)

السياق الذى وردت خلاله المعلومات الدراسية عن القضية

السياق	ك	٪*
موضوعات طبية صحية	٥	٣١٫٢٥
موضوعات اجتماعية تربوية	٤	٢٥٫٠٠
موضوعات دينية	٣	١٨٫٧٥
موضوعات بيئية	٣	١٨٫٧٥
موضوعات تاريخية وجغرافية	٤	٢٥٫٠٠
موضوعات اقتصادية	–	–

* النسبة إلى إجمالى الدروس التى تناولت القضية وعددها ١٦ درساً

٦ - الافكار الرئيسية التى تقدمها المقررات الدراسية حول تعاطى وإدمان المخدرات

تشير نتائج تحليل المضمون إلى أن المقررات الدراسية - موضع التحليل - قد تناولت قضية تعاطى وإدمان المخدرات من خلال المحاور التالية :

أ - مفهوم المخدرات والإدمان .

ب - دوافع التعاطى .

جـ - آثار التعاطى .

د - سبل الوقاية والعلاج .

هـ - موقف القانون والدين من التعاطى .

١- مفهوم المخدرات والإدمان

تشير النتائج إلى أن الكتب الدراسية - موضع التحليل - قد تعرضت لمفهوم المخدرات والإدمان وأنواع تلك المواد المخدرة فى ثلاثة مقررات فحسب (٣٢)، بنسبة ٢١٫٤٪ من جملة الكتب التى تناولت القضية (١٤ كتابا) . فى حين أن هذه النسبة لم تتعد ٣٫٨٪ من جملة الكتب المقررة - موضع التحليل - على مرحلة التعليم الأساسى (وعددها ٧٨ كتابا) .

فقد ركز مقرر اللغة العربية للصف الخامس الابتدائى على تعريف مفهوم الخمر بأنها "كل شراب يغيب العقل" ، وأنها "رجس من عمل الشيطان" ، وأن المخدرات "تصرف الإنسان عن طاعة الله" .

وقدم مقرر التربية الدينية المسيحية للصف الأول الإعدادى مفهوم الإدمان بأنه "ممارسة عادة سيئة ضارة بطريقة ملحة ، بحيث يصبح من يمارسها عبداً أسيراً لها ، ومن الصعب عليه أن يتحرر منها" .

وأشار الكتاب إلى أن "التدخين وشرب الخمر والمواد الكحولية وتعاطى المخدرات والعقاقير المخدرة تؤدى إلى الإدمان" .

أما مقرر العلوم فى الصف الثانى الإعدادى ، فقد عرف المخدرات بأنها "مواد ينسب إليها خصائص علاجية ، غير أنها تسبب أضراراً ، ونتيجة تناولها يحدث قلق بدنى أو نفسى واختلال فى مظاهر النشاط العقلى والإدراك والسلوك والوعى" . وفرق الكتاب بينها وبين الأدوية التى توصف بواسطة الطبيب ولها آثار علاجية . وأشار المقرر ذاته إلى بعض أنواع المخدرات ، وذكر منها "التبغ ، والمشروبات الكحولية ، والحشيش ، والكافيين ، والكوكايين ، والهيروين ، والبانجو" . حيث أشار الكتاب إلى النبات المستخرج منه كل نوع وخطورته على أجهزة الجسم وآثاره السلبية على صحة الإنسان بصفة عامة .

ب - دوافع التعاطى

تشير النتائج إلى تعدد الدوافع التى أوردتها المقررات التعليمية وراء تعاطى المواد المخدرة ، حيث ذكرت أن الإدمان يبدأ "بتدخين سيجارة واحدة ، أو تذوق طعم الخمر ، أو تجربة إلحاح أصدقاء السوء ، أو تراخى الإنسان فى حياته الروحية والاجتماعية ، وأن التقليد والتجربة تؤدى إلى الإدمان ، ويصبح الإنسان أسيراً لتلك العادة المهلكة" [٣٣].

أما مقرر العلوم فى الصف الثانى الإعدادى ، فقد أشار إلى خمسة أسباب وراء تعاطى المخدرات وانتشارها ، وذلك على النحو التالى[٣٤] :

- الاستعداد الشخصى الذى يهيئ الإنسان أو يدفعه نحو تعاطى مادة معينة، ويرجع هذا الاستعداد إلى سمات شخصية معينة .
- الإصابة بمرض يؤدى إلى الكآبة والقلق ، فيلجأ المريض إلى المادة المخدرة هربا مما يعانيه .
- عدم الطمأنينة والاستقرار فى جو عائلى مضطرب مثير للمشاعر والعداء .
- غياب الأسرة والإحساس بالضياع .

- الضغوط والمشكلات التى لا يستطيع الفرد مواجهتها .

جـ - آثار التعاطى

كشفت نتائج البحث عن اهتمام الكتب الدراسية - موضع التحليل - بعرض الآثار السلبية لتعاطى المواد المخدرة على الفرد والمجتمع . وقد عنيت بذلك مقررات اللغة العربية والتربية الدينية والعلوم . وقد وردت الآثار السلبية للتعاطى فى تسعة كتب بنسبة ٦٤٫٢٨٪ من جملة الكتب الدراسية التى تناولت قضية التعاطى والإدمان ، فى حين أن هذه النسبة لم تتعد ١١٫٥٪ من إجمالى الكتب موضع التحليل . وقد بلغ إجمالى عدد الدروس التى تعرضت لتلك الآثار ١٢ درساً بنسبة ٧٥٪ من جملة الدروس التى تناولت القضية فى الكتب موضع التحليل ، وبنسبة ١٫٢٪ فقط من جملة الدروس موضع التحليل (٩٧١ درسا). الأمر الذى يبرز ضآلة الاهتمام بالآثار السلبية للتعاطى والإدمان فى المقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى .

وقد تركز الاهتمام بتناول الآثار السلبية للتعاطى فى المقررات الدراسية بالصف الخامس الابتدائى والمرحلة الإعدادية بصفوفها الثلاثة . وتشير نتائج التحليل إلى تفاوت نوع المواد المخدرة التى تبرز الكتب الدراسية - موضع التحليل - آثارها السلبية ، حيث كان الاهتمام الأساسى منصبا على التدخين وآثاره السلبية فى بعض المقررات[٣٥]. فى حين اهتمت دروس أخرى بالتركيز على الكحوليات فحسب[٣٦]. بينما عنيت بعض المقررات بالجمع بين الآثار الضارة لكل من التدخين والكحوليات والمخدرات باختلاف أنواعها [٣٧].

وقد تنوعت الآثار السلبية لتعاطى المخدرات والإدمان التى أوردتها الكتب المدرسية ، وذلك على النحو التالى :

آثار سلبية على صحة الفرد وسلوكه

عنيت الكتب المدرسية بإبراز خطورة التدخين على صحة الفرد ، واعتبرته من أخطر أشكال التلوث التى تعانيها الحياة المعاصرة ، وأشارت إلى أنه "يسبب - علاوة على تلوث الهواء - أضراراً بصحة المدخن ؛ لأنه قد يؤدى إلى الإصابة بالسرطان وأمراض الدم والقلب والصدر[٣٨].

كما اهتمت الكتب المدرسية - موضع التحليل - بالتركيز على الآثار السلبية للتدخين والكحوليات والمخدرات معا على صحة الفرد وسلوكه ، حيث أشارت إلى أثرها الضار على جهاز المناعة "تناول المخدرات والكحول والتدخين يعمل على إضعاف المقاومة الطبيعية" ، "التدخين وما يسببه من آثار ضارة على الجهاز التنفسى والقلب" [٣٩].

وقد تناول مقرر العلوم للصف الثانى الإعدادى بالتفصيل الآثار الضارة للمخدرات على صحة الفرد وعلى الجهاز العصبى ، وخص بالذكر بعض الآثار الصحية الضارة لأنواع معينة من المخدرات . ومن بين تلك الآثار السلبية على الجهاز العصبى أشار الكتاب إلى أن "المخدرات تؤدى إلى الاختلال الجسمانى والعقلى ، واضطراب الجهاز العصبى المركزى والطرفى" ، "وأن الحشيش يدمر خلايا المخ والكبد .. " [٤٠].

وأظهرت الكتب المدرسية خطورة اعتياد التدخين أو تعاطى المخدرات ، مما يؤدى إلى الإدمان" ، ومايترتب عليه من ضعف القدرة على الفهم والإدراك ، وفقدان الشهية ، والأرق ، واضطراب الأعصاب ، وفقدان التوازن ، ونقص المناعة ، وإصابة الجهاز التنفسى بعديد من الأمراض" [٤١].

وقد تضمنت بعض المقررات الآثار السلبية للمواد المخدرة على صحة الفرد وسلوكه ، حيث أشار مقرر اللغة العربية للصف الخامس الابتدائى إلى أن "الخمر

تضر الجسم وتغيب العقل ، وتغرى بارتكاب الجريمة ، وتجعل شاربها مكروها من الناس ، فيجلب الشر على نفسه وعلى غيره" (٤٢).

كما أكدت الكتب – موضع التحليل – على خطورة الإدمان على سلوك الفرد وأخلاقه ، وما يؤدى إليه من تورط المدمن فى ارتكاب الجرائم (٤٣).

آثار سلبية على الأسرة والمجتمع

ركزت المقررات الدراسية على بيان خطورة التدخين على الآخرين فى المجتمع ، حيث أشارت – ضمن الحديث عن مصادر تلوث الهواء – إلى أن "غاز أول أكسيد الكربون الذى يستنشقه المدخنون مع دخان سجائرهم يدمر صحتهم ، بل ويدمر صحة غير المدخنين الذين يستنشقون دخان سجائر الآخرين" (٤٤).

أما الآثار السلبية للمخدرات على الأسرة والمجتمع ، فقد أكدت عليها مقررات العلوم واللغة العربية والتربية الدينية على وجه الخصوص ، إذ أبرزت ما تؤدى إليه المخدرات من " حدوث اضطرابات فى العلاقات العائلية، مثل عدم الوفاء بالالتزامات المالية أو الاجتماعية أو الأخلاقية" ، كما تؤثر على المجتمع "مما يقلل الإنتاج ، ويقلل جودته ، ويسبب انهيار الطاقة الاقتصادية " (٤٥).

وأبرز مقرر التربية الدينية المسيحية العلاقة بين الإدمان وأصدقاء السوء ، ووصفهما بأنهما "عار على الأسرة والمجتمع ، فكلاهما يقود إلى خطايا أخرى مثل السرقة والكذب والقتل ، وهى التى نهانا الله عنها" (٤٦).

د - سبل الوقاية والعلاج

أشارت الكتب المدرسية إلى سبل الوقاية من الإدمان من خلال مقررى التربية الدينية المسيحية للصف الأول الإعدادى والعلوم للصف الثانى الإعدادى ، حيث أبرزت خطورة أصدقاء السوء ، ودعت الطلاب إلى "عدم التأثر بمثل هؤلاء ،

فلا تحاول تقليدهم ، ولا تلتفت إلى كلام أحدهم ، حتى لا تجرب شيئا وتكرره ، فتصبح عادة تسيطر عليك ، وتؤدى بك إلى أن تكون مدمناً وأسيرا لتلك العادة المهلكة" (٤٧).

كما أشارت الكتب – موضع التحليل – إلى ضرورة تضافر دور الدولة والأسرة والمجتمع فى القضاء على المخدرات ، وأهمية التوعية المناسبة بصورة تربوية حقيقية دون مبالغة ودون تفاصيل دقيقة ، وتنظيم التعامل فى الأدوية ، وعدم صرف الدواء إلا بأمر الطبيب ، وضرورة مكافحة العرض من خلال المكافحة الأمنية وضبط المخدرات وملاحقة المهربين ، وإصدار التشريع المناسب للحد من هذه المشكلة ، وضرورة وجود رقابة دولية على المخدرات من خلال الاتفاقيات الدولية . كما أبرزت أهمية العناية الطبية والتدخل المبكر لعلاج الإدمان ، وأن يكون العلاج متكاملا من النواحى الطبية والنفسية والاجتماعية (٤٨) .

كما أشارت المقررات الدراسية إلى أنه من بين الإنجازات التى حققتها مصر فى سبيل رفع المستوى الصحى لأبنائها جهود التوعية التى تقوم بها وسائل الإعلام للقضاء على بعض الظواهر السلبية ، مثل التدخين والإدمان (٤٩).

هـ - موقف القانون والدين من التعاطى والإدمان والاتجار بالمواد المخدرة

موقف القانون

أسفرت نتائج التحليل عن عدم اهتمام المقررات التعليمية – موضع التحليل– بإبراز موقف القانون من جرائم التعاطى والاتجار والتهريب والترويج للمواد المخدرة ، إذ لم يحظ هذا البعد باهتمام يذكر من خلال المقررات الدراسية موضع الدراسة .

فلم تشر الكتب الدراسية إلا إلى موقف القانون من التدخين فى المركبات العامة ، والأماكن المغلقة ، حيث أشار مقرر اللغة العربية للصف الأول الإعدادى – ضمن درس "التلوث"– إلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة الذى "يحظر التدخين فى أماكن التجمع المغلقة والمؤسسات والمنشآت والمواصلات ، ويعاقب المخالف لذلك بعقوبات رادعة" [٥٠].

موقف الدين

برز موقف الدين الإسلامى من تعاطى المواد النفسية لاسيما الخمر ، من خلال مقررى اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، حيث أشير إلى أن شرب الخمر من العادات السيئة للعرب قبل الإسلام، وأن الإسلام أحدث تغييرات مهمة فى عادات العرب ، حيث حرم شرب الخمر [٥١].

كما أبرز مقرر اللغة العربية للصف الخامس الابتدائى تحريم الإسلام للخمر ، "وأن الخمر رجس من عمل الشيطان ، وأن الله نهانا عن الخمر"، وذلك من خلال الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم ، وقدم الكتاب شرحاً مفصلاً لما ترشد إليه الآيات ، وأسباب تحريم شرب الخمر فى الإسلام [٥٢].

كما أشار مقرر التربية الدينية المسيحية إلى موقف الدين المسيحى من الخمر ، وأشار الى أن الخمر تفقد الإنسان رشده وصوابه ؛ "لأن الخمر مستهزئة والمسكر عجاج" ، والكتاب المقدس ينهى عن الخمر"لا تسكروا بالخمر الذى فيه الخلاعة" [٥٣] .

٧ - الصور التى عرضت من خلال الكتب المدرسية حول قضية تعاطى وإدمان المخدرات

أسفرت نتائج التحليل عن ندرة الصور التى عرضت من خلال الكتب – موضع الدراسة – حول قضية تعاطى وإدمان المخدرات ، حيث لم تعرض سوى صورة

واحدة لشخصين يدخنان السجائر فى الإشارة إلى خطورة التدخين على صحة الإنسان ، وذلك فى مقرر العلوم للصف الثالث الإعدادى (٥٤).

وفيما عدا ذلك لم يهتم مؤلفو الكتب المدرسية بانتقاء صور تبرز خطورة المخدرات ، وتنفر النشء من التورط فى التعاطى ، أو بإضافة رسوم بيانية وتوضيحية حول الظاهرة ، ومدى ارتباطها بارتكاب الجرائم ، أو بالإصابة بأمراض أخرى .

وتفسر ندرة الصور التى عرضت من خلال الكتب الدراسية حول القضية فى ضوء مساحة الاهتمام المحدودة بالقضية ضمن المقررات الدراسية ، كما تثير الحاجة إلى أهمية الاهتمام بإخراج الكتب المدرسية وضرورة إدراك أهمية تصميم وإخراج هذه الكتب ، والعناية فى انتقاء الصور التى من شأنها أن تعين الطالب على تفهم الموضوعات محل الدراسة ، وتثبيت الأفكار التى تقدمها فى ذهن الطالب .

الخلاصة

- تشير نتائج البحث إلى ضآلة اهتمام المقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى بقضية تعاطى وإدمان المخدرات من ناحيتى الكم والكيف ، مما ينعكس فى تراجع موقع الكتب المدرسية فى قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات ، الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه أمام الأفكار الخاطئة ، والمعلومات المستقاة حول القضية من مصادر أخرى كالأصدقاء ، لاسيما فى هذه المرحلة الهامة فى حياة النشء .
- كانت مقررات اللغة العربية والعلوم أكثر المقررات اهتماما بتناول القضية ، على الرغم من محدودية ذلك الاهتمام ، وذلك كما وكيفا مقارنة بسائر المقررات الدراسية .

- بدأ تقديم أبسط المعلومات حول المخدرات للطلاب فى مرحلة التعليم الأساسى فى الصف الدراسى الخامس من خلال مقررات اللغة العربية والعلوم والدراسات الاجتماعية ، واستمر ورود القضية ضمن ثنايا المقررات التعليمية حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسى فى شكل عبارات وفقرات متناثرة ضمن الموضوعات المطروحة للدراسة فى الكتب المدرسية .
- اتسمت مساحة الاهتمام بالقضية من خلال المقررات الدراسية بالمحدودية ، إذ لم يخصص لها فى كافة المقررات موضع التحليل سوى درس واحد بأكمله ، وذلك فى مقرر العلوم بالصف الثانى الإعدادى ، وفيما عدا ذلك لا يتعدى تناول القضية مساحة فقرة أو عدة فقرات أو عدة عبارات ضمن موضوعات أخرى .
- من أبرز الجوانب التى عنيت الكتب بتقديمها للتلاميذ : مفهوم المخدرات ، وأنواعها ، ومفهوم الإدمان ، ودوافع التعاطى ، والآثار السلبية له ، وسبل الوقاية والعلاج ، ورأى الدين فى التعاطى . هذا فى حين لم تبد الكتب الدراسية اهتماما ملحوظا بموقف القانون من التعاطى والإدمان والاتجار والترويج والتهريب للمواد المخدرة ؛ لبيان خطورة عواقب التورط فى تلك الجرائم ، مما ينعكس أثره فى ضعف الوعى القانونى لدى الطلاب فى هذه المرحلة ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم إدراكهم لخطورة الانسياق وراء التعاطى أو الترويج .
- أوردت بعض الكتب المدرسية عدداً من الأسباب كدوافع وراء انتشار المخدرات دون تفنيد أو تعليق على خطورة الانسياق وراء ذلك ، وما تسببه من آثار سلبية طويلة المدى . على سبيل المثال ، ذكرت المقررات الدراسية أسبابا تتعلق بالاستعداد الشخصى الذى يهيئ الإنسان نحو التعاطى ، والإصابة

بمرض يؤدى إلى الكآبة وعدم الطمأنينة والاستقرار فى جو عائلى ، والضغوط والمشكلات التى لا يستطيع الفرد مواجهتها. الأمر الذى يثير أهمية مراجعة المواد العلمية التى تحتويها الكتب الدراسية من قبل أساتذة متخصصين حتى يتم تنقيح المقررات الدراسية من كل مايشوبها ، هذا فضلا عن تحديث ما بها من بيانات .

- لم تستفد الكتب الدراسية من نتائج البحوث العلمية فى تطوير ما تقدمه من مادة دراسية حول القضية . على سبيل المثال ، ضرورة انتباه مؤلفى الكتب إلى نتائج البحوث التى تشير إلى انتشار البانجو أكثر من غيره من المواد المخدرة ، ومن ثم أهمية إبراز مخاطر البانجو على صحة الفرد فى تلك الكتب .

كذلك فقد أغفلت الكتب المدرسية نتائج البحوث التى تشير إلى أنه بالنسبة للغالبية العظمى من متعاطى المواد النفسية كان الإقدام على التعاطى نتيجة لمبادرة الغير (سواء من خلال دعوة صريحة للتعاطى ، أو إغراء ، أو إلحاح ، أو تهديد) ، أكثر منه نتيجة لسعى الفرد ذاته للتعاطى ، ومن ثم كان ينبغى التأكيد على التحذير - فى هذا الصدد - من أصدقاء السوء بشكل مباشر من خلال ربط اختيار الصديق وصفات صديق السوء بموضوع الإدمان ، مما يزيد من فعالية التأثير فى نفوس الطلاب .

الهوامش

١ - فراج ، إلهام عبد الحميد ، صورة المرأة فى التعليم ، القاهرة ، المحروسة للنشر والخدمات الصحيفة والمعلومات ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

٢ - القزاز ، إياد ، صورة الصراع العربى الإسرائيلى فى كتب التاريخ الأمريكى والعالمى المدرسية فى الثانويات الأمريكية ، المستقبل العربى ، العدد ٩٩ ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ٧٣ .

٣ - سويف ، مصطفى وآخرون ، التعاطى غير الطبى للأدوية النفسية لدى طلاب الثانوية العامة ، بالقاهرة الكبرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٤ - لمزيد من التفاصيل انظر :

كمال ، آمال ، دراسات البعد الثقافى للطلب على المخدرات ، فى : نجوى الفوال وآخرين ، ظاهرة المخدرات فى مصر : دراسة توثيقية للبحوث والدراسات الاجتماعية : التقرير الثانى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٧ -١٠٣.

سليمان ، أحمد مختار ، دور منهج البيولوجيا ، التربية الوقائية بالمدرسة الثانوية : تصور مقترح لمشكلة المخدرات ، مجلة كلية التربية بدمياط ، مجلد ١٤ ، ١٩٩١، ص ص ١١-٦٣ .

عطية ، سامية ندا ، أثر تدريس وحدة مقترحة فى التدخين والإدمان على معلومات تلاميذ المرحلة الإعدادية واتجاهاتهم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

عبد الملك ، رسمى ، التخطيط التربوى لمواجهة ظاهرة الإدمان لدى الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعى ، ورقة مقدمة فى المؤتمر العلمى للإدمان والتنمية ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٣ .

عبد المتعال ، ماجد ، دور التربية فى وقاية طلاب المرحلة الثانوية من المخدرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ .

عبد الناصر ، إيناس محمد ، دور التعليم الثانوى فى مواجهة مشكلة المخدرات : دراسة ميدانية على محافظة أسيوط، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، قسم أصول التربية ، ١٩٩٤ .

٥ - اللغة العربية ، الصف الأول الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الوحدة الأولى ، ص ص ١-٢٢ .

٦ - اللغة العربية ، الصف الثالث الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ط٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص ص ١٣-٣٨ .

٧ - اللغة العربية ، الصف الثانى الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ص ١٢ - ١٦ ، ص ص ٢٩-٤٢ .

٨ - اللغة العربية ، اقرأ وعبر، الصف الرابع الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص ١-٣١ .

٩ – التربية الدينية الإسلامية ، الصف الأول الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص ٩ – ١٤ .

١٠ – التـربيــة الدينيــة الإســلامـيــة ، الصف الثـانى الابتـدائى ، الفـصل الدراسى الأول ، ط ٢٠٠٣/٢٠٠٤/ ص ص ٢١ – ٢٩ .

١١ – التربية الدينية الإسلامية ، الصف الثالث الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، الوحدة الثانية ، ط ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ص ص ٩ – ١٦ .

١٢ – التربية الدينية الإسلامية ، الصف الرابع الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الأولى ، ص ص ١ – ١٨ .

١٣ – التـربيــة الدينيــة المسـيـحـيــة ، الصف الثـانى الابتـدائى ، الفـصل الدراسـى الأول ، ط ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ص ١١ – ٢١ .

١٤ – التربية الدينية المسيحية ، الصف الثانى الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الوحدة الأولى ، ص ص ١١ – ١٦ .

١٥ – التربيـة الدينية المسيحية ، الصف الرابع الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الوحدة الثانية ، ص ص ١٤ – ٣٧ .

١٦ – العلوم ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٣٦ .

١٧ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ٤٥ .

١٨ – اللغـة العـربيـة ، الصـف الخامـس الابتدائـى ، الفصـل الدراسـى الثـانـى ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص ١٢ – ١٤ .

١٩ – الدراسات الاجتماعية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الأولى ، ص ص ١ – ٦ .

٢٠ – تم تخصيص وحدات دراسية كاملة فى أكثر من مقرر دراسى لقضية البيئة ، ممايعكس إدراك مؤلفى الكتب الدراسية لأهميتها : انظر على سبيل المثال :

اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، الوحدة الثانية : "مستقبل الأرض بين يديك" .

الدراسات الاجتماعية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى .

التربية الدينية الإسلامية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، الوحدة الثالثة "الإنسان وعلاقته بالكون" .

اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، الوحدة الثانية .

٢١ – العلوم ، الصـف الثانى الإعــدادى ، الفــصل الدراسـى الثـانى ، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ، درس المخدرات والأدوية ، ص ص ٥١ – ٥٦ .

٢٢ – انظر :

اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، درس التلوث وأضراره ، ص ص ٢٠ – ٢٢ .

العلوم ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٤١ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ص ٢٨–٤٧ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ص ٢٠–٢٥ .

٢٣ – انظر :

اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ص ٤٥ – ٤٨ .

اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ص ١٧–١٩.

العلوم ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ص ٨٨–١٠٤ .

٢٤ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى، الفصل الدراسى الثانى ،٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٨ .

٢٥ – اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ٢٠٠٢/٢٠٠٣، درس واجب الجماعة ، ص ٥٣ .

٢٦ – المرجع السابق نفسه ، ص ٥١ .

٢٧ – الدراسات الاجتماعية ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصلين الدراسيين الأول والثانى .

٢٨ – لمزيد من التفاصيل ، انظر :

سويف ، مصطفى ، المخدرات والمجتمع : نظرة تكاملية ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٥ ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٠٤–٢٠٦ .

٢٩ – انظر على سبيل المثال :

العلوم ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٤١ .

العلوم ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ، ص ص ٨٨–١٠٤ .

٣٠ – اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص ٩ –١١ ، ص ص ٣٤–٣٧ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، الوحدة الثانية ، ص ص ٢٨–٤٧ .

٣١ – العلوم ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص ١ – ٦٢ ،

اللغــة العربيــة ، الصــف الأول الإعــدادى ، الفصــل الدراســى الثانــى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ص ١٢–٢٥ .

٣٢ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الفصل الدراسى الثانى ، درس طاعة الله واجبة ، ص ص ١٢–١٤ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ص ٤٣–٤٤ .

العلــوم ، الصــف الثانــى الإعــدادى ، الفصــل الدراســى الثانــى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ص ٥١–٥٥ .

٣٣ – التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ٤٤ .

٣٤ – العلوم ، الصف الثانى الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٥٢ .

٣٥ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ط ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، درس البيئة الصالحة ، ص ص ٤٥–٤٨ .

اللغة العربية ، لغتنا الجميلة ، الصف الأول الإعدادى ، والفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣، درس التلوث ، ص ص ٢٠–٢٢ .

٣٦ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، طاعة الله واجبة ، ص ص ١٢–١٤.

التربية الدينية المسيحية ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، مؤهلات دخول السماء ، ص ص ٢٠–٢٥ .

٣٧ – العلوم ، الصف الثانــى الإعــدادى ، الفصــل الدراســى الثانــى ، المخــدرات والأدويــة ، ص ص ٥١–٥٦ .

العلوم الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، درس " أمراض تصيب الانسان " "المناعة"، ص ص ٩٧–١٠٠ .

٣٨ – اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، درس التلوث ، ص ٢٠ .

٣٩ – العلوم ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ١٩٠ ، ص ٩٧ .

٤٠ – العلوم ، الصف الثانى الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٥٤ .

٤١ – العلوم ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ٤١ .

٥٢ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ١٤ .

٤٣ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٨ .

٤٤ – العلوم ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ١٤ .

٤٥ – العلوم ، الصف الثانى الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ٥٤ .

٤٦ – التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى، ص ٤٤ .

٤٧ – المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

٤٨ – العلوم ، الصف الثانى الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ٥٣ .

٥٩ – اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ١٨ .

٥٠ – اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، درس التلوث ، ص ٢٠ .

٥١ – الدراسات الاجتماعية ، الصف الثانى الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ٦٧ ، ص ٧٨ .

٥٢ – اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ص ١٢ –١٤ .

٥٣ – التربية الدينية المسيحية ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، ص ٢٤ .

٥٤ – العلوم ، الصف الثالث الإعدادى ، الفصل الدراسى الثانى ، ص ٩٠ .

Abstract

EDUCATIONAL TEXT BOOK AND
THE ISSUE OF DRUG ABUSE

Amal Kamal

This article deals with the results of a content analysis of Egyptian educational text books, considering the way they treat drug abuse and dependence issue. The sample included 78 books which were studied at primary and preparatory stages.

Results showed low interest of the issue in the sample books. Arabic language and Science books were the most syllabus tackling the issue.

حق الغذاء فى المجتمع المصرى :
مؤشرات اقتصادية ودلائل ميدانية *

ابتسام الجعفراوى **

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع أسر المجتمع المصرى بحق الغذاء ، وعلى آليات ووسائل تحقيق ذلك ، مع توضيح دور الدولة فى كفالة هذا الحق . واستندت إلى بيانات دراسة ميدانية لعينة عشوائية من أسر المجتمع المصرى . وأوضحت النتائج انخفاض القدرة على كفالة حق الغذاء فى الفئات الدنيا وفى المناطق الريفية . وإن بينت الدور الذى لعبه الاستهلاك الذاتى فى زيادة مستوى كفالة هذا الحق فى هذه المناطق وبين هذه الفئات . كما أوضحت زيادة حدة التباينات فى التمتع بهذا الحق فى محافظة القاهرة مقارنة بالمناطق الأخرى .

١ - مقدمة

يعد حق الغذاء من أهم الحقوق التى ورد ذكرها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، والذى نص على أن "لكل فرد الحق فى مستوى معيشة مناسب لتحقيق الصحة والرفاهية له ولأفراد أسرته ويتضمن ذلك الطعام ، والملبس ، والمسكن ... إلخ" . وقد نال هذا الحق اهتماما متزايداً ومتتابعا من

* أعدت هذه الدراسة فى إطار بحث حق الغذاء والوضع الغذائى فى مصر ، إشراف الأستاذ الدكتور رفعت لقوشة وعضوية : الأستاذة الدكتورة علا مصطفى (باحث رئيسى) ، والأستاذة الدكتورة ليلى عبد الجواد ، والأستاذ الدكتور عادل سلطان ، والدكتورة ابتسام الجعفراوى ، والأستاذة أمل محمود ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٥ .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

منظمة الأمم المتحدة ، فقد أقر العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – الذى دخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦ – حق كل فرد وأسرته فى "الغذاء المناسب" ، كما حدد "حق التحرر من الجوع" كحق أساسى للأفراد[١].

وكان التأكيد على المسئولية المشتركة للدول فى احترام وحماية وتسهيل وضمان تطبيق هذا الحق[٢] ، وعلى أن حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية هى حقوق متكاملة ومتوافقة ولا تتجزأ ، تساند بعضها البعض ومتساوية فى الأهمية [٣] . ويقصد أن يكون التحرر من الجوع حق أساسى التزام الدولة بأن تضمن – على الأقل – ألا يعانى مواطنوها من الجوع ، نظرا لارتباط هذا الحق بالحق فى الحياة . كما على الدولة أن تعمل بكافة السبل ليتمتع مواطنوها "بالغذاء المناسب" ، ويقصد به توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة لتحقيق حياة كريمة بما لا يتعارض مع أو يحد من التمتع بكافة حقوق الإنسان الأخرى ، بمعنى ألا يكون مكلفا للدرجة التى تؤثر على إشباع الحاجات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى [٤].

لا يفوتنا أن نذكر أن الإسلام قد سبق التشريعات الوضعية فى ضمان حق الغذاء للأفراد وفى ضمان الحقوق الأخرى التى تسهل الحصول على هذا الحق ، مثل الحق فى العمل ، وفى الأجر العادل ، والعدالة ، والمساواة ، والضمان الاجتماعى . وقد دعا الإسلام للعمل والسعى فى طلب الرزق للأصحاء ، وحمل الدولة مسئولية توفير فرص العمل فى حالة البطالة بكافة السبل المباشرة وغير المباشرة ، ومساعدة من عجز دخله عن استكمال حاجاته وحاجات من يعولهم . وأوضح خصائص هذا الحق حين دعا إلى توفير حد الكفاية وليس حد الكفاف ، وهو الحد الذى يحقق المستوى اللائق من المعيشة بما يتفق مع أواسط الناس فى المجتمع الذى يعيشون به . ونهى عن الإسراف فى الطعام وعن

غش الطعام أو الغش فى الكيل ، كما أوكل للحاكم مسئولية ضبط الأسواق لمنع الغش والاحتكار والمغالاة فى الأسعار [٥] .

ويمكن القول إن كفالة حق الغذاء تتطلب تحقيق ثلاثة عناصر أساسية :

أ – توافر عرض كاف من الغذاء الآمن صحيا لإجمالى السكان availability .

ب – قدرة كافة الأفراد على الوصول لاحتياجاتهم من الغذاء الصحى accessibility .

جـ – القدرة المالية على شراء الغذاء affordability .

يعتبر توفير عرض كاف من الغذاء – سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو الاستيراد – أولى خطوات كفالة حق الغذاء ، إلا أنه لا يضمن وصول هذا الغذاء لكافة الأفراد فى انسياب مستمر عبر الزمان والمكان . وكان امارتيا سن[٦] أول من لفت النظر جديا فى أوائل الثمانينيات إلى أن انتشار الجوع لا يرتبط فقط بعدم توافر قدر كاف من الغذاء ، ولكنه يرتبط أيضا بعدم قدرة بعض الأفراد الحصول على الغذاء نتيجة لانخفاض القوة الشرائية والموارد المحدودة لهم . وهو أول من صك مصطلح الأحقيات entitlement ، بمعنى أن يصبح الشخص مؤهلا وقادراً على الحصول على الحق . وأشار إلى الفئات الهشة التى تعجز عن الحصول على الحق ، ولكن ليس بالضرورة لأنها الفئات الأكثر فقراً . وأوضح أن نظم الغذاء لا تقتصر على إنتاج الغذاء ، ولكنها تشمل تبادل الغذاء ، واستهلاك الغذاء فى محاولة لربط عرض الغذاء بالطلب عليه .

منذ ذلك الحين توالت الكتابات والتحليلات [٧] التى يمكن من خلالها بلورة نظرة متكاملة للآليات التى تؤثر على قدرة الأفراد على الوصول لاحتياجاتهم . ويمكن هنا الإشارة إلى نوعين من الآليات : الأول يرتبط بالإطار المؤسسى لتوزيع وتداول الغذاء ، والذى يضم مجموعة القواعد التنظيمية والأطر القانونية

والتشريعية والقضائية ، بالإضافة إلى البنية التحتية الفيزيقية والتكنولوجية لنقل وحفظ وتداول الغذاء . ويؤدى انخفاض كفاءة هذا الإطار إلى التأثير سلبا على قدرة الأفراد على الوصول للغذاء ، وقد يكون ذلك بسبب توافر الغذاء فى أماكن دون أخرى ، أو أوقات دون أخرى ، أو لفئات دون أخرى . مع مراعاة أن يكون الغذاء آمنا صحيا عن طريق نظم الرقابة الفعالة على الجودة . والنوع الثانى من الآليات هو آليات تمكين الأفراد من الحصول على حقوقهم الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتيح لهم فرصا متساوية فى الحياة ، وتمنع بالتالى تهميشهم أو الإضرار المؤسسى بحقوقهم ، أو زيادة حدة التفاوتات بينهم لأسباب ترجع لحرمانهم من أحد حقوقهم الأساسية .

أما القدرة المالية للأفراد على شراء الغذاء فتتأثر بما ذكرناه سابقا من آليات تشمل الإطار المؤسسى لتوزيع الغذاء الذى قد يؤدى اختلاله إلى نشوء ممارسات احتكارية تتسبب فى ارتفاع الأسعار ، وبالتالى التأثير على القوة الشرائية للأفراد . وأيضا بآليات التمكين التى قد تحرم بعض الأفراد من فرصهم الاقتصادية فى الحصول على عمل لائق ، أو التمتع بفرص الضمان الاجتماعى ، ومن ثم تؤثر على الدخل المتوافر لهم . يضاف إلى ذلك التمايزات الناتجة عن اختلاف الظروف والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد دون الإخلال بحقوقهم الأساسية . وأخيرا يجب الأخذ فى الاعتبار الاقتصاد السياسى للتنمية على المستويين العالمى والمحلى . فمساعدات التنمية فى صورتها النقدية أو العينية (الغذاء) تم تحويل مسارها فى غير صالح دول العالم الثالث ، والأزمة المالية فى أوائل الثمانينيات مهدت الطريق أمام سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى وسيادة الفكر الليبرالى واقتصاديات السوق ، متطلبة تخفيضا واضحا فى الإنفاق العام وتخفيض دعم الغذاء (وغير الغذاء) . كما أنها تعيد

تخصيص الموارد فى غير صالح فقراء الريف والحضر [٨] .

هدف الدراسة وإجراءاتها المنهجية

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع أسر المجتمع المصرى بحق الغذاء ، ووسائل وآليات تحقيق ذلك ، مع توضيح دور الدولة فى كفالة هذا الحق . كما تستند الدراسة إلى بيانات دراسة ميدانية اجريت عام ١٩٩٨ لعدد ٢٥٧٤ أسرة سحبت كعينة عشوائية ممثلة جغرافيا لأسر المجتمع المصرى (بعد استبعاد محافظات الحدود) وأنماطه المختلفة من المحافظات التالية : القاهرة ، ودمياط ، والمنوفية ، وبنى سويف . تم جمع المادة عن طريق المقابلة باستخدام استمارة استبيان تغطى بعض جوانب الظاهرة من النواحى : النفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتغذوية . وأتيح لنا استخدام المادة الميدانية الخاصة بالجوانب الاقتصادية للظاهرة .

فى ضوء البيانات الميدانية المتاحة نحاول الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى : كيف يؤثر الوضع الاقتصادى للأسر متمثلا فى مستوى الدخل على كفالة حق الغذاء ، وعلى كيفية الاستمتاع بهذا الحق ؟

٢ - الدولة وسياسات الغذاء فى مصر

أخذت الدولة على عاتقها – منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ – مسئولية توفير احتياجات الأفراد من السلع الغذائية بأسعار رخيصة . ويتفق المحللون على أن سياسات الغذاء كانت جزءا متكاملا من استراتيجية شاملة للنمو المتجه نحو التصنيع فى ظل إدارة الدولة للاقتصاد . وكان الهدف هو ضمان تدفق الفائض السلعى من المحاصيل الرئيسية لأغراض التوسع الصناعى[٩]. كما مثّل الغذاء الرخيص أحد مكونات السياسات التوزيعية متعددة الجوانب التى هدفت إلى زيادة رفاهية

الأفراد من ناحية ، وإلى ضمان توسيع دائرة المؤيدين وتوفير مزيد من الدعم السياسى للنظام من ناحية أخرى . كما استخدمت سياسة دعم الغذاء خلال السبعينيات للإبقاء على فاتورة الأجور منخفضة فى القطاع العام ، بمعنى أن الغذاء الرخيص كان نوعا من الأجر العينى [١٠].

وتشمل سياسات الغذاء فى مصر عدة سياسات ونظم فرعية مرتبطة بإنتاج واستيراد وتوزيع واستهلاك الغذاء . وقد خضع قطاع الزراعة بأكمله (حتى عام ١٩٨٧) إلى إدارة مركزية تتحكم فى قرارات الإنتاج والتمويل والتسويق ؛ بهدف التحكم فى حجم ونوع وأسعار السلع . وتمثلت أدوات تحقيق ذلك فى نظم التركيب المحصولى ، وتوفير ودعم مستلزمات الإنتاج ، والتوريد الإجبارى للمحاصيل ، وتسعير المحاصيل . وقد وفرت هذه السياسات والنظم دعما غير مباشر للسلع الغذائية ، وساعدت على خفض أسعارها .

وخضع توزيع الغذاء للإدارة المركزية لوزارة التموين ؛ التى كانت مسئولة مسئولية كاملة ومباشرة عن توزيع الطعام ، حيث تضع معظم الإنتاج المحلى تحت سيطرتها ، كما تحتكر عرض واردات الغذاء . وكان استهلاك الغذاء يتم طبقا للعرض المتاح وليس للطلب الحقيقى[١١].

وكان توزيع الغذاء على مستوى المحافظات يتم شهريا وفقا لنظام الحصص . ومن بين السلع التى تحكمت وزارة التموين فى توزيعها : دقيق القمح الفاخر والعادى ، والأرز ، والفول ، والعدس ، والسمسم ، والسكر ، وزيت الطعام ، والشاى ، واللحوم المستوردة ، والدواجن ، والأسماك . وكانت كل السلع التى تتداول من خلال نظام التوزيع الحكومى سلعا مدعمة . وخضعت بعض السلع الأساسية – مثل زيت الطعام ، والسكر ، والشاى ، والأرز – للتوزيع للأفراد عن طريق بطاقات التموين ؛ لضمان حصول كل مستهلك على حد أدنى

منها[١٢]. ويذكر أن دعم الغذاء كان محدودا نسبيا فى البداية ، ثم ارتفع ارتفاعا ملحوظا بعد عام ١٩٧٣ ؛ نظراً لزيادة عدد السلع المدعمة وارتفاع الأسعار العالمية ، بالإضافة إلى تزايد حجم السكان [١٣].

وقد بدأ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى - التى هدفت إلى تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الأسواق - مبكرا فى قطاع الزراعة . واعتبر عام ١٩٨٧ نقطة تحول هامة فى سياسات إنتاج وتوزيع الغذاء ، حيث بدأت إجراءات تحرير القطاع تدريجيا عن طريق :

- الإلغاء التدريجى لنظم التركيب المحصولى ، والتوريد الإجبارى ، ودعم مستلزمات الإنتاج .
- السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة استيراد وتصدير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى والسلع الغذائية ، مع رفع كل القيود التى تضعها وزارة التموين على نقل وتداول السلع الغذائية .
- الإلغاء التدريجى لدعم الغذاء ، وقصره على دقيق القمح المستخدم فى صناعة الخبز ، وزيت الطعام والسكر الموزعين عن طريق البطاقات .
- إزالة نظام الحصص فى توزيع المواد الغذائية على المحافظات ، باستثناء السلع الثلاث المدعمة ، وتخفيض نصيب الفرد فى البطاقات التموينية من كل من السكر وزيت الطعام مع رفع سعرهما (تخفيض الدعم) [١٤].

وكان من أهم ملامح عملية تحرير الاقتصاد النمو السريع فى سلاسل المطاعم العالمية للوجبات السريعة ، خاصة فى مدينة القاهرة ، والتى نقلت أنماطا استهلاكية جديدة ، وساعدت على تعميق الفروق الاجتماعية الموجودة [١٥].

وقد تطلب تغير آليات إنتاج وتوزيع الغذاء توفير آليات جديدة لضمان الجودة والوفرة وانسياب التوزيع ، تتمثل فى تطوير كل من البنية الفيزيقية

اللازمة لنقل وتخزين وحفظ المواد الغذائية . والإطار المؤسسى والقانونى الذى يضمن تدفقات منتظمة من السلع الغذائية ، ويمنع الممارسات الاحتكارية ، ويحافظ على مستويات الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب ، كما يضمن جودة وصحة الغذاء المعروض بالأسواق . إلا أن تطبيق سياسة تحرير أسواق الغذاء تم دون توفير هذا الإطار اللازم لضمان كفاءة عمل هذه الأسواق . وشهد تدفق أنواع من السلع الغذائية المستورده التى لم يتوافر لها رقابة جيدة ، بما سمح بدخول بعض السلع غير الصالحة للاستهلاك ، وإن كانت وزارة التموين قد نجحت فى كشف بعضها وإعدامه ، كما تم عام ١٩٩٤ إعدام نحو ٤٠٠ طن من اللحوم منتهية الصلاحية [١٦] ، بالإضافة إلى أنواع أخرى من السلع التى مازال يتم الكشف عنها على فترات متكررة . ولعل من أخطر القضايا التى كشفت حديثا هى قضية استيراد المبيدات الكيمائية المسببة للأمراض السرطانية ، والتى تمثل أكبر نقض لحق الإنسان فى الحصول على غذاء آمن وصحى . كما شهدت الفترة – منذ بداية التسعينيات – بعض الممارسات الاحتكارية للقطاع الخاص للتأثير على أسعار السلع الغذائية ، مثل السكر وغيره .

ويرجع ما سبق إلى تأخير إعادة صياغة الإطار المؤسسى والقانونى الذى يحكم سوق السلع ، مع تضافر بعض أنواع الفساد فى المجتمع . وقد تأخر استصدار قانون منع الاحتكار حتى عام ٢٠٠٥ . ومازالت هناك حاجة لإصدار قانون لحماية المستهلك ، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى هذا المجال .

وتثير التغيرات فى سياسة إنتاج وتوزيع الغذاء تساؤلا حول تأثيرها على قدرة الأفراد على الحصول على سلع الغذاء وعلى كفالة حق الغذاء . وقد أدى تخفيض الدعم ورفع أسعار السلع إلى إضعاف القوة الشرائية للأفراد ، خاصة الفقراء الذين ترتفع نسبة إنفاقهم على الغذاء . ويذهب البعض[١٧] إلى أن الهدف

الرئيسى كان ترشيد الاستهلاك وترشيد الدعم الذى كان يذهب جزء منه لغير الفقراء ؛ نتيجة لدعم سلع غير ضرورية ، مثل ياميش رمضان المستورد ، وبالتالى فإن هدف الدعم – فى ذلك الوقت – كان زيادة منفعة المستهلك ورفاهيته ، أما بعد الإصلاح فإن الهدف الرئيسى لدعم الغذاء اصبح تخفيض الفقر ، وتحسين المستوى الغذائى بطريقة غير مباشرة . فما مدى تحقق ذلك ؟

ونتابع فيما يلى تطور بعض المؤشرات التى توضح مدى كفالة حق الغذاء فى المجتمع المصرى ، ويعبر أولها عن مدى مسايرة القطاع الزراعى لزيادة الطلب على الغذاء ، والذى تم حسابه لفترتين : الأولى (١٩٨٣/٨٢-١٩٩٠/٨٩) قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، والثانية (١٩٩١/٩٠-١٩٩٩/٩٨) بعد تطبيق سياسة الإصلاح ، وذلك من خلال المعادلة :

$\frac{\text{معدل النمو السنوى للطلب على الغذاء}}{\text{معدل النمو السنوى لإنتاج الغذاء}} \times ١٠٠$ ، وقد بلغ هذا المؤشر ١٥٤٫٣٪ فى الفترة الأولى ، ثم تناقص إلى ١٢٢٪ فى الفترة الثانية . مما يعبر عن تحسن معدل نمو إنتاج الغذاء ، وزيادة نسبة تلبيته للطلب على الغذاء ، وإن لم يستطع تلبية كامل الطلب على الغذاء (الوصول بالمؤشر إلى ١٠٠٪) [١٨].

وثانى هذه المؤشرات هو متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية المختلفة . ويبين الجدول رقم (١) ما يلى :

- إن هناك زيادة مضطردة عبر الزمن فى متوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية التالية : الحبوب ، والبقوليات ، والفاكهة ، واللحوم .
- حدثت زيادة محدودة وغير مضطردة فى متوسط نصيب الفرد من بعض المجموعات الأخرى مثل : الدرنيات ، والخضروات ، والبيض ، والأسماك .
- انخفض متوسط نصيب الفرد من السكريات ، والزيوت النباتية ، والألبان .

جدول (١)

تطور متوسط استهلاك الفرد فى مصر من أهم المجموعات الغذائية بالكيلو جرام ونصيبه من السعرات ومن البروتين بالجرام

بيـــــــان	مصـــــر ٨٠-٨٥	٨٦-٩٠	٩٠-٩٦
الحبـــــــوب	٢١٨ر٤	٢٢٩ر٩	٢٤٥ر٧
الدرنيـــــــات	٢٢ر١	٢٤ر٩	٢٤ر٧
المحاصيل السكرية	٢٦ر٢	٢٥ر٠	٢٤ر٨
السكريـــــــات	٣٠ر٩	٣١ر٤	٣٠ر٠
البقوليـــــــات	٦ر٨	٧ر٢	٨ر١
الزيـــوت النباتيـة	١٠ر٦	٩ر٢	٨ر٠
الخضـــــــروات	١١٩ر٩	١٣٣ر٩	١٢٤ر٠
الفاكهـــــــة	٧٩ر٣	٨٩ر٤	٩٦ر٩
اللحـــــــوم	١٥ر٨	١٦ر٨	١٧ر٢
الألبـــــــان	٣٩ر٤	٣٨ر٠	٣٧ر٦
البيـــــــض	١ر٩	٢ر٥	٢ر١
الأسمـــــــاك	٦ر٠	٧ر٦	٧ر٠
إجمالى السعرات للفرد	٣٠١٧ر٧	٣١١٧ر٢	٣٢٤١ر٣
مـن الإنتـاج النباتـى	٢٧٩٢ر٥	٢٨٩١ر٨	٣٠٤٠ر٨
مـن الإنتـاج الحـيوانى	٢٢٥ر٢	٢٢٥ر٤	٢٠٠ر٥
إجمالى البروتـين للفرد	٧٦ر٩	٨١ر٩	٨٦ر٣
مـن الإنتـاج النباتـى	٦٥ر٤	٦٩ر٥	٧٤ر-
من الإنتاج الحيوانـى	١١ر٥	١٢ر٤	١٢ر٣

المصدر: عبد الفتاح ، محمود ، والقزاز ، نصر ، وفياض ، باسم : *الزراعة والغذاء فى مصر : الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠* ، القاهرة : دار الشروق ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، ٢٠٠١ الجداول (٣-١) : (٣-٤) .

أما ثالث هذه المؤشرات فيتعلق بالمحتوى الغذائى للمتوسطات التى يستهلكها الفرد لبيان مدى كفاية ما يحصل عليه لسد احتياجاته من سعرات حرارية ، وبروتين ، ويوضح الجدول رقم (١) ما يلى :

- الزيادة المتتالية فى متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية ، إلا أن أكثر من ٩٠٪ من هذه السعرات ذات مصدر نباتى ، معظمها من الحبوب ، مع انخفاض المصدر الحيوانى بدرجة كبيرة
- تزايد متوسط نصيب الفرد من البروتين ، وإن ظل أقل من المتوسط العالمى (٩٠-١٠٠جم يوميا) ، مع اختلال العلاقة بين المصادر النباتية التى تمثل نحو ٨٥٪ من إجمالى البروتين والمصادر الحيوانية التى تمثل نحو ١٥٪ ، حيث توزع هذه النسبة مناصفة تقريبا فى الدول المتقدمة [١٩] .

لا يعبر متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية والمحتوى الغذائى لها عن الفروق والتباينات الإقليمية والدخلية . وهناك حاجة لتحديد أى الأقاليم وأى المستويات الإنفاقية يحصل الفرد فيها فى المتوسط على كفايته من العناصر التغذوية ، وأيها لا يحصل عليها ، وهذا هو المؤشر الرابع .

ويوضح الجدول رقم (٢) انخفاض متوسط استهلاك الفرد فى فئات الإنفاق الأدنى عنه فى فئات الإنفاق الأعلى فى كل من الريف والحضر ، وأيضا انخفاض متوسط استهلاك الفرد فى الريف عنه فى الحضر وذلك خلال النصف الأول من التسعينيات . ويدل على اتساع الفجوة بينهما ما توضحه البيانات من انخفاض متوسط الاستهلاك فى المستوى الأعلى من الإنفاق فى الريف عن نظيره فى المستوى الأدنى فى الحضر بالنسبة لمعظم مجموعات الغذاء ، باستثناء الحبوب والدرنيات والبقوليات والفاكهة . وإن دلت على أن الفرد يحصل على احتياجاته من السعرات الحرارية الموصى بها دوليا والتى تتراوح بين ٢٨٠٠-٣٠٠٠ سعر حرارى ، باستثناء الفرد فى مستوى الإنفاق الأدنى فى الريف يمثل سكانه ٢٨٪ من إجمالى سكان الجمهورية ، وإن ظل المصدر النباتى هو المصدر

الرئيسى لهذه السعرات ، وإن زادت مساهمة الإنتاج الحيوانى فى الطاقة والبروتين بزيادة المستويات الإنفاقية ، كما زادت فى الحضر عنها فى الريف . ولكن مازال نصيب الفرد من البروتين الحيوانى أقل من الاحتياجات الموصى بها دوليا (٥٥جم) وبفارق كبير ، مما يشير إلى فقر غذائى حاد فى البروتين الحيوانى بالنسبة لمعظم السكان [٢٠] .

جدول (٢)

متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية بالكيلو جرام والنصيب اليومى من السعرات الحرارية ومن البروتين بالجرام لمستويى الإنفاق الأدنى والأعلى فى كل من الريف والحضر فى متوسط الفترة ٩٠-١٩٩٦

المجتمع	الريف		الحضر		إجمالى
المجموعات الغذائية	مستوى الإنفاق الأدنى	مستوى الإنفاق الأعلى	مستوى الإنفاق الأدنى	مستوى الإنفاق الأعلى	الجمهورية
الحبوب	٢٢٣ر٣	٢٦٧ر٦	٢٠٨ر٥	٢٧٢ر٨	٢٤٥ر٧
الدرنيات	٢٢ر٤	٢٥ر٨	٢٣ر٣	٢٤ر٣	٢٤ر٧
السكريات	١٦ر٤	٢٤ر٥	٢٨ر٩	٥٧ر٤	٣٠ر٠
البقوليات	٦ر٠	٧ر٧	٧ر٤	١٢ر٠	٨ر١
الزيوت النباتية	٦ر١	٧ر٦	٨ر٠	١١ر١	٨ر٠
الخضروات	٦٣ر٢	٩٢ر١	١٣٥ر٩	٢٤٥ر٣	١٢٤ر٢
الفاكهة	٨٢ر٥	٩٣ر١	٩٢ر٨	١٢٦ر١	٩٧ر١
اللحوم	١٤ر٠	١٦ر٠	١٦ر٩	٢٣ر٧	١٧ر٢
الألبان	٣٣ر٠	٣٤ر٨	٣٧ر٩	٤٧ر٧	٣٧ر٦
البيض	٠ر٥	١ر٢	١ر٩	٥ر٧	٢ر١
الأسماك	٣ر٥	٦ر٦	٦ر٨	١٠ر٢	٧ر٠
إجمالى السعرات للفرد	٢٧٠٩ر٩	٣٢٩٦ر٩	٢٨٩٧ر٦	٤٠٨٨ر٢	٣٢٢٨ر١
من الإنتاج النباتى	٢٥٥٣ر٧	٣١١٩ر٦	٢٦٨٥ر٣	٣٨٠٠ر٠	٣٠٢٧ر٠
من الإنتاج الحيوانى	١٥٦ر٢	١٧٧ر٣	٢١٢ر٤	٢٨٨ر٢	٢٠١ر١
إجمالى البروتين للفرد	٧٢ر٥	٨٧ر٣	٧٥ر٦	١٠٥ر١	٨٤ر٨
من الإنتاج النباتى	٦٢ر٧	٧٦ر١	٦٣ر٤	٨٧ر٥	٧٢ر٥
من الإنتاج الحيوانى	٩ر٨	١١ر٣	١٢ر٢	١٧ر٧	١٢ر٤

المصدر: عبد الفتاح ، محمود ، والقزاز ، نصر ، وفياض ، باسم ، الزراعة والغذاء فى مصر : الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة : دار الشروق ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، ٢٠٠١ الجداول (٣-٦) ، (٣-٩) ، (٣-١٢) .

وتشير بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٥/١٩٩٦ فى جميع الفئات الدخلية لكل من الريف والحضر ، باستثناء الفئة العليا من الريف . إلا أنه تم رصد اتجاه إيجابى من زيادة الإنفاق الفردى اليومى على الغذاء من أصل حيوانى مع زيادة مستوى الدخل فى كل من الريف والحضر ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة المحتوى الحيوانى فى إجمالى السعرات الحرارية . إلا أن متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى ظل أقل من الاحتياجات الموصى بها دوليا فى جميع الفئات الدخلية وبلغ فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أدناه فى فئة الدخل الدنيا فى الريف ليصل إلى ٦٠ر١٦جم مقابل ٤٩ر١٩جم لنفس الفئة فى الحضر ، ووصل فى الفئة العليا للريف إلى ٦١ر٣٥جم مقابل ٦٦ر٣٦جم فى نفس الفئة فى الحضر [٢١] .

يتضح لنا مما سبق وجود فروق تغذوية بين المناطق المختلفة لصالح سكان الحضر على حساب سكان الريف ، بالرغم من أنهم منتجو الغذاء ، وبين الفئات الانفاقية المختلفة لصالح الفئات العليا . ويطرح ذلك تساؤلا حول مدى فعالية سياسات الدولة المتمثلة فى دعم الغذاء فى تحسين الأوضاع التغذوية للفقراء ، خاصة مع ارتفاع قيمة الدعم من ١٠٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٢٤٤٦ مليون جنيه عام ١٩٨٤/١٩٨٥ ، ثم تناقصه تدريجيا مسجلا أدناه فى عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ليبلغ ١٣٤١ مليون جنيه ليعاود الارتفاع ، ويصل إلى ٢٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠/١٩٩١ ، ثم إلى ٣٦٦٨ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧[٢٢] ، نتيجة التحرر التدريجى لسعر الصرف فى التسعينيات . ارتفعت هذه القيمة فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ٨ر٨ مليار جنيه ، إلا أن هذه الزيادة لا تمثل زيادة حقيقية فى كميات السلع المدعمة ، ولكنها ترجع إلى تحرير

سعر صرف الجنيه المصرى كلية فى يناير ٢٠٠٣ ، مما أدى إلى انخفاض قيمته ، كما ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية والمحلية (٢٣) .

إلا أن نظام توزيع السلع المدعمة طبقا لنظام الحصص فى المحافظات قبل سياسة الإصلاح كان يتسم بالتفاوت الكبير والتمييز بين المحافظات ، ولم يكن يحقق العدالة فى توزيعها أو وصول الدعم إلى مستحقيه ، كما كان يحابى أهل المدن على حساب أهل الريف ، حيث كانت السلع أكثر توافرا فى المدن (٢٤).

أما بعد الإصلاح ، فقد لوحظ أن توزيع الدقيق المدعم لإنتاج الخبز يستهلك منه نحو الثلثين فى الحضر ، بينما يستهلك نحو الثلث فى الريف . والسبب فى ذلك أن الريف ينتج القمح ويستهلك جزءا منه (استهلاك ذاتى) ، وأيضا لضعف الريف سياسيا وعدم اعتباره جماعة ضغط . ويلاحظ أن الكمية الموزعة ليس لها علاقة بالكمية المنتجة محليا من القمح أو الذرة أو الأرز ، ولا تتبع النمط الاستهلاكى من الكربوهيدرات ، كما أن التوزيع لا يتم وفقا لفجوة الفقر . كما لوحظ اختلاف الكميات الموزعة من زيت الطعام بين المحافظات ، حيث يحصل الفرد فى القاهرة الكبرى والإسكندرية والمدن الساحلية ومحافظات الحدود على ٥٠٠ جم ، مقابل ٣٠٠ جم فقط فى المدن الأخرى والريف (٢٥).

أما عن مدى استفادة الأسر الفقيرة من الدعم ، فإنه بحساب الدعم الضمنى للدخل من الغذاء الذى يساوى الفرق بين سعر السوق وسعر الدعم مضروبا فى الحصة التى يحصل عليها الفرد – كما تم حسابها من بحث الإنفاق والاستهلاك ١٩٩٦/٩٥ – نجد انه يبلغ ٩ جنيهات و٥ جنيهات للفرد فى الشهر فى الحضر والريف على التوالى . أى أن الفرد فى الحضر أكثر استفادة من الدعم من نظيره فى الريف .

أما عن التحول الضمنى لكل فئة من فئات الإنفاق الخماسية ، فإن الفئة

الأدنى تحصل على أعلى تحول ضمنى للدخل فى كل من الريف والحضر . إلا أن الاستفادة من الدعم لا تقل تدريجيا مع زيادة الفئة الإنفاقية ، ولكن تنخفض إلى أدناها فى الفئتين الثانية والثالثة ، وترتفع فى الرابعة والخامسة (العليا) [٢٦]. كما أوضحت دراسة حديثة اعتمدت على بيانات الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ تزايدا مطردا فى نصيب الفرد من الدخل المحول من خلال دعم بعض السلع الغذائية مثل زيت الطعام والسكر مع تزايد فئات الإنفاق . مما يعبر عن فرص غير متكافئة وغير عادلة للاستفادة من الدعم فى الفئات الإنفاقية المختلفة .

كما تؤكد الدراسة وجود تناقض ظاهرى بين توزيع دعم الغذاء وتوزيع الفقر فى كل من الريف والحضر ، حيث يحصل سكان الحضر على نحو ٦٢٪ من الدعم ، بينما يمثل فقراء الحضر حوالى ٢٥٪ من إجمالى عدد الفقراء . ويحصل سكان الريف على نحو ٣٨٪ فقط من الدعم ، رغم أن فقراء الريف يمثلون ٧٥٪ من إجمالى الفقراء . ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع استهلاك الخبز المدعم ، وبالتالى تكلفة الدعم فى المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية [٢٧] .

خلاصة القول ، إن سياسة دعم الغذاء مازالت أكثر تحيزا للمدن على حساب الريف ، وللأغنياء على حساب الفقراء ، وبالتالى لم تحقق التوازن المنشود فى كفالة حق الغذاء للأفراد .

٣ - *الدخل وكفالة حق الغذاء*

نقدم فى هذا الجزء توصيفا للدخل النقدى لأسر عينة الدراسة الميدانية ، من حيث مستوياته ومصادره ، ومدى استقراره ، وأيضا مدى تباينه بين المناطق المختلفة وداخل المنطقة الواحدة . وننظر لمستوى الدخل النقدى كمؤشر لاحتمالية تحقيق الأسر لحق الغذاء باعتباره مؤشرا لوضع احتمالى للإنفاق على الغذاء ؛ نظرا لتفاوته وعدم استقراره ، مما قد يدفع الأسر إلى الادخار أحيانا ، وإلى

الاقتراض أحيانا أخرى ؛ للحفاظ على استقرار قدرتها على توفير حق الغذاء لأفرادها . كما أنه لايعبر عن الدخل الحقيقى للأسر من ناحية أخرى ؛ نظرا لتفاوت مستوى الأسعار من منطقة لأخرى ، ولوجود ظاهرة الاستهلاك الذاتى ، خاصة فى الريف ، والتى تعد أحد مصادر الدخل العينى للأسر ، والتى تؤثر على مستوى الدخل الحقيقى لها . لذا نعرض فى هذا الجزء لمصادر الاستهلاك الذاتى ومناطق تواجده . كما نبحث مدى كفالة حق الغذاء لأسر عينة الدراسة من المنظور الذاتى للأسر وعلاقته بمستوى الدخل النقدى ودلالته .

٣-١ الدخل النقدى لأسر عينة الدراسة : مستوياته ، ومصادره ، ومدى استقراره

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تباين مستويات الدخول النقدية لأسر عينة الدراسة فى المناطق الجغرافية المختلفة ، مع اتجاه لارتفاع مستوى الدخل النقدى للأسرة مع زيادة درجة التحضر . وقد أكد اختبار كا^2 معنوية العلاقة بين مستوى الدخل النقدى للأسرة ومنطقة الإقامة وذلك بمستوى معنوية ٠١ر٠ ، وتشير النتائج أيضا إلى ارتفاع حدة التفاوت فى مستويات الدخل داخل كل منطقة مع زيادة مستوى التحضر (انظر الجدولين ٣ و٤) .

أوضحت النتائج ظاهرة عدم استقرار دخل أسر عينة الدراسة ، فقد أشار ٦ر٥١٪ من الأسر إلى عدم ثبات دخلهم ، ترتفع هذه النسبة فى الريف إلى ٧ر٥٧٪ ، وتنخفض إلى أدناها فى حضر المحافظات لتسجل ٤ر٤٦٪ . وقد دل اختبار كا^2 على معنوية العلاقة بين استقرار الدخل ومنطقة الإقامة بمستوى معنوية ٠١ر٠ . كما توضح النتائج أن تقلبات الدخل الشهرى لأسر عينة الدراسة كانت فى اتجاه انخفاض الدخل ، أكثر منها فى اتجاه ارتفاع الدخل .

وترتبط ظاهرة عدم استقرار الدخل بالمصادر المتولد عنها هذا الدخل . وقد تبين أن نحو ٧٢٪ من أسر العينة تعتمد على مصدر واحد للدخل ، ويعتمد

نحو ربع العينة على مصدرين للدخل ، ونسبة ٣٪ على ٣ مصادر أو أكثر للدخل . احتلت الأجور والمرتبات والمعاشات المصدر الأول من مصادر الدخل فى المناطق المختلفة ، تلاها المهن الحرة ، ثم تباينت أهمية المصادر الأخرى .

وبالنسبة للريف ، شكلت الأجور والمرتبات المصدر الأساسى للدخل ، ويشمل هذا البند العاملين بأجر فى الزراعة وفى غير الزراعة ، مما لايعنى استقرار دخل كل الأسر من هذا المصدر . وعمل أكثر من ثلث الأسر بالمهن الحرة ، والتى تشمل الأفراد العاملين لحسابهم فى المشروعات الصغيرة التى قد يرتبط بعضها بالزراعة . وكانت الأراضى الزراعية مصدرا لدخل نحو ٦ر١٦٪ فقط من الأسر الريفية ، ويدل ذلك على تراجع النشاط الزراعى من ناحية ، وعلى تزايد نسبة معدمى الحيازة والعاملين بأجر من ناحية أخرى . ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة مساهمة مساعدات الأسرة النقدية ، وقد تكون المساعدات فى الريف عينية ، مع ملاحظة الارتفاع النسبى فى مساهمة التحويلات من الخارج مقارنة بالعاصمة .

بالنسبة للقاهرة ، فقد لوحظ انخفاض نسبة الأسر التى تعمل بالمهن الحرة مقارنة بالريف وحضر المحافظات ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة إنشاء مشروع فى العاصمة مقارنة بالمناطق الأخرى . كما تتميز العاصمة بارتفاع نسبة تلقى المساعدات النقدية من الأسرة بما يشير إلى أن أسرها أقل استقلالية ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بها .

أما بالنسبة لحضر المحافظات ، فقد جاءت مصادر الدخل بها متسقة مع توزيعها بالنسبة لإجمالى العينة لحد كبير .

جدول (٣)

فئات الدخل الشهرى لأسر عينة الدراسة

الإقليم (مكان الإقامة)	ريــــف		حضر المحافظات		القاهــــرة		الجملــــة	
الإجابــة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠٠	٣٦٥	٣٥ر٦	١٣٧	١٥ر٤	١٢٣	١٨ر٧	٦٢٥	٢٤ر٣
٢٠٠ –	٤٢٨	٤١ر٨	٣١٠	٣٤ر٨	٢٥٥	٣٨ر٨	٩٩٣	٣٨ر٦
٤٠٠ –	١٤٩	١٤ر٥	٢٤٢	٢٧ر١	١٣٣	٢٠ر٢	٥٢٤	٢٠ر٤
٦٠٠ –	٤٢	٤ر١	٨٨	٩ر٩	٥٠	٧ر٦	١٨٠	٧ر٠
٨٠٠ –	١٥	١ر٥	٤١	٤ر٦	٢٥	٣ر٨	٨١	٣ر١
١٠٠٠ –	١٠	١ر٠	٣٦	٤ر٠	٣٨	٥ر٨	٨٤	٣ر٣
١٢٠٠ –	٧	٠ر٧	١٠	١ر١	٧	١ر١	٢٤	٠ر٩
١٤٠٠ فاكثر	٩	٠ر٩	٢٨	٣ر١	٢٦	٤ر٠	٦٣	٢ر٤
الجملــــة	١٠٢٥	١٠٠	٨٩٢	١٠٠	٦٥٧	١٠٠	٢٥٧٤	١٠٠

جدول (٤)

متوسط دخل الأسرة والفرد فى أسر عينة الدراسة

متوسط الدخل	ريــــف	حضر المحافظات	القاهــــرة	الجملــــة
متوسط دخل الأسرة	٢٩٨ر٣٢	٤٦٩ر١٩	٤٧٩ر٠٤	٤٠١ر١١
الانحراف المعيــارى	٣١٥ر٩٨	٥٠٩ر٥٧	٥٦٨ر٣٥	٤٥٠ر٥١
متوسط دخــل الفرد	٥٣ر٧٩	١٠٩ر٧١	١٢٢ر٣٠	٨٧ر٤٤
الانحراف المعيــارى	٥٥ر٠٠	١٣٤ر١٩	١٦٥ر٤٤	١١٣ر٠٨

٣-٢ الدخل العينى لأسر عينة الدراسة

لايعبر الدخل النقدى عن مستوى الدخل الحقيقى للأسر فى المناطق المختلفة . فبالإضافة إلى تباين مستوى أسعار السلع من منطقة إلى أخرى ، مما يؤدى إلى اختلاف القوة الشرائية للدخل ، فإن الاستهلاك الذاتى لبعض الأسر من السلع المنتجة ذاتيا يعتبر دخلا عينيا لها يسمح بتخفيض الإنفاق النقدى على الغذاء ، ويعوض انخفاض مستوى الدخل النقدى للأسرة ، ويساهم فى كفالة حق الغذاء .

ويعد النشاط الزراعى من أهم مصادر الاستهلاك الذاتى . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن ٣ر١٥٪ من أسر العينة تقوم بزراعة المحاصيل الغذائية ، و/أو الخضر والفاكهة ، وترتفع هذه النسبة فى الريف إلى نحو الثلث (٤ر٣٢٪) ، بينما تصل فى حضر المحافظات إلى ٧٪ من الأسر ، ولاتقوم أى من أسر محافظة القاهرة بهذا النشاط . وقد أوضحت النتائج السابقة لمصادر الدخل النقدى أن الدخل من الأراضى الزراعية يتوفر لـ ٦ر١٦٪ فقط من الأسر الريفية . يتضح ، مما سبق أن نحو ٨ر١٥٪ من الأسر الريفية تمارس الزراعة للإنتاج المعيشى فقط ، مما يشير إلى أهمية هذا الإنتاج لبقائهم ودوره فى كفالة حق الغذاء لهم .

كما تقوم نسبة ٨ر٤٢٪ من أسر عينة الدراسة بإنتاج الدواجن والحيوانات المزرعية ، ترتفع هذه النسبة فى الريف إلى ٣ر٧٤٪ ، وتنخفض إلى ٤ر٣٢٪ فى حضر المحافظات ، وإلى ٨ر٧٪ فى القاهرة . وتقوم نسبة ٤ر٧٠٪ من أسر العينة بإنتاج المخللات أو المربات أو العصائر أو بعض هذه الأنواع معا . وترتفع أيضا نسب الأسر التى تقوم بذلك فى الريف وحضر المحافظات لتصل إلى نحو ٧٧٪ من الأسر ، وتنخفض إلى ٧ر٥٠٪ فى القاهرة . وقد أكد اختبار كا^{٢} معنوية العلاقة بين إنتاج كل الأنواع السابقة من محاصيل زراعية وخضر وفاكهة وإنتاج داجنى وصناعات منزلية وبين محل الإقامة بمستوى معنوية ٠١ر فى كل حالة . ويتضح مما سبق أن ظاهرة الاستهلاك الذاتى تنتشر فى الريف بالدرجة الأولى ، وتقل مع زيادة درجة التحضر . وتشير النتائج إلى أن عبء توفير هذا الإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتى يقع على المرأة بالدرجة الأولى .

كما أوضحت النتائج العلاقة العكسية بين إنتاج المحاصيل الغذائية وبين الدخل ، أكد ذلك اختبار كا^{٢} بمستوى معنوية ٠١ر. كما أكد العلاقة العكسية بين

مستوى الإنفاق على الغذاء وإنتاج هذه المحاصيل بمستوى معنوية ٠٥ر٠ وبين نفس العلاقة العكسية بين الإنتاج الداجنى وبين كل من الدخل والإنفاق على الغذاء على التوالى بمستوى معنوية ٠١ر٠ ويوضح ذلك الدور الذى يلعبه إنتاج هذه السلع الغذائية فى كفالة حق الغذاء للأسر منخفضة الدخل .

أما بالنسبة للإنتاج المنزلى من مخللات ومربات وعصائر ، فقد أوضحت النتائج ارتفاع نسبة صناعة المخللات بين ذوى الدخل المنخفض وتناقصها مع زيادة الدخل . ويرتبط ذلك بارتفاع نسبة استهلاك البقول والفول والطعمية فى الفئات الفقيرة ، بينما تقوم الفئات الغنية بإنتاج أكثر من نوع معا من المخللات والمربات والعصائر ، وقد أوضح اختبار كا^{2} وجود علاقة بين نوع السلعة التى يتم إنتاجها منزليا وبين فئات الدخل بمستوى معنوية ٠١ر٠ وأوضح أيضا وجود علاقة بين نوع السلعة وبين مستوى الإنفاق على الغذاء بمستوى معنوية ٠١ر٠ .

٣-٣ علاقة الدخل النقدى بكفالة حق الغذاء

نعرض فى هذا الجزء لوجهات نظر أسر الدراسة فى مفهوم حق الغذاء ومدى تمتعهم بهذا الحق ، ثم نبحث العلاقة بين مستوى الدخل النقدى للأسر وبين اعتقادهم فى مدى تمتعهم بحق الغذاء .

تباينت أفكار وآراء الأسر حول معنى حق الغذاء ، إلا أنها عكست قدرا مقبولا من القناعة والرضا . وكان الحصول على الاحتياجات الضرورية من الغذاء هو المعنى الأكثر تواجدا ، وأشار إليه مايقرب من ثلث العينة . وأشار نحو ٣ر١٢٪ من أفراد العينة إلى أنه بدون الغذاء لايستطيع الإنسان أن يعيش ، وهو معنى قريب من المعنى السابق . بينما اعتقد نحو ربع العينة فى أنه يعنى أن يأكل الناس . وأشارت نسبة ٧ر٨٪ إلى أنه يعنى توافر المال لشرء الطعام ، وأشارت

نسبة ٧٪ إلى أن معناه الحماية من المرض ، ورأت نفس النسبة أنه يعنى أن يكون الطعام غير ملوث . وقد تباينت هذه الاستجابات فى المناطق المختلفة .

ويسؤال أسر العينة عن مدى تمتعهم بهذا الحق ، أشارت نسبة ٣ر٧٠٪ إلى اعتقادهم بأنهم يتمتعون به ، ونفت التمتع به نسبة ٧ر٧٪ فقط ، بينما اعتقدت النسبة الباقية ٢٢٪ فى أنها تتمتع به ولكن ليس بالقدر الكافى . وقد تباين اعتقاد الأسر فى مدى تمتعها بحق الغذاء بين المناطق المختلفة ، وأوضح اختبار كا٢ معنوية العلاقة بين منطقة الإقامة ومدى اعتقاد الأسر فى تمتعها بحق الغذاء بمستوى معنوية ١ ٠ر٠ وكانت أسر القاهرة أقل اعتقادا فى تمتعها بحق الغذاء . وأشار إلى ذلك ٩ر٥٢٪ من الأسر، ارتفعت هذه النسبة فى الريف وفى حضر المحافظات إلى ٩ر٧٥٪، و٢ر٧٧٪ على التوالى . وفى المقابل ارتفعت نسبة من يعتقدون أنهم لايتمتعون به إلى ٢ر١٣٪ فى القاهرة ، مقابل ٨ر٦٪ فى حضر المحافظات ، و٩ر٤٪ فى الريف . أما الأسر الباقية فتعتقد أنها لا تتمتع به بالقدر الكاف .

تدل النتائج السابقة أن أسر محافظة القاهرة هى أكثر الأسر اعتقادا فى عدم تمتعها بحق الغذاء ، بالرغم من ارتفاع متوسط دخل الأسرة النقدى بها . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، منها ارتفاع مستوى التباين فى دخول الأسر بهذه المحافظة ، وارتفاع نسبة الأسر التى تعانى من الفقر النسبى ، حيث تبلغ نسبة الأسر التى يقل دخلها الشهرى عن ٤٠٠ جنيه نحو ٥ر٥٧٪ من الأسر مقابل ٢ر٥٠٪ فى حضرالمحافظات. يضاف إلى ذلك انخفاض مستوى الدخل الحقيقى لأسرهذه المحافظة ، نظرالارتفاع مستوى أسعار السلع بها مقارنة بالمناطق الأخرى ، وقد دلت الاستجابات على زيادة اعتقاد أسر القاهرة فى أن السعر هو المحدد الرئيسى لشراء الغذاء ، واعتبرت أن السعر الرخيص أهم من الجودة .

كما انخفضت مصادر الدخل العينى بها مقارنة بالريف وحضر المحافظات .
واختلف معنى حق الغذاء فى القاهرة ، حيث ارتفعت بها نسبة الأسرالتى تعتقد أن حق الغذاء يعنى توفر المال لشراء الطعام إلى ٥ر١٣٪ من الأسر مقابل ٨ر٧٪ فى حضر المحافظات و٢ر٦٪ فى الريف .

وأوضحت النتائج ارتفاع نسبة من يعتقد فى تمتعه بحق الغذاء مع ارتفاع مستوى الدخل النقدى ، ودلت على وجود علاقة معنوية بين مستوى الدخل النقدى وبين الاعتقاد فى التمتع بحق الغذاء أكدها اختبار كا^{٢} بمستوى معنوية ١ ٠ر٠ . وبالرغم من ذلك فإنه يجب ملاحظة أن أكثر من نصف الأفراد الذين يقل دخلهم عن ٢٠٠ جنيه شهريا (٤ر٥٨٪ من هذه الفئة يقيمون فى الريف) يعتقدون أنهم يتمتعون بالحق . ويفسرذلك بارتفاع الدخل الحقيقى لبعض الأسرأخذا فى الاعتبار الاستهلاك الذاتى من ناحية ، وبانخفاض مستوى التطلعات وارتفاع مستوى القناعة والرضا من ناحية أخرى .

٤- بعض الأنماط الاستهلاكية للأسر

نتناول فيما يلى بعض الأنماط الاستهلاكية لأسر الدراسة الميدانية ، فنعرض للسلع الضرورية والسلع الأقل ضرورة (الكمالية) التى تستهلكها الأسر ، ونعرض لظاهرة تناول الوجبات خارج المنزل باعتبارها تعبر عن مدى الرفاهة فى كفالة حق الغذاء لهم ، ونبحث أيضا فى مدى ارتباط هذه الأنماط الاستهلاكية بالمناطق المختلفة وبالفئات الإنفاقية المختلفة .

٤-١ السلع الضرورية

نتعرف هنا على السلع الضرورية لأسر الدراسة فى المناطق المختلفة ، وأنواع السلع التى قد يضطر البعض منهم للاستغناء عنها أو استبدالها بسلع أخرى فى

حالة ارتفاع السعر . وقد أوضحت النتائج ما يلى :

- اتفقت أسر الدراسة فى المناطق المختلفة على أن السلع الرئيسية هى الخبز ، والسكر ، والزيت ، والأرز ، والمكرونة على التوالى . ويلاحظ أن السلع الثلاث الأولى هى سلع مدعمة ، مما يؤكد توافق الدعم مع احتياجات الأسر الاستهلاكية.
- دلت استجابات الأسر بدرجة عالية من التوافق على أن السلع الكمالية هى : المشروبات (خلاف الشاى والقهوة) ، والحلوى ، والمكيفات على التوالى . وعلى الرغم من ورود المكيفات فى نفس الترتيب بالنسبة للأسر فى المناطق المختلفة ، فإن نسبة الأسر التى تستهلكها فى الريف تزيد بنحو عشر نقاط مئوية مقارنة بالمناطق الحضرية. ولايرتبط ذلك بكفالة أفضل لحق الغذاء من الناحية الموضوعية نظرا لأضرارها الصحية ، وإنما بثقافة الترفيه السائدة فى الريف المصرى .
- لوحظ انخفاض نسبة الأسر الريفية التى تعتبر مصادر البروتين الحيوانى (باستثناء اللحوم الحمراء) من الألبان والأسماك والبيض والدواجن من السلع الضرورية مقارنة بالأسر فى المناطق الحضرية . وفى المقابل ارتفاع نسبة الأسر التى تعتبر الفول والطعمية من السلع الضرورية ، ويعكس ذلك نمطا استهلاكيا جديدا فى الريف المصرى يحل مصادر البروتين الحيوانى بمصادر البروتين النباتى ، ويرتبط ذلك بانخفاض مستوى الدخل مع تغيير تركيبة النشاط الاقتصادى فى الريف المصرى .

أما فى حالة ارتفاع السعر ، فيتوقع أن تتجه استراتيجيات المواجهة إما للاستغناء عن بعض السلع و/أو تقليل البعض الآخر . وقد أوضحت نسبة ١٧ر٦٪ من الأسر أنها لا تستغنى عن أى سلعة فى حالة ارتفاع الأسعار ؛ نظرا

لمحدودية الدخل . ويعنى ذلك أن هذه النسبة من الأسر تستهلك السلع الضرورية فقط وأنها تعيش عند حد الكفاف ، ويلاحظ أن هذه النسبة ترتفع إلى ٣٢٪ فى القاهرة ، وتنخفض إلى ٦ر١٣٪ و ٥ر١١٪ فى الريف وحضر المحافظات على التوالى . وعلى نقيض ماسبق ، فإن ٣ر٧٪ من إجمالى العينة لاتستغنى عن أى سلع بسبب ارتفاع الدخل ، أى أن مستوى رفاهة هذه الأسر لايتأثر بالتغيرات فى الأسعار .

أما أهم السلع التى تلجأ الأسر إلى الاستغناء عنها فى حالة رفع الأسعار ، فهى الحلويات ، ثم المشروبات على التوالى ، ويتفق ذلك مع استجابات الأسر التى اعتبرت هذه السلع سلعا غير ضرورية (كمالية) . أما المكيفات التى وردت فى المرتبة الثالثة من السلع الكمالية فلم يتم ذكرها ، مما يشير إلى انخفاض مرونة الطلب على هذه السلع ، وإلى أنها تعتبر من السلع الكمالية بالنسبة لإجمالى الأسر . أما الأسر التى تستهلكها ، فهى بالنسبة لها من السلع الضرورية ، وقد يرتبط ذلك بالطبيعة الإدمانية لهذه السلع . وكانت السلع الأخرى التى يمكن الاستغناء عنها هى : الفاكهة ، والأسماك ، واللحوم الحمراء ، والدواجن ، على التوالى .

وباستبعاد الأسر التى أشارت إلى أنها لاتستطيع الاستغناء عن أى من السلع نظرا لانخفاض الدخل ومحدوديته أو لارتفاعه ، تم سؤال باقى الأسر عن السلع الأخرى التى يتم تخفيض كمياتها. وأشارت نسبة ٥٪ من الأسر إلى أنها لا تستطيع تقليل الطعام ؛ لأنه قليل أصلا ، ويعنى ذلك أنها تضطر للاستغناء عن إحدى السلع الأقل ضرورة ، ولكنها لا تستطيع خفض كميات الأنواع الأخرى ؛ لأنها تستهلك منها حد الكفاف فقط . ويشير ذلك إلى انخفاض المرونة السعرية

للطلب على الغذاء لدى أسر الدخول الدنيا . وبإضافة هذه النسبة من الأسر إلى النسبة السابقة (٦ر١٧٪) فإنه يمكن القول إن نحو ربع العينة تعيش عند حد الكفاف .

أما بالنسبة لباقى الأسر ، فكانت سلع البروتين الحيوانى هى أهم السلع التى يتم تخفيض استهلاكها ، وفى مقدمتها اللحوم ، ويخفض استهلاكها نحو ثلث الأسر ، ثم السمك والدواجن ويخفض استهلاك كل منها نحو خمس الأسر . وقد يرتبط ذلك بارتفاع أسعارهما ، مما يحقق وفرا فى ميزانية الأسرة يوجه للسلع الأخرى . وفى المقابل كانت بدائل البروتين الحيوانى المتمثلة فى البقول بالإضافة إلى منتجات الألبان من أقل السلع التى يلجأ الأفراد إلى تخفيض استهلاكها .

٤-٢ تناول الوجبات خارج المنزل

لايمثل تناول أفراد الأسرة معا الوجبات الغذائية خارج المنزل فى المطاعم والنوادى نمطا استهلاكيا متكررا ، حيث لم يمارس هذه العادة سوى ٦ر٢٪ من إجمالى الأسر ، وإن لوحظ ارتباطها بنمط ثقافى حضرى ، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى نحو الضعف فى محافظة القاهرة ، وإنخفضت إلى ٢ر٢٪ فقط بين أسر الريف . وقد أكد اختبار كا^{2} معنوية العلاقة بين تناول الوجبات خارج المنزل وبين منطقة الإقامة بمستوى معنوية بلغ ٠١ر٠ .

وقد ازداد هذا النمط الثقافى وضوحا مع ارتفاع مستوى الدخل ، حيث أوضحت النتائج تزايدا ملحوظا فى نسبة الأسر التى تتناول بعض وجباتها خارج المنزل مع ارتفاع مستوى الدخل ، وذلك من ٦ر٪ من الأسر بفئة الدخل أقل من ٢٠٠ جنيه إلى ٦ر١٠٪ ، ثم ٧ر٣٢٪ فى فئة الدخل (٦٠٠ لأقل من ٨٠٠ جنيه) ،

و (١٠٠٠ جنيه فأكثر) على التوالى . ويتسق ذلك مع ارتفاع تكلفة تناول الوجبات خارج المنزل مقارنة بالوجبات المعدة بالمنزل . كما لوحظ ارتفاع نسبة الأسر التى تتناول بعض وجباتها خارج المنزل مع انخفاض حجم الأسرة . وتصل هذه النسبة بين الأسر الأقل من أربعة أفراد إلى ٩ر١٪ ، تنخفض تدريجيا لتصل إلى ٢٪ بين الأسر ١٠ أفراد فأكثر . ويرتبط ذلك بالدخل من ناحية ، حيث يقل متوسط دخل الفرد داخل الأسرة مع زيادة حجمها ، وبالجانب الاجتماعى من ناحية أخرى ، حيث تواجه الأسر الصغيرة أعباء أقل ، وتكون أكثر قدرة على التماسك العضوى وممارسة أنشطة مشتركة .

أوضحت النتائج تواضع نسب إنفاق الأسر على تناول الوجبات فى الخارج خاصة فى الريف ، حيث تناول ٥ر٤٣٪ من أسر الريف وجبات يقل سعرها عن ٢٥ جنيها ، مقابل ٨ر٩٪ و ٨٪ فى حضر المحافظات والقاهرة على التوالى . أما أعلى سعر للوجبة فيبلغ ٧٥ جنيها فأكثر ، ويتناولها نحو ثلث الأسر فى المناطق الحضرية ، مقابل ٧ر٨٪ من أسر الريف . ويلاحظ زيادة الإنفاق على تناول الأسر للوجبات خارج المنزل مع زيادة درجة التحضر ، وأكد اختبار كا ^{2} معنوية العلاقة بمستوى معنوية ٠١ر٠ ويرتبط ذلك بتباين مستوى المعيشة فى المناطق المختلفة ، حيث يزداد مستوى الدخل النقدى مع زيادة درجة التحضر ، وأيضا لاختلاف نوع الوجبة وتباين مستوى الأسعار فى الاتجاه نفسه .

ودلت النتائج على أن نمط تناول الوجبات خارج المنزل أكثر شيوعا بين أفراد الأسرة منفردين . وتبين أن نحو ثلث أسر الدراسة يتناول بعض أفرادها وجباتهم خارج المنزل . وتزداد هذه النسبة أيضا مع ازدياد درجة التحضر . وارتبط سبب تناول الوجبات خارج المنزل بطبيعة العمل التى تقتضى ذلك كما أجاب ٨١٪ من العينة ، وبذلك فإنه لايعبر عن مستوى مرتفع من الرفاهة ، وإن

لاحظنا انخفاض هذا السبب فى محافظة القاهرة مقابل أسباب أخرى أكثر ارتباطا بالرفاهة .

ونظرا لأن تناول الوجبات خارج المنزل ارتبط بالعمل ، فقد تناول ٦١٫١٪ من العينة وجباتهم فى صورة ساندوتشات ، وكانت أكثر الوجبات تناولا خارج المنزل هى الفول والطعمية بنسبة ٤٣٫٣٪ . أما الوجبة الثانية فكانت الكشرى وتناوله ٢٦٪ من العينة .

وكانت السمة المميزة لسكان القاهرة هى ارتفاع نسبة تناول وجبات الهامبورجر ، والبيتزا ، والكنتاكى بين أفراد الأسر بنسب تتراوح بين ١٦٫٦٪ ، و١٦٫٣٪ ، و١٥٫٥٪ لكل منها على التوالى . ولوحظ انخفاض هذه النسب مع انخفاض مستوى التحضر لتصل فى الريف إلى ٢٫٥٪ ، و١٫٨٪ ، و١٫٨٪ على التوالى ، ويرتبط ذلك بدرجة توافر هذه المطاعم المتخصصة فى هذه الأنواع من الأطعمة وبمستوى الدخل .

٥- الإنفاق على الغذاء وكفالة حق الغذاء

نعرض فى هذا الجزء لمستويات الإنفاق على الغذاء فى مناطق الدراسة المختلفة ، ثم نتابع أنماط الإنفاق من حيث الدفع النقدى أو الآجل ، ومدى القدرة على تحديد مبلغ مسبق للإنفاق على الغذاء ومدى الالتزام به . ثم ننتقل إلى تقدير خط الفقر الغذائى ، ومستوى دخل الفقر ؛ بغرض الوصول إلى تقدير تقريبى لمدى كفالة حق الغذاء فى مناطق الدراسة المختلفة .

٥-١ مستويات الإنفاق على الغذاء

يحتل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر من ميزانية الأسرة المصرية ، فقد أوضحت نتائج بحث الإنفاق والاستهلاك عام ١٩٩٦/٩٥ أن نسبة الإنفاق على

الغذاء تبلغ فى الحضر ٧٩ر٤٦٪ من جملة الإنفاق الاستهلاكى السنوى ، وتزداد هذه النسبة فى الريف إلى ٣٧ر٥٦٪ ، وتبلغ لإجمالى الجمهورية ٣٤ر٥١٪ [٢٦] .

وفى الدراسة الحالية بلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء ٣ر٦٤٪ من إجمالى إنفاق الأسرة ، انخفضت فى الحضر لتبلغ فى محافظة القاهرة وفى حضر المحافظات ٣ر٦٢٪ و٩ر٦٣٪ على التوالى ، وارتفعت فى الريف إلى ٥ر٦٧٪ .

إلا أن القيم المطلقة لمتوسط إنفاق الأسر على الغذاء تزداد مع زيادة درجة التحضر ، فيصل متوسط إنفاق الأسرة على الغذاء فى القاهرة إلى ٩٨ر٣١٣ جنيه شهريا، مقابل ١٧ر٢٧٧ جنيه فى حضر المحافظات ، و٧٨ر١٩٧ جنيه فى الريف . ويتفق ذلك مع ما أوضحته نتائج الدراسة من ارتفاع مستوى الدخل فى محافظة القاهرة وتناقصه مع انخفاض درجة التحضر ، ومع علاقة الدخل بمستوى الإنفاق التى أوضحها إنجل ، والتى توضح أن الإنفاق على الغذاء يزيد بمعدلات متناقصة ، أى أن نسبة الإنفاق على الغذاء تقل مع ارتفاع مستوى الدخل .

ولم يقتصر التباين فى مستويات الإنفاق على الغذاء على المناطق الجغرافية المختلفة ، ولكنه يوجد أيضا داخل المنطقة الواحدة ، ولكن بنسب متباينة . ويزداد التباين فى الإنفاق على الغذاء إلى أقصاه فى محافظة القاهرة ، حيث سجل الانحراف المعيارى لمتوسط إنفاق الأسرة على الغذاء ٢٦٥ جنيها ، مقابل ٥٥ر١٧٨ جنيه لأسر حضر المحافظات ، و٨٨ر١٢٧ جنيه لأسر الريف . ويرتبط ذلك مرة أخرى بالتباينات فى مستوى الدخل فى المناطق المختلفة .

وتشير النتائج إلى أن توزيع نسب الأسر وفقا للإنفاق على الغذاء أكثر اتساقا مع توزيعها وفقا لأدنى دخل شهرى لها . ويعنى ذلك أن الأسر عندما تخطط للإنفاق على الغذاء تأخذ فى اعتبارها تقلبات الدخل ، وتحرص على ألا

يتعدى إنفاقها الضرورى (معظمه على الغذاء) مستوى أدنى دخل متحقق لها ، وهى بذلك تسلك سلوكا رشيدا يأخذ فى اعتباره الأوضاع المستقبلية من احتمال انخفاض الدخل إلى أدنى مستوى متوقع من الأسرة .

كما يلاحظ تقارب مستويات إنفاق الأسر الريفية على الغذاء مع الاتجاه للتركز فى فئات الإنفاق الدنيا ، وينفق نحو نصف الأسر أقل من ٢٠٠ جنيه شهريا ، أى أقل من متوسط الإنفاق على الغذاء السائد فى الريف ، بينما يصل مجموع من ينفق أقل من ٤٠٠ جنيه شهريا إلى ٩٠,٦٪ من الأسر . أما فى

حضر المحافظات وفى القاهرة ، فيلاحظ زيادة التباين فى اتجاه زيادة نسبة الأسر فى مستويات الإنفاق الأعلى ، حيث ينفق نحو ثلاثة أرباع الأسر فقط أقل من ٤٠٠ جنيه شهريا على الغذاء .

٥-٢ أنماط الإنفاق على الغذاء

يرتبط مستوى الإنفاق على الغذاء بمستوى الدخل ومدى استقراره . فكلما زاد مستوى استقرار الدخل أمكن للأسر أن تحدد مقدما مقدار الإنفاق على الغذاء ، وأن تخطط بطريقة أفضل أنماطها الاستهلاكية ، مما يساهم فى كفالة حق الغذاء بدرجة أحسن . وقد دلت النتائج على عدم قدرة ٦٨,٤٪ من أسر العينة على تحديد المبلغ المصروف على الغذاء مقدما . وارتفعت هذه النسبة قليلا بين الأسر الريفية وأسر محافظة القاهرة مقارنة بحضر المحافظات ، وهى تبلغ بذلك نمطا قريبا إلى حد ما من درجة عدم استقرار الدخل فى المناطق المختلفة .

وقد أرجعت الأسر التى لا تستطيع تحديد مبلغ معين للإنفاق على الغذاء ذلك إلى عدم ثبات الدخل بالدرجة الأولى ، وذلك بنسبة ٣٤,٦٪ من الأسر وبتباينات قليلة بين المناطق المختلفة . أما السبب الثانى فكان عدم ثبات الأسعار

وأشارت إليه نسبة ٥ر٢٣٪ من الأسر ، وإن تباينت هذه النسب بين المناطق المختلفة مابين ٢٠٪ فى الريف إلى ٥ر٢٢٪ فى حضر المحافظات ، و ٣ر٣٠٪ فى القاهرة ، مما يشير إلى أن عدم استقرار أسعار السلع أكثر وضوحا فى محافظة القاهرة ، وهو مايتسق مع النتائج السابقة فى هذا الشأن . وأشارت نسبة ٦ر١٩٪ من الأسر إلى أن الأمر فى علم الغيب ، وارتفعت هذه النسبة فى ريف وحضر المحافظات إلى نحو ٢٢٪ ، مقابل ٣ر١٣٪ فقط فى القاهرة . ويعكس ذلك نوعا من الاعتقاد فى القدرية فى الرزق وإشارة إلى عدم استقرار الدخل . وأشارت نسبة ١٩٪ من الأسر إلى أنها لم تتعود على ذلك ، وأشارت نسبة ٣ر٣٪ من الأسر إلى أن السبب هو مساعدة الأبناء أحيانا فى الدخل .

أما الأسر التى تحدد مبلغا معينا للإنفاق على الغذاء (٦ر٣١٪) فقد أشارت نسبة ٣ر٥١٪ منهم إلى التزامهم بالمبلغ المحدد . يتضح مما سبق انخفاض قدرة أسر الدراسة على تحديد إنفاقهم على الغذاء ، مسبقا مما يعكس قدرة محدودة على تخطيط الوجبات وفقا للأسس التغذوية ، ويؤثر على القدرة على كفالة حق الغذاء .

أما طريقة دفع ثمن الغذاء ، فقد أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر (٧٧٪) تدفع الثمن نقدا ، وإن انخفضت النسبة فى الريف لتصل إلى ٢ر٥٩٪ ، ولتزداد مع زيادة درجة التحضر لتصل إلى ٤ر٨٣٪ ، و٢ر٩٦٪ فى حضر المحافظات ، والقاهرة على التوالى . وفى المقابل بلغت نسبة من يدفع الثمن آجلا "على الحساب" ٧ر١٨٪ . ولجأ ٣ر٤٪ إلى وسائل أخرى مثل العمل ، والمبادلة ، ارتفعت فى الريف إلى ١ر٧٪ مقابل ٧ر٣٪ فى حضر المحافظات ، و٦ر٪ فى القاهرة .

كما دلت النتائج على أن ارتفاع نسبة اللجوء للدفع الآجل وللوسائل الأخرى للدفع غير النقدى تتركز فى فئتى الدخل الدنيا ، وفى فئتى الإنفاق الدنيا

على الغذاء . ويتسق ذلك مع انتشار اللجوء إليها فى الريف ، حيث يقل مستوى الدخل ومستوى الإنفاق النقدى على الغذاء ، كما تزداد ظاهرة عدم استقرار الدخل وعدم القدرة على تخطيط الإنفاق .

٥-٣ تقدير خط الفقر الغذائى

تم تقدير خط الفقر الغذائى فى كل من الحضر والريف استنادا إلى تقدير قيمة الوجبة الغذائية التى توفر الحد الضرورى من الاحتياجات اليومية للأسرة ، وذلك بالاستعانة بعدد من الوجبات المتنوعة التى تم إعدادها بواسطة متخصص فى التغذية ، والتى تتفق مع النمط الغذائى فى كل من الحضر والريف على حدة ، والتى أعدت فى إطار بحث سابق[٢٩] . حيث تم إعداد سبع وجبات متنوعة للأسرة الحضرية ، وست وجبات متنوعة للأسرة الريفية . وقد تم تقدير متوسط قيمة هذه الوجبات باستخدام أسعار الغذاء [٣٠] ، وأوضحت التقديرات* أن :

متوسط إنفاق الفرد الضرورى على الغذاء فى الريف/شهر = ٣٩٫٨٣ جنيه .
ومتوسط إنفاق الفرد الضرورى على الغذاء فى حضر المحافظات/شهر = ٤٤٫٩٨ جنيه .
ومتوسط إنفاق الفرد الضرورى على الغذاء فى القاهرة/شهر = ٤٩٫٤٨ جنيه .

واتفقت هذه التقديرات مع تقديرات بحث دات Datt وزملائه [٣١] ، حيث كانت تقديرات خط فقر الغذاء للفرد فى الشهر :

فى المدن الكبرى	٥٠٫١٨ جنيه	وحضر الصعيد	٤٥٫١٩ جنيه
وحضر الدلتا	٤٥٫٩٤ جنيه	وريف الصعيد	٤٠٫٣٦ جنيه
وريف الدلتا	٤٤٫٢٩ جنيه		

وبحساب نسبة الأسر التى تقع تحت خط فقر الغذاء فى مناطق الدراسة الحالية اتضح أنها تبلغ نحو ٦٥٫١٪ من أسر الريف ، و٤٠٪ من أسر حضر

* هناك انتقاد موجه إلى أسعار السلع الاستهلاكية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باعتبارها أقل من الأسعار الحقيقية ، وعلى ذلك قد يكون خط فقر الغذاء أعلى من ذلك

المحافظات ، و٣٧٪ من أسر القاهرة . مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك نسبة من الأسر - خاصة فى الريف - تعتمد على الاستهلاك الذاتى لبعض السلع ، وبالتالى فإن النسبة الحقيقية للفقراء قد تقل عن ذلك .

تقدير خط فقر الدخل

بالاستناد إلى تقديراتنا لخط فقر الغذاء تم تقدير خط فقر الدخل لأسر عينة الدراسة ، وهو خط فقر يعبر عن الفقر المدقع ، حيث استند فى تقديره إلى حساب متوسط إنفاق الفرد فى الأسر التى تقع تحت خط فقر الغذاء على الاحتياجات الأخرى غير الغذائية فى الدخل . وقد حصلنا على تقديرات متواضعة للغاية بلغت ١٢ر١٢ جنيه فى الريف ، و٣٣ر١٨ جنيه فى حضر المحافظات ، و٤٨ر١٤ جنيه فى القاهرة .

وبالتالى فقد تم الحصول على التقديرات التالية لخط فقر الدخل

خط فقر الدخل للفرد فى الريف = ٩٥ر٥١ جنيه/شهر

خط فقر الدخل للفرد فى حضر المحافظات = ٣١ر٦٣ جنيه/شهر

خط فقر الدخل للفرد فى الريف = ٩٦ر٦٣ جنيه/شهر

وتبلغ نسبة الأسر التى تقع تحت خط فقر دخل الفرد فى الريف نحو ٨ر٦٣٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة فى حضر المحافظات نحو ٧ر٣٨٪ ، وفى القاهرة نحو ٢ر٣٦٪ .

نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالى الدخل

قمنا بحساب متوسط إنفاق الفرد على الغذاء كنسبة من إجمالى إنفاقه لدى كل من الفئات الفقيرة (التى تقع تحت خط دخل الفقر فى منطقة الدراسة) ، والفئات غير الفقيرة (التى تقع عند أعلى خط دخل للفقر فى منطقة الدراسة) ، وقد حصلنا على النتائج الواردة بالجدول التالى :

جدول (٥)

نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالى الإنفاق لدى الفقراء
وغير الفقراء فى مناطق الدراسة المختلفة

	ريــــف	حضر المحافظات	القاهـــرة
نسبة الإنفاق على الغذاء لـدى الفقــراء	٦٩٫٩٧	٦٩٫٢٠	٧٤٫٨٦
نسبة الإنفاق على الغذاء لدى غير الفقراء	٦٧٫٨٨	٦٤٫٩٢	٦٥٫٩٧

وفقا لقانون إنجل فإن الزيادة فى الدخل تؤدى إلى زيادة فى الإنفاق على الغذاء ولكن بنسبة أقل ، وبالتالى فإن النسبة المنفقة على الغذاء من إجمالى الدخل تنخفض . ويتفق ذلك مع النتائج السابقة التى توضح انخفاض المنفق على الطعام مع زيادة الدخل ، إلا أن هذا الانخفاض لايظهر بدرجة واضحة فى الريف ، ويظهر بدرجة أوضح فى حضر المحافظات ، وبدرجة أكبر فى القاهرة . ويرجع ذلك إلى ما أوضحناه سابقا من اعتماد سكان الريف فى فئات الدخل الدنيا على الاستهلاك الذاتى بدرجة أكبر من الحضر ، وبالتالى فإن نسبة الإنفاق الحقيقى على الغذاء أعلى مما هو موضح بالجدول .

خاتمة الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع أسر المجتمع المصرى بحق الغذاء . وقد أوضحت الدراسة الوسائل التى لجأت إليها الدولة لتحقيق هذا الحق ، وأوضحت أن تطبيق سياسات الإصلاح فى قطاع الزراعة ساعد على زيادة المعروض من الغذاء ومن متوسط نصيب الفرد منه ، وإن عجز عن تحقيق احتياجات الأفراد من بعض المجموعات السلعية ، من أهمها سلع البروتين الحيوانى . كما تبين انخفاض القدرة على كفالة حق الغذاء فى الريف وفى فئات الدخل الدنيا . وبالرغم من محاولات ترشيد الدعم فمازالت الاستفادة منه لصالح

المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية .

وأكدت الدراسة الميدانية ارتباط كفالة حق الغذاء بمستوى الدخل النقدى ، وذلك استنادا إلى كل من التقييم الذاتى للأسر لمدى تمتعهم بحق الغذاء ، وأيضا استنادا إلى التقييم الموضوعى الذى يعتمد على مدى كفاية الدخل لتوفير الحد الأدنى من الحاجات الضرورية من الغذاء . كما بينت انخفاض القدرة على كفالة حق الغذاء فى الفئات الدنيا من الدخل وفى المناطق الريفية . وارتفعت نسبة الأسر التى تستهلك أقل من احتياجاتها من الغذاء الضرورى إلى ما يزيد على نصف الأسر فى الريف ، مقابل ما يزيد على الثلث فى المناطق الحضرية . وقد لعب الاستهلاك الذاتى دوراً ملحوظا فى كفالة هذا الحق فى الريف وفى المستويات الدنيا من الدخل ، إلا أن ذلك أضاف عبئا أكبر على المرأة فى هذه الأسر باعتبارها مسئولة عن إنتاج سلع الاستهلاك المعيشى . كما تحملت المرأة الفقيرة فى القاهرة عبء البحث عن غذاء رخيص ، وتخلت عن معيار الجودة فى تحقيق حق الغذاء .

وأوضحت النتائج أن نسبة ضئيلة للغاية من الأسر هى التى استطاعت تحقيق الرفاهة النسبية فى حق الغذاء ، وهى الأسر التى لم تؤثر التغيرات فى الأسعار على استهلاكها من السلع ، أو التى تتمكن من تناول بعض وجباتها فى الخارج . وفى المقابل بلغ استهلاك نحو ربع أسر عينة الدراسة حد الكفاف ، حيث اقتصر استهلاكها على الضرورى من السلع بما لايسمح لها الاستغناء عن – أو – تقليل كميات أى من السلع فى حالة ارتفاع الأسعار .

وأوضح التقييم الذاتى للأسر لموقعها من حق الغذاء وضعا أفضل ، وعكس مستوى الرضا والقناعة بين أسر المجتمع المصرى .

الهوامــش

١ – http: // www. pdhre.org/rights/food.html

٢ – http: // www.fao.org/legal/rtf/rtf-e.htm

٣ – http: // www..fao.org/FOCUS/E/rightfood/ right1.htm

٤ – المرجع السابق مباشرة وأيضا http: // cesr.org.food

٥ – انظر فى بعض القضايا المرتبطة بحق الغذاء فى الإسلام :

– الفنجرى ، محمد شوقى ،المذهب الاقتصادى فى الإسلام ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٧٢-١٨٢ .

– الغزالى ، محمد ، الإسلام والاوضاع الاقتصادية ، القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٩٦ . ص ص ٥١-٥٢ ، ٨٦ ، ٩٦ – ١٠٠ .

٦ – Sen, Amartya. Poverty and Famines, An Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford: Clarendon Press. 1981.

٧ – أخذت بتصرف من عرض هذه الكتابات فى

Gertel, Jorg. Contextualizing the Social Space of Urban Food Systems in The Metropolitan Food System of Cairo. (Jorg Gertel, ed.) Saarbrücken: Verlaz Für Entwicklungs Politik. 1995. pp.14-15.

٨ – Ibid., p. 12.

٩ – انظر فى هذا الرأى كلا من :

– عبدالفضيل ، محمود ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠) ، دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ١٥٩ .

Tschirgi, Dan. Cairo's Municipal Food Policy: As He Gets More, He Can Buy More. in Jorg Gertel, ed. The Metropotitan Food System of Cairo. op. cit., p. 33.

١٠– على ، سونيا ، وإبراهيم ، على ، وعبدالرحمن ، على ، حسن إدارة دعم الغذاء فى مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٣-٤٦٤ ، السنة الثانية والتسعون ، يوليو/ أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ٢٧٩ .

١١ – Nassar, Saad and Rizk, Fawzy. Impacts of Economic Reform Policies on Food Consumption in Egypt. L'Egypte Contemporaine, No. 433-434. Juillet/Octobre 1993, p. 56.

١٢– Ibid., p. 55.

١٣– على ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

١٤ – Nassar, Saad and Rizk, Fawzy. op. cit., p. 56.

١٥– Gertel, Jorg. op. cit., p. 17.

١٦ - Tschirgi, Dan. op. cit., p. 37.

١٧ - علي ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

١٨ - عبدالرحمن ، عبدالرحيم محمد ، أثر التحولات الاقتصادية على قطاع الزراعة ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٠ ،ص ٥٢٧ .

١٩ - عبدالفتاح ، محمود منصور ، والقزاز، نصر ، وفياض ، باسم ، الزراعة والغذاء في مصر : الواقع والسيناريوهات البديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة : دار الشروق ، ومنتدى العالم الثالث، مكتبة ٢٠٢٠، ٢٠٠١، ص ص ١٤٥-١٥١.

٢٠ - عبدالفتاح ، منصور ، آخرون ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ ، ص ١٨١ .

٢١ - محفوظ ، عادل عيد ومشهور ، أحمد فؤاد . دراسة مقارنة لأثر المستويات الدخلية على الوضع الغذائي في مصر . المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١٠٢٩-١٠٣٥ .

٢٢- علي ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦.

٢٣ - رزق ، فوزي حليم ، رفع كفاءة نظام الدعم الغذائي . المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ١٩٦-١٩٧ .

٢٤ - رزق ، فوزي حليم ، سياسات الإصلاح الاقتصادي للدعم الغذائي في مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٤٩-٤٥٠ يناير/أبريل ١٩٩٨، ص ١٣٨.

٢٥ - علي ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨١-٢٨٤ .

٢٦- علي ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

٢٧ - بهلول ، أحمد قدري مختار ، كفاءة تكاليف سياسة الدعم المباشر للغذاء في مصر ، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٣٤-٢٣٥ .

٢٨ - حسين ، محمود فرحان ، أنماط استهلاك الغذاء في محافظة المنيا ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٤٩٥ .

٢٩ - Korayem, Karima, Poverty and Income Distribution in Egypt, Cairo: Third World Forum and T.W.F. Middle East Office, 1994.

٣٠ - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، النشرة السنوية لأسعار المواد والمنتجات الغذائية والخدمات (منتج/جملة/مستهلك) عام ١٩٩٨. مرجع رقم ٧١-١٢٧٢٢/٩٨. أغسطس ١٩٩٩ بالإضافة لأسعار البطاقة التموينية لسلع السكر والزيت والشاي وسعر الخبز المدعم .

٣١ - Datt, Gaurav; Jolliffe, Dean and Sharma, Manohar, A Profile of Poverty in Egypt: 1997, FCND Discussion Paper No. 49, August 1998. p12.

Abstract

THE RIGHT FOR FOOD IN THE EGYPTIAN SOCIETY

Economic Indicators and Empirical Evidences

Ibtissam El-Gaafarawi

This study aims to clearify the ability of the Egyptian families to achieve the right for food. It also examines the role of the state in this concern. It depends on the findings of an empirical study used a random sample of The Egyptian families. The main findings revealed that families in rural areas and in low levels of income were less able to achieve the right for food. Disparities in levels of enjoying this right in Cairo were higher than other governorates.

أولويـــات البحـــث العلمـــى الاجتماعـــى :
استطلاع لرأى عينة من الجمهور الخاص *

نجوى خليل **

يعد استطلاع رأى عينة من الجمهور الخاص فى أولويات البحث العلمى الاجتماعى والقضايا المتعددة المرتبطة بها هو من الموضوعات المهمة من أجل تفعيل دور البحث العلمى الاجتماعى . لذا قام المركز باستطلاع رأى عينة من النخبة الأكاديمية بلغت ٦٨٣ من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية ومديرى تلك المراكز . وكان من أبرز نتائج الاستطلاع أن أولوية المجالات البحثية يجب أن تكون للمجال الاقتصادى ثم الاجتماعى ثم السياسى . وأن قضية البطالة هى أهم القضايا الاقتصادية ، وقضايا الشباب هى أهم القضايا الاجتماعية ، وقضية الديموقراطية هى أهم القضايا السياسية ، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية للبحث العلمى فى مصر ، وإلقاء عبء التمويل على الدولة أساساً .

مقدمة

إن تحديات القرن الحادى والعشرين تفرض على كافة المجتمعات ضرورة إنتاج المعرفة ، والعمل على تراكمها من خلال إسهامات البحث العلمى والاختراع . فالبحث العلمى هو أداة لتحقيق الذات القومية ، وللتغلب على المشكلات والتحديات المجتمعية بهدف الارتقاء والتنمية .

* يمثل هذا المقال موجزاً لتقرير استطلاع للرأى الذى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، حول "أولويات البحث العلمى الاجتماعى : استطلاع لرأى عينة من الجمهور الخاص" . إشراف الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، وعضوية الأستاذة الدكتورة سلوى العامرى ، والدكتورة منى يوسف . وقامت الباحثة جميلة المأمون بالعمليات الإحصائية .

** مستشار، رئيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وبالرغم من إدراك مصر – قادة وشعبا ونخبة – لأهمية البحث العلمى منذ منتصف القرن العشرين، وتوافر الجهود الملموسة من أجل خلق مجالات بحثية تدفع عملية التنمية ، وتقدير الأمور الأساسية التى تقوم عليها منظومة البحث العلمى (مثل : البناء المؤسسى والتشريعى ، والموارد المالية ، والقوى البشرية ، واستراتيجية واضحة للبحث العلمى) ، فإن هذه المنظومة فى الواقع المصرى تواجه الكثير من المشكلات والتحديات التى تفرض على العلماء والمخططين ومتخذى القرار ضرورة مواجهتها بأولويات محددة ، إذا ما أريد أن يكون للبحث العلمى دور فعال فى التطوير والتنمية .

فلم يعد البحث العلمى الاجتماعى رفاهية حضارية ، ولكنه يعد محورا رئيسيا لتفعيل السياسات وخطط التنمية للحاق بركب الحضارة والتقدم .

والبحث العلمى ليس مقصورا على مجال من المجالات الإنسانية . فإن كانت أهميته – لدى البعض – واضحة فى مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية ، فإن دوره فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى لا يمكن إنكاره . كما أنه لضبط أداء العلم والتكنولوجيا يجب مشاركة علماء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية لإرساء وحدة المعرفة ولتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، الأمر الذى يجعل أولويات البحث فى هذا المجال من الموضوعات الأساسية التى ينبغى إثارتها من وقت لآخر[1] .

ويتحقق ذلك بإشراك الأكاديميين والباحثين فى وضع الأولويات ، وتحديد المشكلات والقضايا والموضوعات البحثية التى ينبغى التصدى لها للإسهام فى التنمية الاجتماعية ، وحفز المسئولين لنقل نتائج البحوث وتوصياتها إلى حيز التطبيق من ناحية أخرى ، ودفعهم لعرض ما يطرأ فى مجالاتهم واحتياجاتهم الاستراتيجية على مؤسسات البحث العلمى والباحثين لدراستها دراسة علمية

شاملة وفقا لقواعد المنهج العلمى وأخلاقياته .

ومما لا شك فيه أن قضية أولويات البحث العلمى الاجتماعى هى واحدة من المحاور الأساسية للمسئولية الاجتماعية والأخلاقية التى يضعها علماء الاجتماع نصب أعينهم .

فإن اختيار موضوعات البحوث ووضع أولوياتها تعد من الأمور المهمة ، سواء على مستوى مؤسسات البحث العلمى التى يشغلها أساسا العملية البحثية والتطوير وخدمة قطاعات الإنتاج ، أو على مستوى الجامعات التى تهتم أساسا برسالتها التعليمية ثم دورها البحثى .

ومن خلال ما قدمه العلماء فى تراثنا العلمى بشأن مجال أولويات البحث العلمى ، وبخاصة البحث العلمى الاجتماعى ، دون إيجاز أو استطراد لا داع له ، يمكننا أن نكشف عن معايير اختيار الموضوعات البحثية بما يحقق الفائدة المرجوة من البحث العلمى ، سواء لترشيد صنع القرار واتخاذه ، أو لتحقيق أغراض البحث المعرفية والتحليلية ، أو لترقية الباحثين وتحقيق طموحاتهم البحثية وتفضيلاتهم واهتماماتهم .

ويمكننا فى هذا الإطار تسليط الضوء على تجربة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والتى تكشف عن حرص المركز على اختيار موضوعات البحوث التى تمكنه من أن يؤدى وظائفه وتحقيق أهدافه . ففى أواخر الستينيات أثيرت هذه المسألة ، وطرحت الآراء بشأن ضرورة بحث المسائل الكلية للمجتمع ، مع عدم إهمال المسائل أو المشكلات الجزئية ، وأن الأمر يستلزم نظرة شاملة لأبعاد تطور المجتمع المصرى ونموه ، واتجاهات التغيير فى مرحلة التحول الجوهرية التى تتم فى المجتمع ، بحيث تكون أولويات برامج البحوث بالمركز لخدمة عمليات التغيير المخطط فى كافة المجالات الاجتماعية ، ولخدمة عمليات

تقويم المشروعات والبرامج القائمة فى هذه المجالات ، ولخدمة تطوير المناهج البحثية . وأن تكون الأولوية للبحوث والدراسات التى تيسر فهم ما هو كائن ، والبحوث التى تسهم فى إحداث التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل ، وأن مهمة المركز الأساسية هى القيام بالبحوث الاجتماعية فى شتى مجالات فروع علم الاجتماع والنفس وغيرها من العلوم الإنسانية ، وأن وظيفته بالأساس هى البحوث التطبيقية التى تهدف إلى خدمة أغراض محددة لخير المجتمع ، وتشخيص أمراض المجتمع ومعوقاته . على أن تكون البداية تكون بتحديد أولويات الميادين التى يعمل فيها المتخصصون فى كافة فروع البحث العلمى الاجتماعى ، ثم تحديد أولويات الموضوعات التى يزمعون القيام ببحثها[٢].

كما برزت هذه القضية فى إطار مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى الذى انعقد فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٩٥، حيث نادى العلماء المشاركون بضرورة إعادة النظر فى أجندة البحوث الاجتماعية التى تجرى فى مصر، على أن تتحدد الأولويات البحثية التى تمليها احتياجات المجتمع المصرى ، وأن يحرص الباحثون على اختيار مشكلات البحوث وموضوعاتها ذات الوزن والدلالة .

وليس من الضرورى أن تكون هناك قائمة جاهزة يستطيع الباحث - بالرجوع إليها - أن يختار المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها . وإنما يقتضى على الباحث أن يشحذ وعيه عند اختيار موضوعات البحث ذات الأولوية لخدمة القضايا القومية ، والاستفادة منها على مستوى المجتمع. واقترح البعض من المشاركين موضوعات يمكن إدراجها كأولويات للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر[٣] . ومن واقع نتائج استطلاع رأى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى الأبعاد والقضايا الأساسية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى - الذى أجريناه

فى أعقاب المؤتمر بناء لما أوصى به المشاركون فيه - فقد استخلصنا أهم القضايا أو الموضوعات التى رأت عينة المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى أنها الأكثر أولوية ؛ كى يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى الخمس سنوات القادمة (منذ البدء فى تطبيق الاستطلاع عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٢) .

وتمثلت هذه القضايا والموضوعات البحثية ذات الأولوية للبحث العلمى الاجتماعى فى : السياسة التعليمية ، ثم قضايا التطرف والإرهاب والعنف ، ثم البطالة، والبحث العلمى والتطور التكنولوجى، تليها تغير القيم الاجتماعية والأخلاقية ، وقضايا الشباب ، وقضايا الطفولة ، والأسرة ، والتنمية ، والبيئة ، والإدمان والتعاطى ، والخصخصة ، والفقر ، والهوية والانتماء ، وقضايا أخرى تقل نسبة ذكرها كأولوية للبحث العلمى الاجتماعى فى إجابات المستطلع رأيهم(٤).

وفى إطار الجامعات المصرية ، ازدادت مراكز البحث العلمى الاجتماعى فى التسعينيات من القرن العشرين ، وتطور دور الجامعة نحو إجراء البحوث التى من شأنها مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مصر. ولم ينحصر إنشاء مراكز الدراسات والبحوث على مستوى جامعات القاهرة ، بل امتد إلى صعيد مصر . فعلى سبيل المثال ، نجد أن جامعة أسيوط رغم تأخر ظهور الدراسات الإنسانية بها ، إلا أن دورها تطور نحو تنمية الدراسات والبحوث الإنسانية لتواجه التحديات الجديدة التى فجرتها جماعات العنف السياسى فى صعيد مصر .

ومن تجليات هذا الدور المتطور للجامعة ، ظهور عدد من مراكز البحوث التى عملت تحت مظلة الجامعة وبتوجيهها ، ومن أهمها فى السنوات الأخيرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة (١٩٨٦) ، ومركز الدراسات والبحوث البيئية (عام ١٩٩١) ، ومركز دراسات المستقبل (عام ١٩٩٤) ، ومركز

بحوث تنمية جنوب الوادى (عام ١٩٩٧) ، وقد صارت جامعة أسيوط - بعد تجربة البحث العلمى فى إطارها - بيت خبرة لتطوير البيئة وتحديث المجتمع بالصعيد . وبالرغم من عدم توافر فلسفة ومفهوم وأهداف تحدد الدور المنوط به تحديث مجتمع تقليدى محافظ كمجتمع الصعيد المصرى ، فإن سجل البحث العلمى نفسه وإنجازاته يمكن أن يقدم مادة علمية يصاغ منها مفهوم متميز للبحث العلمى فى مجتمع يعانى اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. ونستطيع أن نلمس أهداف البحث العلمى فى هذه الجامعة ، والتى تتجه فى أغلبها إلى تطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتعديل بنيتها الثقافية وتجانسها الحضارى ، كما تهتم بقضايا التقدم العلمى والتنمية البشرية من حيث التعليم والصحة وقضايا السكان ورعاية الطفولة ، والنهوض بالمرأة وتحسين مركزها فى البناء الاجتماعى(٥) . هذا بالإضافة إلى ازدياد مراكز البحث التى تتبع مؤسسات أخرى ، بعضها عام ، وبعضها خاص ، وكذلك مراكز فى منظمات غير حكومية (٦).

ومن ثم ، فإن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يشهدها المجتمع المصرى ، تتطلب من العلماء والباحثين المزيد من الخيال العلمى لوضع سيناريوهات مستقبلية . وهو ما يتطلب توافر قاعدة بيانات كاملة تمثل أساس المعلومات التى تتيح وضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وآليات تنفيذها ، وتحديد أجندة البحث العلمى الاجتماعى فى المرحلة القادمة سعيا لتفعيل دور البحث فى المجتمع .

موضوع استطلاع الراى وأهميته والغرض من إجرائه

يعكس هذا الاستطلاع تقدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بقضية

علمية لها أهميتها ومكانتها فى إطار تسليط الضوء على الميادين البحثية المهمة والمجالات الضرورية ، التى قد ينشغل عنها علماء البحث العلمى الاجتماعى بالرغم من وعيهم بأهميتها .

ومن شأن هذا الاستطلاع تحديد الأولويات لما يجب التركيز عليه كموضوعات وقضايا بحثية مهمة من وجهة نظر المتخصصين ، ومن ثم تجنب الاستغراق فى القضايا والموضوعات البحثية الأقل أهمية .

كما يهتم هذا الاستطلاع بإبراز وعى الأكاديميين والمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى بأهمية وضع استراتيجية محددة للبحث العلمى الاجتماعى فى وقتنا الراهن ، والغايات التى يمكن أن تتحقق بناء على تبنى استراتيجية متفق عليها ، والصعوبات التى تحد وتمنع رسم استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

ويركز الاستطلاع أيضا على الجهات والمؤسسات التى يرى المستطلع رأيهم أن مسئولية وضع أجندة للبحث العلمى الاجتماعى تقع عليهم بحكم الموقع أو الدور الذى تشغله وتقوم به هذه الجهات فى الممارسة الوظيفية .

ومما لاشك فيه أن اهتمام هذا الاستطلاع أيضا بتحديد الرؤية الكيفية للمستطلع رأيهم فيما يتعلق بإثارة الاهتمام العام والأكاديمى بخصوص أجندة البحث العلمى الاجتماعى ، وترتيب أولوية القضايا والموضوعات البحثية ، من شأنه تضييق الفجوة بين البحث العلمى الاجتماعى ورسم السياسات واتخاذ القرارات .

كما حرص الاستطلاع على تحديد المستطلع رأيهم لمصادر التمويل التى يمكن أن تساهم فى تمويل البحث العلمى الاجتماعى . وهى كلها أمور جوهرية فى سياق موضوع استطلاع الرأى الأساسى ، ألا وهو أولويات البحث العلمى

الاجتماعى .

وقد وقع اختيارنا على عينة تتسم بالقدرة على تكوين رأى بشأن هذه القضية، والتعبير عن رأيها بشكل محدد وواضح، وبخاصة أن الفترة الزمنية الراهنة هى فترة انتقالية تمر بها مجتمعاتنا سعيا نحو التطوير . كما أن موضوع الاستطلاع يهم بالفعل من بيدهم صنع السياسات البحثية والعلمية واتخاذ القرار ، وبخاصة وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

وصف العينة

تحقيقا للهدف من إجراء استطلاع لرأى عينة من النخبة الأكاديمية والبحثية بشأن أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، حرصنا على تحديد العينة من الجمهور المهتم بمجال موضوع الاستطلاع ، والذى يتسم بمعرفة ميادينه وسياقاته ومهامه .

لذا فقد اهتممنا باستطلاع رأى أساتذة هيئة التدريس بالجامعات المصرية ممن يمارسون البحث العلمى الاجتماعى ، ويهتمون بمجالاته وأولوياته على مستوى جامعات : القاهرة ، والإسكندرية ، وعين شمس ، وطنطا، والمنصورة ، والزقازيق ، والأزهر ، وحلوان ، والمنيا، والمنوفية ، وقناة السويس (الإسماعيلية وبور سعيد) ، وجنوب الوادى (أسيوط وسوهاج وقنا) . وتتضمن الأساتذة فى كليات : الآداب ، والحقوق ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، وما يقابلها من كليات التجارة ، والإعلام ، والخدمة الاجتماعية . بالإضافة إلى معاهد : الدراسات والبحوث التربوية ، والدراسات والبحوث الإحصائية ،

والدراسات والبحوث البيئية ، والدراسات العليا للطفولة * .

ويشمل الاستطلاع أيضا آراء عينة من مديرى مراكز البحوث ونوابهم (خارج الجامعات ، ولا يشترط حصولهم على درجة الأستاذية) . وتتضمن عينة الاستطلاع مفردات من المجلس العربى للطفولة والتنمية ، والمجلس القومى للسكان ، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ومركز دراسات الفنون الشعبية ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ومركز البحوث العربية ، والمركز العربى لاستقلال القضاة ، ومركز طفولة عين شمس ، والمركز الديموجرافى ، والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، والمركز العربى الإسلامى للدراسات ، والمركز العربى للبحوث والإدارة ، ومركز بحوث الرأى العام ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والمركز القومى للأمومة والطفولة ، ومركز تطوير المناهج ، ومركز بحوث الشرطة .

بالإضافة إلى عينة أساتذة مراكز البحوث الحاصلين على الدرجة العلمية الأكاديمية مثل : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومعهد التخطيط القومى ، ومعهد بحوث الإرشاد الزراعى ، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية، ومركز البحوث والدراسات البيئية ، ومعهد الدراسات والبحوث التربوية ، ومركز البحوث التربوية والتنمية ، ومركز تطوير التعليم الجامعى ، ومعهد البحوث والدراسات العربية ، والمركز الديموجرافى ، ومركز الطفولة .

بلغ حجم العينة الكلية المستطلع رأيها ٦٨٣ مفردة . توزعت العينة على مستوى نوع العمل الأكاديمى والبحثى بحكم الموقع الذى يشغله المستطلع رأيه ،

* اعتمدنا فى إحصاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على بيانات المطبوع الصادر من : مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، المجلس الأعلى للجامعات ، ديسمبر ٢٠٠٣ .

أو الدور الذى يقوم به فى ممارسته الوظيفية . فقد شملت العينة ٥٧٥ من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية داخل هذه الجامعات ، بنسبة ٢ر٨٤٪ من عدد المستجيبين على استطلاع الرأى الذى نجريه عن أولويات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

بينما شملت ١٠٨ من مديرى مراكز البحوث ونوابهم والأساتذة الدكاترة بمراكز البحوث (خارج الجامعات) ، منهم ٣٥ مديرا ونائبا من غير الأساتذة بنسبة ١ر٥٪ من العينة الكلية ، ومنهم أيضا ٧٣ أستاذ دكتور بنسبة ٧ر١٠٪ من العينة الكلية .

وراعينا توزيع العينة على مستوى التخصص العلمى. فقد شملت العينة ٥٣٦ مفردة بنسبة ٩ر٧٨٪ من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية . بالإضافة إلى ١٠٣ مفردة بنسبة ٢ر١٥٪ من المتخصصين فى العلوم الطبيعية والرياضية والهندسية والتجارية ، و٢٧ مفردة بنسبة ٤٪ من المتخصصين فى العلوم الإسلامية ، إلى جانب ١٣ مفردة بنسبة ٩ر١٪ من المتخصصين فى علوم أخرى . ولم يتبين التخصص الدقيق لأربع حالات من العينة الكلية .

وفيما يتعلق بالسن ، فقد توزعت العينة على الفئات العمرية المستطلع رأيها، وشملت ٤١٢ مفردة ممن بلغ عمرهم من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة . وتضمنت ١٠٩ مفردة ممن بلغ عمرهم من ٦٠ سنة إلى أقل من ٧٠ سنة . وانخفضت إلى ٩٨ مفردة ممن بلغ عمرهم من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة . ثم ٢١ مفردة ممن بلغ عمرهم ٧٠ سنة فأكثر ، و٨ من المستطلع رأيهم بلغ عمرهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة ، بينما لم يذكر السن ٣٥ مفردة من المستطلع رأيهم .

وهكذا، فإن الجمهور المستطلع رأيه هو جمهور نخبة من الأكاديميين

والباحثين الذين تتوافر لديهم معلومات عن موضوع الاستطلاع .

وقد حرصنا على منهجية الإجراءات العلمية ، ودقة الالتزام بالخطوات المنهجية المتفق عليها عند القيام باستطلاع الرأى وصياغة الأداة ، بحيث تغطى النقاط المحورية المتصلة بموضوع الاستطلاع وتم عرض الإستمارة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين فى العلوم الاجتماعية * ، وتجريب الاستمارة على الأساتذة المساعدين بالمركز من بعض التخصصات (اجتماع ، قانون ، علم نفس ، تربية) .

نتائج الاستطلاع

تتيح لنا نتائج استطلاع رأى عينة من الأكاديميين والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث المصرية استخلاص أبرز ما خلصت إليه آراء المتخصصين فى البحث العلمى الاجتماعى والمهتمين بأجندة البحث العلمى ، بحيث يمكن الإفادة منها ، وعدم إهدار قيمتها العلمية على نحو يضمن الرؤية العلمية المفيدة ، بالإضافة إلى ما حققته الجهود السابقة فى مجال أولويات البحث العلمى الاجتماعى .

المحور الأول : أولويات الميادين والموضوعات البحثية

كشفت النتائج الميدانية لاستطلاع الرأى عن أن أولويات الميادين والموضوعات فى فروع البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة هى أساسا القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقدر واحد . حيث ذكر ٢٣٣ مستطلع رأيه بنسبة ٣٤٫١٪ من العينة الكلية (٦٨٣مجيبا) ، أن الثلاث قضايا لها الأولوية

* ضمت مجموعة المحكمين كلا من : الأستاذة الدكتورة ناهد صالح ، الأستاذة الدكتورة هدى مجاهد ، الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال ، الأستاذ الدكتور أحمد زايد ، الأستاذ الدكتور على ليلة .

نفسها . بينما ذكر ١٩٥ مجيبا بنسبة ٢٨٫٦٪ أن القضايا الاقتصادية هى أهم القضايا التى يجب الاهتمام بها فى البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة .. وأجاب ١٦٨ مستطلع رأيه بنسبة ٢٤٫٦٪ أن القضايا الاجتماعية هى الأهم . وانخفض عدد المجيبين بأن القضايا السياسية هى الأهم ، حيث ذكرها ٨٧ مستطلع رأيه بنسبة ١٢٫٧٪ .

جدول (١)

أهم القضايا التى يجب الاهتمام بها فى البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة وفقا لترتيب الأهمية الأولى

القضية	ك	٪
القضايا الاجتماعية	١٦٨	٢٤٫٦
القضايا الاقتصادية	١٩٥	٢٨٫٦
القضايا السياسية	٨٧	١٢٫٧
لها نفس الأولوية	٢٣٣	٣٤٫١
الإجمالى	٦٨٣	١٠٠

بناء على سؤال أفراد العينة عن أهم القضايا الاجتماعية التى يرى كل منهم ضرورة الاهتمام بها فى البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة ، جاءت مشكلات الشباب كأهم القضايا الاجتماعية فى إجابات ٤٦٩ مستطلع رأيه بنسبة ٦٨٫٧٪ من العينة الكلية .

أما قضية القيم والأخلاقيات ، فقد جاءت فى إجابات ٤٠٩ مستطلع رأيه بنسبة ٦٠٪ تقريبا، ثم السياسة التعليمية التى ذكرها ٣٩٦ مجيبا بنسبة ٥٨٪ ، وذكر ٣٩٤ مجيبا بنسبة ٥٧٫٧ ٪ أن قضايا الفساد فى المجال الاجتماعى هى أهم القضايا الاجتماعية ، ثم مشكلات البيئة التى جاءت فى إجابات ٣٣٤ مستطلع رأيه بنسبة ٤٨٫٩٪ ، ووردت مشكلات الصحة فى إجابات ٣٠٧ مجيبين بنسبة ٤٤٫٩ ٪، وكذلك قضية الأمية . وذكر ٢٦٥ من العينة الكلية بنسبة ٣٨٫٨٪ أن مشكلة الإسكان هى أهم القضايا الاجتماعية ، يليها العنف الاجتماعى ،

وجاءت فى إجابات ٢٥٦ مستطلع رأيه بنسبة ٣٧٫٥ ٪ ، ومشكلات المخدرات بنسبة ٣٦٫٦٪ ، وارتفاع معدلات الجريمة بنسبة ٣٤٪ ، والسياسة الإعلامية بنسبة ٣٠٫٦٪، والسكان بنسبة ٣٠٫٣٪ ، ومشكلات الأسرة بنسبة ٣٠٪ ، وقضايا المرأة بنسبة ٢٥٫٣٪ ، وأخيرا قضايا الطفل ، وجاءت بنسبة ٢٥٫٢٪ .

جدول (٢)

أهم القضايا الاجتماعية التى يجب الاهتمام بها

فى البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة

أهم القضايا الاجتماعية	ك	٪
مشكلات الشباب	٤٦٩	٦٨٫٧
تغير القيم والأخلاقيات	٤٠٩	٥٩٫٩
السياسة التعليمية	٣٩٦	٥٨
قضايا الفساد فى المجال الاجتماعى	٣٩٤	٥٧٫٧
مشكلات البيئة	٣٣٤	٤٨٫٩
مشكلات الصحة	٣٠٧	٤٤٫٩
مشكلة الأمية	٣٠٧	٤٤٫٩
قضية الإسكان	٢٦٥	٣٨٫٨
العنف الاجتماعى	٢٥٦	٣٧٫٥
قضية المخدرات	٢٥٠	٣٦٫٦
ارتفاع معدلات الجريمة	٢٣٢	٣٤
السياسة الإعلامية	٢٠٩	٣٠٫٦
مشكلة زيادة السكان	٢٠٧	٣٠٫٣
مشكلات الأسرة	٢٠٥	٣٠
قضايا المرأة	١٧٣	٢٥٫٣
قضايا الطفل	١٧٢	٢٥٫٢
عدد المستجيبين	٦٨٣	-

تم التنسيب إلى عدد المجيبين ، ويلاحظ أن مجموع النسب يزداد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية ذكر أكثر من قضية اجتماعية .

ويسؤالهم حول تحديد أهم قضيتين من القضايا السابق ذكرها والتى وردت فى إجاباتهم ، تبين أن القضية الاجتماعية الأولى التى يرون ضرورة الاهتمام بها فى البحث العلمى فى السنوات القادمة هى الشباب ، وجاءت فى

إجابات ١٥٠ مجيبا بنسبة ٢ر٢٢٪ . ثم تغير القيم والأخلاقيات ، وظهرت فى إجابات ٩٢ مجيبا بنسبة ٦ر١٣٪، وذكر ٨٣ مستطلع رأيه السياسة التعليمية بنسبة ٣ر١٢٪ ، ثم الصحة ، والأمية ، والسكان ، وقضايا الفساد ، والبيئة ، والعنف الاجتماعى ، والجريمة ، والأسرة ، والإسكان ، وقضايا المرأة ، والسياسة الإعلامية ، وقضية المخدرات، وقضايا الطفل .

أما ثانى أهم القضايا الاجتماعية التى سبق أن اختارها المستطلع رأيهم فقد ذكر ١٠٤ مجيبين بنسبة ٥ر١٥٪ أنها السياسة التعليمية . بينما ذكر ٩٠ من المجيبين بنسبة ٤ر١٣٪ أنها قضايا الفساد فى المجال الاجتماعى ، وأجاب ٨٧ منهم (١٣٪ تقريبا) أنها مشكلات الشباب ، يليها تغير القيم والأخلاقيات التى ذكرها ٦٩ مجيبا بنسبة ٣ر١٠٪ .

وانخفض ذكر بقية القضايا الاجتماعية المهمة كثانى أهم القضايا الاجتماعية .

ولاحظنا أيضا من نتائج الاستطلاع أن قضية المرأة والطفل قد حظيت بمرتبه متأخرة كقضايا اجتماعية ذات أولوية للاهتمام بها فى البحث العلمى الاجتماعى لدى أفراد العينة المستطلع رأيها على مستوى كافة فئاتها التى تعكس تخصصات علمية مختلفة .

هذا فى الوقت الذى شهدت فيه الألفية الجديدة متغيرات جعلت من قضية المرأة – مثلا – من بين أولويات جدول أعمال الحكومة وتأسيس المجلس القومى للمرأة عام ٢٠٠٠ ، وتماثل قضية المرأة كقضية رئيسية على جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدنى [٧] .

ثانيا : القضايا الاقتصادية الاكثر اولوية فى مجال البحث العلمى الاجتماعى

أظهرت نتائج استطلاع الرأى أن عينة الأكاديميين والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث المصرية ترى بغالبية مرتفعة بنسبة ٥ر٨٧٪ من إجمالى عدد المستجيبين (٦٨٢ مفردة) أن قضية البطالة هى أهم القضايا الاقتصادية التى

ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى مصر . وجاءت قضايا الفساد فى المجال الاقتصادى بنسبة ٦١٫٦٪ كأولوية ثانية ، كما وردت قضية الفقر بنسبة ٦٠٪ تقريبا ، وانخفاض الدخل ومعدل الأجور بنسبة ٥١٫٣٪ ، وانخفاض مستوى المعيشة بنسبة ٥١٪ تقريبا ، ووردت أيضا قضية اقتصادية أخرى لها أولوية تالية للقضايا المذكورة مثل التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وتأثير الاتفاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المحلى، والخصخصة والآثار الناجمة عن التحول الاقتصادى ، ودور رجال الأعمال فى التنمية ، ومشكلات البنوك ، وهى قضايا موضحة فى الجدول التالى :

جدول (٣)

أهم القضايا الاقتصادية التى ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة من وجهة نظر أفراد العينة

أهم القضايا الاقتصادية	ك	٪*
البطالة	٥٩٧	٨٧٫٥
الفقر	٤٠٧	٥٩٫٧
انخفاض مستوى المعيشة	٣٤٧	٥٠٫٩
انخفاض الدخل ومعدل الأجور	٣٥٠	٥١٫٣
تأثير الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المحلى	١٧٠	٢٤٫٩
الخصخصة والآثار الناجمة عن التحول الاقتصادى	٢٠٧	٣٠٫٣
دور رجال الأعمال كشريك فى التنمية	١٦٤	٢٤٫٠
مشاكل البنوك	١٢٥	١٨٫٣
قضايا الفساد فى المجال الاقتصادى	٤١٩	٦١٫٦
التنمية الاقتصادية بشكل عام	٣٠٤	٤٤٫٦
تحسين القدرة الشرائية للعملة المحلية	٦	٫٩
قضية الضرائب	٢	٫٣
توظيف الزكاة للمعاونة فى التكافل الاجتماعى	٢	٫٣
رفع معدلات الاستثمار الإنتاجى	٧	١٫٠
التوعية فى مجال الادخار	١	٠٫١
دور المنظمات الأهلية للتنمية	١	٠٫١
عدد المستجيبين	٦٨٢	–
غير مبين	١	٠٫١
العينة الكلية	٦٨٣	–

تم التنسيب إلى عدد المستجيبين .
* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية ذكر أكثر من قضية اقتصادية واحدة .

وعندما سألنا أفراد العينة المستطلع رأيها عن القضية الاقتصادية الأولى التى تعد أهم قضية اقتصادية ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى من القضايا المهمة التى ذكرها كل منهم ، ظهر أن الغالبية حددت قضية البطالة وأكدت عليها ، ثم قضايا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، وانخفاض الدخل ، بالإضافة الى قضايا الفساد فى المجال الاقتصادى .

ويمكننا القول إن القضايا الاقتصادية متماثلة فى أولويتها لدى أفراد العينة من الأكاديميين والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث داخل الجامعات وخارج الجامعات ، وعلى مستوى التخصصات المتعددة أيضا .

ثالثا : القضايا السياسية الاكثر أولوية فى مجال البحث العلمى الاجتماعى

غلب رأى أفراد العينة من الأكاديميين والباحثين فى الجامعات المصرية ومراكز البحوث أن أهم قضية سياسية ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة هى الديمقراطية ، فقد ذكرها ٤٢٦ مستطلع رأيه بنسبة ٦٣٪ تقريبا ، كما ذكر ٣٧٨ مستطلع رأيه بنسبه ٥ر٥٥٪ أنها قضية الانتماء ، تليها قضايا الفساد فى المجال السياسى التى وردت بنسبة ٦ر٥٤٪ ، وتداول السلطة بنسبة ٨ر٥٠٪ ، وممارسة الحقوق السياسية بنسبة ٥ر٥٠٪ ، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل : تعديل الدستور ، ودور المجتمع المدنى ، وقضية السلام ، والعلاقات المصرية العربية والخارجية ، ويوضحها الجدول (٤) .

جدول (٤)

أهم القضايا السياسية

أهم القضايا السياسية	ك	٪*
الانتماء	٣٧٨	٥٥٫٥
ممارسة الحقوق السياسية	٣٤٤	٥٠٫٥
الديمقراطية	٤٢٦	٦٢٫٦
تعديل الدستور	٣٠٠	٤٤٫١
دور المجتمع المدنى	٢٦٥	٣٨٫٩
العلاقات المصرية العربية	١٧٩	٢٦٫٣
العلاقات المصرية الخارجية	١٣١	١٩٫٢
قضية السلام	١٩٨	٢٩٫١
قضايا الفساد فى المجال السياسى	٣٧٢	٥٤٫٦
تداول السلطة	٣٤٦	٥٠٫٨
تفعيل دور الأحزاب	٤	٠٫٦
عدد المستجيبين	٦٨١	–
غير مبين	٢	٠٫٣
العينة الكلية	٦٨٣	

تم التنسيب إلى عدد المستجيبين .

* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية ذكر أكثر من قضية سياسية واحدة .

وبسؤال أفراد العينة عن القضية السياسية الأولى من القضايا المهمة التى اختارها أفراد العينة المستطلع رأيها، ظهرت قضية الانتماء كقضية أكثر أولوية بنسبة ٣١٪ ، تليها الديمقراطية ، ثم ممارسة الحقوق السياسية ، وقضايا الفساد السياسى ، وتداول السلطة ، وتعديل الدستور .

وفى سياق اختيار أفراد العينة للقضية السياسية الأهم ذات المرتبة الثانية ، ظهرت أساسا قضية الديمقراطية ، ثم قضايا الفساد السياسى ، وتعديل الدستور .

ولم يغفل الاستطلاع أهمية تحديد آراء عينة الأكاديميين والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث فيما يتعلق بأولوية أساسيات البحث العلمى الاجتماعى فى مجال النظرية والمنهج والنقد العلمى والأخلاقيات .

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن قضية الأخلاقيات فى مجال البحث العلمى الاجتماعى هى القضية الأكثر أولوية ، حيث وردت فى إجابات ٤٨٥ مستطلع رأيه بنسبة ٤ر٧١٪ من عدد المستجيبين (وتبلغ ٦٧٩ مفردة) .

كما ذكر ٤٧٠ مستطلع رأيه بنسبة ٢ر٦٩٪ أن المنهج هو الأولوية الأساسية للبحث العلمى الاجتماعى ، بينما أجاب ٣٠٤ مفردة بنسبة ٤٥٪ تقريبا أن الأولوية للنقد العلمى ، وذكر ٣٩٪ تقريبا من أفراد العينة أن النظرية لها أولويتها الأساسية فى هذا المجال .

وهى نتائج تؤكد على استمرارية اهتمام المجتمع الأكاديمى بالأساسيات نفسها التى سبق أن اهتم بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عام ١٩٩٥ بعقد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وما حققه من نجاح بإثارة اهتمام المجتمع الأكاديمى بموضوع المؤتمر .

كما اتفقت نتائج الاستطلاع الحالى بهذا الخصوص ، مقارنة بما أسفر عنه استطلاع الرأى الذى نشرنا نتائجه عام ٢٠٠٢ ضمن مطبوعات قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعنوانه "أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : الأبعاد والقضايا السياسية" ، وهو استطلاع للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى . حيث كان هناك شبه إجماع (٣ر٩٦٪) بين عينة الاستطلاع بمواصلة الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، ولكن ورد المنهج كبحث أساسى ينبغى الاهتمام به بنسبة ٧ر٥٣٪ ، ثم الأخلاقيات بنسبة ٥٢٪ تقريبا ، بينما يؤكد استطلاعنا الحالى أن الأكثر أولوية هى الأخلاقيات ، ثم المنهج ، ثم النقد العلمى ، ثم النظرية ، وأخيراً اختيار المشكلة العلمية التى تستحق الدراسة والاهتمام بالنتائج .

وقد عكست نتائج هذا الاستطلاع خبرات المستطلع رأيهم وتخصصاتهم العلمية التى ترجمت اهتماماتهم بشئون المجتمع ، وضرورة وضع مشكلاته وقضاياه فى أولويات البحث العلمى الاجتماعى من أجل صنع مستقبل أفضل . ومن هنا ، نوصى مراكز البحوث فى الجامعات ومراكز البحوث القومية ، والخاصة فى مصر ، بمراعاة مشكلات وقضايا المجتمع على الدوام ، وتوجيه البحوث من أجل طرح حلول لهذه المشكلات والقضايا ، والعمل على تحديد المسائل والموضوعات البحثية التى تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لبلادنا ، مع الاهتمام بالبحوث الأساسية والتأكيد على أهمية دورها فى خدمة البحوث التطبيقية لربط البحث العلمى باحتياجات المجتمع .

المحور الثانى : المعوقات التى تحد من وضع أجندة تحديد أولويات البحث العلمى الاجتماعى

لاتختلف كثيرا المعوقات التى تحد من وضع أجندة تحديد الأولويات عن تلك المعوقات الخاصة بوضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وباستعراض هذه المعوقات نجد أنها :

جدول (٥)

المعوقات التى تحد من وضع أجندة للأولويات

المعوقـــــات	ك	%*
نقص التمويل	٤٩٨	٧٢٫٩
عدم وجود استراتيجية للبحث عموما فى مصر	٤٩١	٧١٫٩
وضع قيود على الموضوعات البحثية	٢٣٣	٣٤٫١
ضعف الكوادر العلمية	٢٤٢	٣٥٫١
ضعف الإدارة العلمية	٢٦٣	٣٨٫٥
عدم الإيمان الكافى بأهمية البحث العلمى	٣٨١	٥٥٫٨
عدم وجود سياسة واضحة للدولة	٣٣٠	٤٨٫٣
عدم وجود تنسيق بين الحكومة والمنظمات الأهلية	٢	٫٣
مجموع المستجيبين	٦٨٣	-

* تزيد النسبة على ١٠٠٪ لاختيار أكثر من بديل .

تتفاوت فى أهميتها ، والتى يمكن ترتيبها وفقا للتالى :

١- نقص التمويل : يمثل نقص التمويل أعلى نسبة (٩ر٧٢٪) بين أفراد العينة ، باعتباره يمثل العائق الأول أمام وضع أجندة ؛ وذلك لأن التمويل يشمل توفير المبالغ والاحتياجات اللازمة لإعداد الباحثين وتأهيلهم ، وتجهيز المعدات والأجهزة الضرورية لإجراء البحث والتطوير وتوفير الأبنية ، والمساندة فى دعم وتنشيط الأبحاث والدراسات العلمية . وبصفة عامة توفير الميزانية الملائمة للبحث العلمى ، خاصة وأن من أهم مؤشرات تقدم الدول هو مقدار ماينفق على البحث والتطوير من الدخل القومى الإجمالى ، وهو الأمر غير المتحقق فى مجتمعنا .

٢ - العائق الثانى هو عدم وجود استراتيچية للبحث عموماً فى مصر ، وقد جاء بنسبة تصل إلى ٩ر٧١٪ ، وهو أمر طبيعى ، إذ إنه لايمكن وضع أچندة للأولويات البحثية دون وجود استراتيچية ، فالأچندة هى التى تترجم مكونات وتفاصيل الاستراتيچية .

٣ - السبب أو العائق الثالث هو عدم الإيمان الكافى بأهمية البحث العلمى ، ويرجع ذلك إلى أن المناخ والثقافة السائدة فى المجتمع لا يعكسا اهتماما ومصداقية بشأن البحث العلمى الاجتماعى على وجه الخصوص . وهذا الأمر لايقتصر فحسب على المناخ السائد فى المجتمع ، وإنما قد يكون سببه أيضا وجود فجوة حادة بين البحث العلمى وصنع القرار .

٤ - يأتى بعد ذلك السبب الخاص بعدم وجود سياسة اجتماعية واضحة للدولة ، إذ جاء بنسبة ٣ر٤٨٪ ، ويترجم هذا السبب الفجوة بين صانع القرار والبحث العلمى ، وذلك بمعنى أنه فى حالة وجود سياسة اجتماعية واضحة للدولة يتخلق دور هام للبحث العلمى ، وذلك أنه إذا كانت السياسة العامة فى مجال ما تعنى مجموع القرارات التى يتخذها صانعو السياسة بغية

تحقيق هدف عام ، فإن نتائج الأبحاث فى هذه الحالة تكون قناة للتواصل مع صانع القرار ؛ لأنها تساعده فى التعرف على المشكلات والقضايا المجتمعية المختلفة وأسبابها وإمكانيات حلها ، مما ييسر له اتخاذ القرار بشأنها ، ورسم السياسات اللازمة .

٥ - يرتبط السببان الخامس والسادس بالعملية البحثية ذاتها ، وقد جاءا بنسب متقاربة ، والسبب الخامس هو ضعف الإدارة العلمية ، وقد حاز على نسبة ٣٨٫٥٪ . وقد يتمثل هذا الضعف فى البيئة الإدارية العلمية فى سوء الإدارة والتنظيم وعدم مواجهة المشكلات الإدارية بصورة تحقق الارتقاء للبحث العلمى وتقدم العلميين نتيجة للبيروقراطية والمشاكل المالية ، وغير ذلك من مشكلات تكاد تواجه معظم الوحدات العلمية .

٦- السبب السادس هو ضعف الكوادر العلمية ، وقد جاء بنسبة ٣٥٫٤٪ ، وقد ينجم هذا الضعف نتيجة عوامل متعددة ، قد يكون من بينها تزايد أعداد الطلبة الجامعيين بصورة كبيرة ، وتغير نمط العلاقة بين الطالب والأستاذ ، والتهاون فى منح الدرجات العلمية كالماچستير والدكتوراه ، والمشكلات المرتبطة بالتعيين والترقية ، وما إلى ذلك من مشكلات كثيرة كان نتاجها ضعف الكوادر العلمية .

٧- يتمثل العامل السابع فى وضع قيود على الموضوعات البحثية ، وقد ظهر بنسبة ٣٤٫١٪ ، وهو ماقد يعنى أشياء كثيرة قد تكون عدم حرية البحث العلمى ، أو عدم توافر المبالغ اللازمة للإنفاق على البحث العلمى ، أو قد تكون البيروقراطية والروتين .

المحور الثالث : اهمية وضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى

يواجه البحث العلمى بعامة ، والبحث العلمى الاجتماعى بخاصة ، عددا من

الإشكاليات وذلك فى دول العالم النامى ، ويمثل وضع استراتيچية تتبناها هذه الدول أولى وأهم هذه الإشكاليات .

وتأتى أهمية وضع للاستراتيچية فى أنها تعكس الأهداف العريضة الأساسية التى تحمل رسالة ما ، كما تتضمن أيضا الوسائل والآليات لتحقيق هذه الرسالة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن وجود استراتيچية يسهم فى وضع أچندة تترجم الرسالة التى تحملها الاستراتيچية فى قضايا أساسية تعكس أولويات البحث العلمى .

ويدرك العاملون فى الحقل العلمى الأكاديمى أهمية وضرورة وضع استراتيچية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وهو ما أكدته النتائج المتعلقة بسؤال فى هذا الخصوص ، إذ بلغت نسبة القائلين بأهمية وضع استراتيچية للبحث العلمى ٩٤٪ من عينة الدراسة ، وذلك فى مقابل نسبة ضئيلة (٦٪) لاترى أهمية لذلك .

مبررات أهمية وضع استراتيجية للبحث العلمى

للتعرف على الأسباب والمبررات التى تؤكد ضرورة وضع استراتيچية للبحث العلمى – من وجهة نظر الأكاديميين – وجد أن هذه المبررات تتمثل فى التالى وفقا لترتيب أهميتها : توضيح الرؤية العلمية بالنسبة للأهداف والموضوعات الاجتماعية ، ثم تحديد أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، ثم الارتقاء بالبحث العلمى الاجتماعى ، فالتنسيق بين الجهات البحثية المختلفة ، وأخيرا ترشيد القرار الخاص بالسياسة الاجتماعية .

الصعوبات التى تواجه وضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى

إن وضع استراتيچية للبحث العلمى الاجتماعى ليس بالأمر الهين اليسير ، رغم أنه مطلب هام وأساسى لدى النخبة الأكاديمية ، إلا أنه يواجه صعوبات عديدة

أشار إليها أفراد العينة ، وتتمثل الصعوبة الأساسية - من وجهة نظر النخبة الأكاديمية محل الدراسة - هى المسائل الاقتصادية ، إذ حصلت على أعلى نسبة (٢٩٫٨٪) . وقد تعنى هذه المشكلة ضعف الإنفاق على البحث العلمى بما يؤثر فى القدرة على وضع استراتيجية شاملة وخطة طويلة المدى ، وهذه المشكلة تكاد تكون مشكلة عامة تعانى منها كل الدول النامية .

وتأتى بعد ذلك مشكلة أخرى هى عدم التنسيق بين الجهات البحثية المختلفة ، وإن كان الفارق كبيرا بين النسبتين ، إذ جاءت هذه المشكلة بنسبة ١٧٫٩٪ . وتعد هذه المشكلة عقبة أساسية تواجه وضع استراتيجية ، إذ إن غياب مثل هذا التنسيق بين الجهات البحثية المختلفة يؤدى إلى إهدار الجهد والمال ، كما يحول دون تراكم الجهد العلمى فى اتجاه رأسى ، بحيث يؤدى إلى إحداث التطور والتقدم .

يأتى بعد ذلك مباشرة الصعوبات الإدارية (١٧٫٤٪) ، وهذه الصعوبة تمثل تحديا رئيسيا أمام وضع استراتيجية ملائمة لاحتمال تصادمها بهذه المعوقات الإدارية التى قد تؤدى إلى فشلها .

وتتمثل الصعوبة الرابعة فى عدم وجود استراتيجية أو سياسات اجتماعية على مستوى الدولة ، وقد جاءت هذه الصعوبة بنسبة ١١٫٤٪ ، وهى أيضا تمثل صعوبة أساسية ؛ وذلك لأن أية استراتيجية تعتمد فى وضع خطوطها العريضة على سياسات الدولة واستراتيجيتها فى المجالات المختلفة ، لذلك يكون من الصعب بناء استراتيجية فى مجال البحث العلمى الاجتماعى دون وجود أساس ترتكز عليه هذه الاستراتيجية .

تأتى بعد ذلك الصعوبة الخاصة بالمفاهيم السائدة والمنتشرة ، وهى عدم الاعتقاد بفائدة البحث العلمى الاجتماعى ؛ وربما يكون سبب ذلك الإغراق

فى البحوث الأكاديمية والبعد عن البحوث التطبيقية أو البحوث الموجهة للفعل action research ، والتى يكون لها مردود واضح على الأفراد والمجتمعات ، وقد جاءت هذه الصعوبة بنسبة ٣ر١٠٪ .

إلى جانب ماسبق ، هناك صعوبات ثلاث تقاربت فى نسب ورودها ، وهى : نقص المعلومات (٨ر٦٪) ، واختلاف الأولويات بين الباحثين لاختلاف التخصص (٥ر٦٪) ، وعدم إطلاق الحرية للبحث العلمى (٣ر٦٪) . وتمثل أولى هذه الصعوبات – وهى نقص المعلومات – صعوبة هامة رغم ضآلة النسب بشأنها ، وهذه الصعوبة لاتقتصر على نقص البيانات فحسب ، بل تضاربها وعدم دقتها أيضا . ومن المعروف أن توافر البيانات حول موضوع أو قضية ما يمثل الأساس الذى تعتمد عليه الاستراتيجية كنقطة انطلاق .

ويمثل اختلاف الأولويات بين الباحثين لاختلاف التخصص عقبة أخرى ، وإن كان يمكن التجاوز عن هذه الاختلافات عند وضع الاستراتيجية بتضمين الأساسيات فى كل تخصص على قدر الإمكان . وأيضا يمثل عدم إطلاق الحرية للبحث العلمى إشكالية أخرى ، وهذه الإشكالية ترتبط أيضا بالسياسات العامة للدولة . وفى النهاية فقد أفاد البعض بأنه لاتوجد صعوبات ، وإن تدنت هذه النسبة بحيث لم تحقق سوى نسبة ٨ر١٪ .

المحور الرابع : كيفية إثارة الاهتمام بوضع أجندة البحث العلمى الاجتماعى

بالرغم من تفاقم مشكلات البحث العلمى بشكل عام فى مصر منذ سنوات ، فإن إثارة قضية البحث العلمى ومشكلاته قد أخذت اهتماماً كبير فى الآونة الأخيرة منذ وضعها على أجنده اهتمامات النخبة السياسية .

١ - كيفية إثارة اهتمام الاكاديميين لوضع الأجندة

فى إطار الاهتمام بأجندة البحث العلمى الاجتماعى ، حرصنا على توجيه سؤال

عن كيفية إثارة هذا الاهتمام لدى الأكاديميين ، وتبين نتائج الاستطلاع أن التفاعل بين المراكز البحثية المختلفة هو أكثر الوسائل إثارة لاهتمام الأكاديميين بالقضايا والموضوعات الخاصة بوضع أجندة البحث العلمي الاجتماعي ، حيث ذكره أفراد العينة بنسبة ٧٨٫٤٪ منهم ، تلاه في الأهمية عقد الندوات أو المؤتمرات حول هذه القضايا بنسبة بلغت ٦٧٫٧٪ ، وكانت أقل وسيلة لإثارة الاهتمام هي توفير التمويل اللازم للبحث العلمي بنسبة لم تتعد ١٫٢٪ من عينة الدراسة ، ويوضح الجدول التالي بالتفصيل استجابات أفراد العينة حول هذا الموضوع .

جدول (٦)

كيفية إثارة اهتمام الأكاديميين بالقضايا والموضوعات الخاصة

بوضع أجندة البحث العلمي الاجتماعي

البند	ك	٪*
وسائل الإعلام	٢٩٧	٥٨٫٢
عقد الندوات أو المؤتمرات حولها	٤٦٢	٦٧٫٧
التفاعل بين المراكز البحثية المختلفة	٥٣٥	٧٨٫٤
نشر الثقة بنتائج البحوث الاجتماعية	٢٦	٣٫٨
أن تثار قضية البحث العلمي كقضية قومية تسهم في تحديث مصر	٢٣	٣٫٤
أن يقدر الأكاديميون التقدير المادي المناسب للتفرغ للبحث	٢٣	٣٫٤
توفير التمويل اللازم للبحث العلمي	٨	١٫٢
أن يرى الأكاديميون أن نتائج بحوثهم لها مردود واقعي بالاهتمام بالنتائج والتوصيات وتنفيذها	٢٧	٤٫٠
عدد المستجيبين	٦٨٢	–
غير مبين	١	٠٫١
العينة الكلية	٦٨٣	

تم التنسيب إلى عدد المستجيبين في كل تخصص على حدة بعد حذف غير مبين .
* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية اختيار أكثر من بديل .

وبدراسة الجدول يتضح أن الاستجابات جاءت متفقة مع طبيعة الفكر الأكاديمي الذي يقدر قيمة الحوار والتفاعل بين أصحاب التخصص لإثراء هذا

التخصص ، حيث يعرف الأكاديميون جيداً أهمية الحوار وتبادل الخبرات فى إثراء البحث العلمى ، وبالتالى فى التوصل إلى حلول ناجحة لمشاكل المجتمع تنبع من تفاعل العقول العلمية للحصول على الرأى السليم ، وما يؤكد هذا أن التمويل حصل على أقل استجابة من قبل هؤلاء الأكاديميين ، بالرغم من تواضع التمويل الخاص بالبحث العلمى ، وتواضع الحالة الاقتصادية للأكاديميين فى مصر مقارنة بقرنائهم فى الدول الأخرى .

٢ - كيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بوضع الأجندة

يشكل البحث العلمى الاجتماعى أهمية خاصة لدى أجهزة الدولة المختلفة التى تدرك أهميته فى حل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى دفع عجلة التنمية إلى الأمام أو إبطائها بفعل هذه المشكلات ، لذلك حرصنا على توجيه سؤال لأفراد العينة عن كيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بالقضايا والموضوعات الخاصة بوضع أجندة البحث العلمى الاجتماعى . وجاءت الاستجابات موضحة أن أكثر وسيلة يمكن بها إثارة اهتمام أجهزة الدولة هى إقامة قنوات اتصال دائم ومباشر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمى بنسبة بلغت ٧٦٫٢٪ من أفراد العينة ، تلاها فى الأهمية إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والتطبيقية والتنفيذية والتشريعية بنسبة ٦٤٫٢٪ من إجمالى عينة الاستطلاع ، ثم تأتى وسائل الإعلام فى المقام الثالث بنسبة ٥٥٫٢٪ ، وكانت أقل وسيلة إثارة لاهتمام رجال الدولة فى رأى أفراد العينة هى الاهتمام بالعاملين فى مجال البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ، حيث ذكرها ٤٫٧٪ من إجمالى عينة الاستطلاع .

جدول (٧)

يوضح كيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بالقضايا

أو الموضوعات الخاصة بوضع أجندة البحث العلمى الاجتماعى

البند	ك	٪*
وسائل الإعلام	٣٧٦	٥٥ر٢
عقد الندوات أو المؤتمرات حولها	٣٥٨	٥٢ر٦
إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والمؤسسات التطبيقية	٤٣٨	٦٤ر٣
إقامة قنوات اتصال دائم ومباشر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمى	٥١٩	٧٦ر٢
الاهتمام برجال البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث	٣٢	٤ر٧
عدد المستجيبين	٦٨١	–
غير مبين	٢	٣ر
العينة الكلية	٦٨٣	

تم التنسيب إلى عدد المستجيبين بعد حذف غير مبين .

* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية اختيار أكثر من بديل .

وتوضح الاستجابات أهمية التفاعل بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمى ، حيث تحتاج أجهزة الدولة إلى الاطلاع على نتائج البحوث الخاصة بمشكلات وقضايا المجتمع للاستفادة منها فى وضع السياسات الخاصة بالتغلب على هذه المشكلات ، وهذا يعكس التأكيد على أهمية العلم ودوره فى التفاعل مع قضايا الوطن ومشكلاته ودأبه المستمر على البحث عن حلول لهذه المشكلات من أجل صالح الوطن وتنمية موارده البشرية . ويؤكد ذلك ارتفاع الاستجابة على بند إقامة حوار بين المؤسسات العلمية الاجتماعية والتطبيقية والتنفيذية والتشريعية ، حيث يؤكد ذلك على أهمية التوافق بين هذه الجهات جميعها من أجل الصالح العام .

حرص فريق الاستطلاع على توجيه سؤالين خاصين بتمويل البحث العلمى للوقوف على اقتراحات عينة البحث ، واختيارهم لمصادر التمويل ، ولماذا اختاروا هذه المصادر بالتحديد .

وقد أوضحت نتائج هذا الاستطلاع المصادر التى يمكن أن تساهم فى تمويل البحث العلمى الاجتماعى لدى أفراد العينة ، هى الدولة - أساسا - بنسبة بلغت ٧ر٨٢٪ من إجمالى العينة ، تليها الهيئات والمؤسسات المستفيدة من البحث العلمى بنسبة ٣ر٧٠٪ من إجمالى العينة ، ثم القطاع الخاص ١ر٦٧٪ . أما الأحزاب والمجتمع ككل ، والتمويل العربى الأجنبى غير المشروط ، فقد حصلت على أقل الاستجابات بنسب تراوحت بين ١ر٪ و٩٪ .

من هنا يمكننا القول أن العاملين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مصر يفضلون تمويل الجهات التابعة للدولة أكثر من الجهات الأجنبية ؛ حتى يتمتعوا بحرية البحث وعدم خضوعهم لشروط التمويل الأجنبى التى تكون مجحفة فى كثير من الأحيان ، مما يجعل الباحث يعمل بشكل يتنافى مع حيادية وموضوعية الباحث العلمى الملتزم . وتأخذ استجابة رجال الأعمال والهيئات المستفيدة من نتائج البحث نسبة عالية تبلغ ١ر٥٥٪ ، وربما يرجع ذلك لإيمان النخبة العلمية بضرورة التعاون بين الدولة والقطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى ، وهذا اتجاه سائد فى الدول المتقدمة والدول النامية التى تسعى إلى اللحاق بقطار التقدم الغربى . ويشير الجدول إلى اختفاء دور الأحزاب تقريبا فى هذا المجال ؛ وربما يرجع ذلك لعدم شعور النخبة العلمية بدور الأحزاب على المستوى السياسى ، وبالتالى فلن يكون لها دور على مستوى البحث العلمى .

ويسؤال أفراد العينة عن أسباب اختيارهم لجهة معينة من جهات التمويل دون جهة أخرى ، تبين أن الأسباب تعددت وفقا لتعدد جهات التمويل ، ويوضح الجدول التالى هذه الأسباب .

جدول (٨)

أسباب اختيار أفراد العينة لجهات التمويل المختلفة

الأسبـاب	ك	٪*
لأن الدولة هى المهمة والمسئولة ولديها الإمكانات المادية	١٤٤	٢٤ر٧
تأكيد أهمية مشاركة كل الجهات لتشجيع ودعم البحث العلمى	١٠١	١٧ر٣
لأن العائد يخص الجهة المستفيدة من البحث	١٢٩	٢٢ر١
لزيادة دور المنظمات الدولية فى إطار العولمة	٢٧	٤ر٦
للدور المتزايد للمجتمع المدنى بما فيه من رجال أعمال وقطاع خاص	٦٤	١١ر٠
لأن التمويل العربى يحول دون فرض التمويل الأجنبى لأدواته ومنهجه	٤٨	٨ر٢
رفض التمويل الأجنبى لعدم التعرض لأى ضغوط تؤثر على نتائج البحث	٣٧	٦ر٣
لأن الجهات الخاصة تكون مغرضة فى أهدافها من وراء البحث	١٩	٣ر٣
لايوجد مايسمى بالتمويل العربى الآن	٥	٠ر٩
أخرى	٣١	٥ر٣
عدد المستجيبين	٥٨٣	–
غير مبين	١٠٠	١٤ر٦
المجموع	٦٨٣	

تم التنسيب إلى عدد المستجيبين فى كل تخصص على حدة بعد حذف غير مبين .

* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لأن بعض الأفراد ذكروا أكثر من بديل .

إن اختيار الدولة كأهم مصدر لتمويل البحث العلمى الاجتماعى يرجع إلى أن ٢٤ر٧٪ من العينة يرون أنها المسئولة عن ذلك لأنه تتوافر لها الإمكانات لهذا التمويل . أما لماذا اختار بعض أفراد العينة أن يمول البحث العلمى الجهة المستفيدة من نتائجه ، فيرجع ذلك إلى قناعة ٢٢ر١٪ من أفراد العينة بأن عائد هذه البحوث يخص هذه الجهة ، وبالتالى يكون لزاما عليها أن تموله . أما من ذكروا أن السبب هو أن كل الجهات المعنية يجب أن تشجع وتدعم البحث العلمى ، فقد بلغت نسبتهم ١٧ر٣٪ ؛ وذلك لاقتناعهم بأن البحث العلمى

الاجتماعى لا يفيد جهة معينة ، وإنما يستفيد منه كافة جهات ومؤسسات المجتمع .

ويتضح من نتائج الاستطلاع أن قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى من القضايا المهمة التى تشغل فكر المشتغلين بهذا الحقل أن جهات التمويل المقترحة تركزت حول الجهات المحلية ، سواء كانت الدولة أو رجال الأعمال أو المجتمع المدنى ، أما الجهات الأخرى (الأجنبية ، والدولية ، والعربية) ، فقد جاءت الاستجابات عليها بسيطة . وهذا يعكس وعى القائمين على البحث العلمى فى مصر بضرورة استقلاله عن أى ضغوط من شأنها أن تؤثر فى موضوعيته وحياده العلمى الذى يؤكد مصداقيته .

الخلاصة

يعد البحث العلمى إحدى أهم الأدوات المحققة للتقدم والتنمية ، فالعلم وتطبيقاته والبحث العلمى ونتائجه هما قاطرة التنمية ، بحيث يؤدى تواجدهما إلى تقدم المجتمعات ، وغيابهما إلى تخلفها . ومن ثم فقد أصبح البحث العلمى مطلبا أساسيا تسعى إليه كافة الدول لمواجهة تحديات العصر فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوچية على حد سواء ، فى عالم تسيطر عليه المنافسة وقوى العولمة .

وخيار البحث العلمى والسير فى دروبه ليس بالأمر اليسير ، وإنما تعتريه إشكاليات كثيرة يدركها المشتغلون بالعلم والبحث ، كما تدركها الحكومات والأجهزة التنفيذية المسئولة . ونحن فى مجتمعنا نواجه هذه الإشكاليات التى تحيط بقضية البحث العلمى ، والتى تنامى الاهتمام بها فى الآونة الأخيرة .

ولم يقتصر الاهتمام بالبحث العلمى على الأكاديميين والمسئولين ، وإنما شارك الإعلام أيضا فى هذا الاهتمام ، ذلك أنه بمراجعة ما تناولته الصحافة

بخصوص قضية البحث العلمى ، لوحظ كثافة لهذا التناول من جانب الصحف القومية والحزبية والمستقلة على حد سواء . وبتحليل ما نشر بعينة من هذه الصحف فى الفترة من نوفمبر ٢٠٠٤ حتى مارس ٢٠٠٥ ، وجد أنها قد تناولت العديد من الإشكاليات المرتبطة بقضية البحث العلمى فى مصر ، ومن ذلك - على سبيل المثال - أهمية وضع استراتيچية وخريطة للبحث العلمى ، وتمويل البحث العلمى ، والاهتمام بالعنصر البشرى من باحثين وعلماء لوقف نزيف الهجرة إلى الخارج ، وإعادة هيكلة المراكز البحثية ، وأخلاقيات البحث العلمى ، وربط البحوث وخطط التنمية ، والمعوقات التى تواجه البحث العلمى ، ووضع سيناريوهات وبدائل لحل المشكلات التى تواجه البحث العلمى .

ولم يتخلف المركز - باعتباره المؤسسة القومية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر - عن هذا الركب ، والاهتمام بقضية البحث العلمى ، والتى سبق له تناول بعض أبعادها فى دراسات متنوعة سابقة ، لذلك سارع بإجراء استطلاع لرأى الأكاديميين فى قضية تشغل اهتمامهم ، ألا وهى أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، وما يرتبط بهذه القضية من إشكاليات عديدة ، من بينها وضع استراتيچية للبحث العلمى ، ووضع أجندة لأولويات المجالات والموضوعات البحثية . هذا إلى جانب قضايا أخرى ، مثل قضية التمويل ومصادره ، وكيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بالموضوعات الخاصة بالأچندة ، وموضوعات تتعلق بالعملية البحثية ذاتها فى مجال النظرية والمنهج والنقد العلمى والأخلاقيات .

وقد أسفرت نتائج الاستطلاع عن التالى :

أولا - بالنسبة لأولويات المجالات البحثية : أفاد ثلث العينة بأن المجالات الثلاثة - الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية - تتساوى فى الأهمية . وقد اختلف ثلثا العينة فى تحديد هذه الأولوية ، وقد اقتربت نسبة من أجابوا بأن

الأولوية يجب أن تكون للمجال الاقتصادى (٦ر٢٨٪) ، والمجال الاجتماعى (٦ر٢٤٪)، وانخفضت نسبة من أجابوا بالمجال السياسى إلى حوالى النصف (٧ر١٢٪) .

ثانيا - بالنسبة للأولوية فى القضايا الاجتماعية : لوحظ تعدد القضايا وارتفاع نسبتها بشكل لافت للنظر ، وقد حصلت قضايا الشباب على أعلى نسبة (٧ر٦٨٪) ، يليها قضية القيم والأخلاق (٦٠٪) ، ثم قضايا التعليم (٥٨٪) ، فقضايا الفساد (٧ر٥٧٪) ، ثم مشكلات البيئة (٩ر٤٨٪)، ومشكلات الرعاية الصحية والأمية ، وحازت كل منهما على نسبة ٩ر٤٤٪ ، ومشكلة الإسكان (٨ر٣٨٪) ، والعنف الاجتماعى (٥ر٣٧٪) ، والمخدرات (٦ر٣٦٪) . كما وردت مشاكل أخرى بنسب أقل ، رغم حصولها أيضا على نسبة عالية نسبيا ، كمشكلات الأسرة ، وقضايا المرأة والطفل .

ثالثا - بالنسبة للأولوية فى القضايا الاقتصادية : حصلت القضايا الاقتصادية على نسبة عالية بين الأكاديميين ، واحتلت قضية البطالة المرتبة الأولى كأهم قضية لها الأولوية ، ومن ثم ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، إذ حققت ٥ر٨٧٪ ، يليها قضايا الفساد الاقتصادى وذكرت بنسبة ٦ر٦١٪ ، ثم الفقر بنسبة ٦٠٪ ، وانخفاض الدخل ومعدل الأجور ٣ر٥١٪ ، وانخفاض مستوى المعيشة ٥٠٪ ، والتنمية الاقتصادية بشكل عام ٦ر٤٤٪ . كما ذكرت قضايا أخرى بنسب أقل ، مثل : تأثير الاتفاقيات الدولية على الاقتصاد المحلى ، وآثار تطبيق سياسة الخصخصة ، والضرائب ومشاكل البنوك .

رابعا - الأولوية فى القضايا السياسية : حصلت قضية الديمقراطية على الأهمية الأولى بين كافة القضايا السياسية ، إذ حققت نسبة ٦٣٪ ، تليها

قضية الانتماء ٥ر٥٥٪ ، ثم قضايا الفساد السياسى ٦ر٥٤٪ ، وتداول السلطة ٨ر٥٠٪ ، ومباشرة الحقوق السياسية ٥ر٥٠٪ . كما جاءت قضايا أخرى بنسب بسيطة ، مثل : تعديل الدستور ، والعلاقات بالعالم الخارجى ، وأهمية تصاعد دور المجتمع المدنى .

ويشير ما سبق إلى التأكيد على أهمية قضية الديمقراطية كموضوع سياسى أولى بالدراسة والبحث ، خاصة إذا أضفنا إليها قضايا أخرى ذكرت بنسب مرتفعة ، كتداول السلطة ومباشرة الحقوق السياسية ، إذ هما فى واقع الأمر أحد أوجه قضية الديمقراطية .

خامسا - أولوية أساسيات البحث العلمى الاجتماعى : حصلت قضية الأخلاقيات على الأولوية الأولى ، إذ جاءت بنسبة تصل إلى ٤ر٧١٪ ، تليها قضايا المنهج بنسبة ٢ر٦٩٪ ، ثم النقد العلمى بنسبة ٨ر٤٤٪ ، وأخيرا قضايا النظرية (٩ر٣٨٪) .

سادسا- المعوقات أمام وضع أجندة للأولويات : اتفق الأكاديميون على أن هذه المعوقات تتمثل فى نقص التمويل أساسا(٩ر٧٢٪) ، وعدم وجود استراتيچية للبحث (٩ر٧١٪) ، ثم عدم الإيمان بأهمية البحث العلمى (٨ر٥٥٪)، ثم عدم وجود سياسة اجتماعية واضحة للدولة (٣ر٤٨٪). كما تظهر معوقات أخرى بنسب أقل، مثل ضعف الإدارة والكوادر العلمية ، ووضع قيود على الموضوعات البحثية .

سابعا - أهمية وضع استراتيچية علمية : اتفقت الغالبية العظمى من أفراد العينة على أهمية وضع استراتيچية علمية (٦ر٩٣٪) ، وذلك على اختلاف مواقعهم المهنية وتخصصاتهم . وتتمثل أسباب أهمية وضع استراتيچية علمية وفقا لأهمية هذه الأسباب - من وجهة نظرهم - فى توضيح الرؤية العلمية بالنسبة للأهداف والموضوعات الاجتماعية ، ثم تحديد أولويات البحث العلمى

الاجتماعى والارتقاء به ، والتنسيق بين الجهات البحثية المختلفة وترشيد القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية .

أما الصعوبات التى تواجه وضع استراتيچية للبحث العلمى ، فأهمها : الصعوبات الاقتصادية ، وعدم التنسيق بين الجهات البحثية المختلفة ، والصعوبات الإدارية ، وعدم وجود استراتيچية على مستوى الدولة ، وعدم الاعتقاد بفائدة البحث العلمى الاجتماعى ، ثم اختلاف الأولويات بين الباحثين لاختلاف التخصص ، ونقص البيانات والمعلومات ، وذلك وفقا لورود تكرارها من جانب أفراد العينة .

ثامنا – كيفية إثارة الاهتمام بوضع أچندة للبحث العلمى وذلك لدى الأكاديميين من جهة ، وأجهزة الدولة من جهة أخرى : فبالنسبة للأكاديميين ، اتفق على أن يكون ذلك من خلال وسائل الإعلام أولا (٣ر٩٢٪) ، ثم عقد المؤتمرات والندوات (٢ر٦٩٪) ، ثم إثارة التفاعل بين الجهات البحثية المختلفة (٥ر٦١٪) . كذلك وردت بعض الوسائل الأخرى ، مثل : توفير التمويل ، ونشر الثقة فى نتائج البحوث العلمية ، وما إلى ذلك من قنوات لم تحصل إلا على نسب ضئيلة للغاية . أما نشر هذا الاهتمام لدى أجهزة الدولة ، فكان من خلال إقامة قنوات اتصال دائم ومباشر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمى (٢ر٧٦٪) ، يليه إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والتطبيقية والتنفيذية والتشريعية (٣ر٦٤٪) . ثم وسائل الإعلام (٢ر٥٥٪) ، وعقد المؤتمرات والندوات حول قضية البحث العلمى (٦ر٥٢٪) .

تاسعا – تمويل البحث العلمى : يمثل التمويل إحدى المشكلات الكبرى فى مواجهة تقدم البحث العلمى ومصادر هذا التمويل . وبالتعرف على رأى عينة الدراسة تعددت هذه المصادر ، وكانت وفقا لترتيب أهميتها الدولة أولا (٧ر٨٢٪)،

ثم الهيئات المستفيدة من نتائج الأبحاث (٣ر٧٠٪) ، ثم القطاع الخاص (١ر٦٧٪) ، ثم رجال الأعمال (١ر٥٥٪) ، ثم المنظمات والهيئات الدولية (٤٩٪) ، والتمويل العربى (٦ر٣٧٪) ، والقطاع الأهلى (٧ر٣٣٪) ، ثم التمويل الأجنبى (١ر٢٠٪) ، كما أجاب البعض بأن يكون التمويل من أى مصدر أجنبى أو عربى على ألا يكون مشروطا .

المراجـع

١ - حبيش ، على على ، الإنسان المصرى والموجة الثالثة ، ندوة *الإنسان المصرى وتحديات المستقبل* ، الإسكندرية ، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، ٣٠ أغسطس - ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١٠-١٣ .

الحكيم ، علا ، وآخرون ، مصر وتحديات المستقبل ، قطاع البحث العلمى والتكنولوچيا وتحدياته، دائرة حوار . القاهرة ، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط* ، مج ١١ ، ع ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ٢١٤- ٢١٧ .

البنك الدولى ، *بناء مجتمعات المعرفة ، اتجاهات فى التطوير* . القاهرة ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٦ - ٩ .

٢ - عويس ، سيد ، تقرير *لجنة السياسة العلمية للمركز* ، ملخص واف لمناقشات لجنة الخبراء . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٩ ، ص ص ٢٣-٢٧ و ٤٥ و ٥١ .

٣ - صالح ، ناهد (تحرير) ، مؤتمر *أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى* . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ص ٤٣ و٩١-١٠٠ و ١٧٦- ١٧٨ و ٥٧٥-٥٩٧ .

٤ - خليل ، نجوى ؛ طه ، هند ، *أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى* ، الأبعاد والقضايا الأساسية ، استطلاع لرأى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٧٧-٧٩ .

٥ - منصور ، محمد إبراهيم ، *البحث العلمى فى مجتمع تقليدى محافظ* : تجربة جامعة أسيوط ، مجلة الفكر العربى ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، خريف ١٩٩٩ ، ع ٩٨ ، ص ص ٦٥-٧١.

٦ - الحكيم ، علا ، المصدر السابق نفسه ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

٧ - العامرى ، سلوى ، تمكين *المرأة* ، جمهورية مصر العربية ، فى : أمانى قنديل : التقرير السنوى الرابع للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥٥ .

٨ - تقرير التنمية البشرية U. N. D. P. ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٨٠-١٨٢ .

Abstract

PRIORITIES OF THE SCIENTIFIC SOCIAL RESEARCH

An Opinion Poll of the Elite

Nagwa Khalil

An opinion poll about the priorities of the scientific social research, is one of the important issues in the framework of activating the role of scientific social research in the society. The sample consisted of 683 university professors and research centers professors and directors.

Results showed that the priority of the research fields should be for the economic, social, and political fields respectively

The issue of unemployment was the most important economic issue, and so was all the issues of youth on the social level. Democracry was the most important political issue.

Moreover, results also accentuated the necessity of having strategy for scientific research, while laying the burden of financing the reseach mainly on the state.

الاتجاهات إزاء كفاءة وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة تعاطى المواد النفسية *

ياسر السيد **

موضوع الدراسة و أهميتها

موضوع الدراسة هو استكشاف طبيعة الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات التى تعرضها وسائل الإعلام فى مواجهة ظاهرة تعاطى المواد النفسية ، مدفوعة فى ذلك بعدد من الاعتبارات النظرية والبحثية ، تمثلت فى الآتى :

١ - إن مشكلة التعاطى مشكلة اجتماعية فى المقام الأول ، لها آثارها السلبية والخطيرة على الفرد والمجتمع على حد سواء ، وهو ما يجعل من الكشف عن أبعادها إحدى الأولويات الهامة للباحثين ، خاصة أولئك المنتمين إلى مجتمعات نامية مثل مجتمعنا .

٢ - من خلال استكشاف طبيعة الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ، يمكن توظيف هذه المعلومات فى تصميم برامج لتغيير الاتجاهات إزاء هذه الظاهرة .

٣ - تحاول الدراسة الكشف عن العلاقة بين طبيعة الاتجاه وبعض الأبعاد النفسية التى قد تؤثر فى فعالية المعالجات الإعلامية لتعاطى المواد النفسية .

* ملخص رسالة ماجستير، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

** باحث ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلدالثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

٤- استقراء حدود التباين بين قطاعات مختلفة من الجمهور ؛ لبيان مدى كفاءة المعالجات الإعلامية لتعاطى المواد النفسية الموجهة إليهم .

وتنطلق أهمية الدراسة من خلال ما تطرحه الأبحاث و الكتابات النظرية إلى إشكالية دور وتأثير وسائل الإعلام ، كإحدى الآليات الوقائية الهامة التى يتم الاعتماد عليها ، خصوصا فى الوقاية من الدرجة الأولى من تعاطى المواد النفسية . فمن ناحية أشارت بعض الدراسات و الكتابات النظرية إلى محدودية هذا التأثير ، بحيث تشير إلى إمكانية تأثير بعض الوسائل دون الأخرى ، أو أن يكون التأثير لمدة قصيرة مقارنة بالتأثير طويل المدى . وأكد بعضها الآخر التأثير الفعال لوسائل الإعلام للوقاية من تعاطى المواد النفسية . بينما ذهبت دراسات – تمثل الاتجاه الثالث – إلى انتفاء التأثير ، سواء كان إيجابيا ، أو سلبيا.

على المستوى العالمى ، نجد أن ثمة ندرة فى الدراسات التى ترمى للكشف عن المتغيرات النفسية و الاجتماعية التى قد تسهم بجهد فى تفسير التأثير الإعلامى واتجاهه ، فضلا عن أننا لو تأملنا تلك الدراسات نجد أنها تولى اهتمامها الرئيسى للحملات الإعلامية ، والقيام ببعض القياسات القبلية والبعدية لجمهور هذه الدراسات على معدلات التعاطى ، حيث يكون الكشف عن التأثير الفعال من خلال نسب الإقلاع التى تظهر في القياسات البعدية ، دون الالتفات إلى أهمية الكشف عن اتجاهات الجمهور لتلك الرؤى الإعلامية . أما على المستوى المحلى ، فتكشف الصورة العامة قصوراً شديداً فى دراسة الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ، وضعفاً واضحاً فى الاهتمام بتناول الظاهرة ، واقتصر اهتمام الدراسات على بيان دور وسائل الإعلام كمصدر من مصادر التعرض لثقافة المواد النفسية .

من خلال ما سبق طرحه ، يتضح أن ثمة رؤية غير واضحة للتأثير

الإعلامى فى تشكيل الاتجاه إزاء ظاهرة تعاطى المواد النفسية ، ومحدودية دور البرامج الإعلامية أو التربوية المدرسية لبيان كيفية التعامل مع المواد النفسية فقط ، دون تشكيل اتجاه إزاءها ، على الرغم من أن أهدافها جميعا ترمى إلى خلق توجه إيجابى عام نحو الوقاية من ظاهرة تعاطى المواد النفسية . من هنا تكمن أهمية دراسة الاتجاه إزاء المعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ؛ لما للإعلام من دور هام فى استراتيجيات الوقاية الحد من هذه الظاهرة .

تساؤلات الدراسة

١ - ما طبيعة اتجاهات جمهور عينة البحث - بتصنيفاته المختلفة - للمعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ؟

٢ - ما طبيعة الارتباط بين مقياس الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية والمحددات النفسية المختلفة ؟

٣ - هل هناك فروق بين عينتى الاعتماد والضابطة على مقاييس الدراسة المختلفة ؟

٤ - ما طبيعة العلاقة بين مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (السماع أو الرؤية) والاتجاه إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية ؟

٥ - هل هناك فروق بين مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (الإعلام ، مصادر أخرى) والاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية ؟

٦ - ما طبيعة العلاقة بين التعاطى التجريبى و الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية ؟

٧ - ما المكونات العاملية لمقياس الاتجاهات لدى عينة الطلبة (تلاميذ المدارس ، طلبة الجامعة) ؟

الدراسات السابقة

قام الباحث بعرض و تحليل الدراسات السابقة مقسما إياها إلى قسمين رئيسيين : أولهما البحوث والدراسات التى تناولت موضوع البحث بشكل غير مباشر ، وتضمن ثلاثة أجزاء ، تناولت تأثير الإعلام وفعاليته على بعض القضايا الاجتماعية ، ثم البحوث التى اهتمت بالمعلومات كجانب وقائى وعلاجى ، فبحوث تقييم البرامج التربوية الوقائية . وثانيهما البحوث التى تناولت الموضوع بشكل مباشر . وتكون هذا القسم من ثلاثة أجزاء أيضا ، وهى : دور الإعلان كجانب وقائى ، ثم تقييم الحملات التليفزيونية ، فدراسات تحليل المضمون للمادة الإعلامية .

وأسفر العرض عن بعض الملاحظات على تلك الدراسات ، نوردها فيما يلى :

١ – معظم الدراسات كانت موجهة للتلاميذ و طلاب الجامعات فى شكل برامج تربوية وقائية أو إعلانات تجارية .

٢ – انصبّ تركيز معظم الدراسات والبرامج الوقائية على الكحوليات ثم التدخين مقارنة بالمواد النفسية الأخرى .

٣ – كان الاعتماد فى وسائل الإعلام يرتكز على التليفزيون فى تناول موضوع الوقاية من تعاطى المواد النفسية أكثر من وسائل الإعلام الأخرى .

٤ – الدراسات المصرية التى اهتمت – بشكل مباشر – بطبيعة الاتجاه إزاء المعالجات الإعلامية كانت محدودة ، واقتصر معظمها على استخدام أسلوب تحليل المضمون ، سواء للمضمون الصحفى أو للخطاب الدرامى . مما يعرض فى الأفلام ، وكذلك اختلاف المنهج الذى يتبناه الباحثون ، سواء المنهج البنيوى وهو خاص بنظرية التحليل النفسى ، أو المنهج الإحصائى ،

وهذه الدراسات قليلة العدد نسبيا لتكوين رؤية واضحة لدور وسائل الإعلام في الوقاية من ظاهرة التعاطى . وكذلك كان الاهتمام فى الدراسات الأخرى بتقييم البرامج التربوية ، أو تناول دور الإعلام في سياق مصادر السمع أو الرؤية للمواد النفسية ، ولم تول الدراسات اهتمام يذكر بدراسة الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية للوقاية من تعاطى المواد النفسية .

٥ – اقتصر تأثير البرامج التربوية الموجهة للوقاية من تعاطى المواد النفسية على التأثير قصير المدى ، إلا فى بعض الدراسات التى أكدت التأثير طويل المدى للبرامج التربوية شريطة التدريب على بعض المهارات السلوكية ، وبعض العادات الثقافية فى المجتمع موضع الدراسة .

٦– البرامج المتعددة المستويات و الموجهة للمراهقين تعتبر فعالة فى انخفاض مستوى تعاطى الكحوليات .

٧ – أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن التأثير الإعلامى يمكن قياسه بأكثر من طريقة ، وباختلاف الوسيلة الإعلامية التى ينهجها فى دراسته حول الوقاية من تعاطى المواد النفسية . ويمكن استخلاص الأفكار التالية :

– تأثير الإعلانات مرحلى ، ومحدود و لفترات محدودة نسبيا ، لمدة نصف ساعة على الأكثر .

– تأثير البرامج التربوية لفترات أطول نسبيا مقارنة بالإعلانات ، قد تمتد إلى ثلاث سنوات فى الوقاية من تعاطى المواد النفسية .

٨ – افتقار الدراسات لتقييم الحملات الإعلامية المتعددة و الشاملة ، والمصممة لفترات زمنية طويلة نسبيا .

٩ – هناك قصور واضح فى الدراسات التى عنيت بالفئات العلاجية فى أماكن

العلاج ، والجماعات المستهدفة فى أماكن تواجدها .

١٠- إن المزج بين الحملات الإعلامية فى المدرسة والمبثوثة عبر التليفزيون من أكثر الاستراتيجيات كفاءة فى الوقاية من تعاطى المواد النفسية ، وخصوصا للمراهقين من الطلبة والطالبات .

١١- تضافر جهود كل من الآباء والإعلام والمدرسة - كمنشئين اجتماعيين - من شأنه تأكيد نجاح أية استراتيجية للوقاية من تعاطى المواد النفسية .

منهج الدراسة و إجراءاتها

تندرج الدراسة تحت فئة الدراسات الوصفية الاستكشافية فى مجال بحوث تعاطى المواد النفسية ، التى تتجه إلى الكشف عن طبيعة الاتجاهات حيال كفاءة المعالجات الإعلامية لدى عينات مختلفة من الجمهور ، وكذلك لدى عينة من المعتمدين على المواد النفسية .

عينة الدراسة

انقسمت إلى أربع مجموعات مختلفة من الجمهور : عينة تلاميذ المدارس الثانوية ، وعينة طلاب الجامعة الذكور ، و عينة من الموظفين ، وعينة من الموظفات . وكان عدد العينات متساويا (ن = ١٠٠) ، فضلا عن عينة المعتمدين على المواد النفسية ، وعينة ضابطة للمقارنة ، وعدد كل منها (ن = ٥٠) لكل عينة .

أدوات الدراسة

تم استخدام ثلاث فئات من المقاييس ، فضلا عن استمارة البيانات الأساسية ، وهى على النحو التالى :

مقياس الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية وهو مكون من أربعة

مقاييس فرعيـة (الجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية ، وجوانب تلقى المعالجات الإعلامية ، وجوانب مضمون المعالجات الإعلامية ، وخصائص القائم بالاتصال) "من إعداد الباحث". والمقـاييس النفسـيـة عبارة عن خمسـة مقاييس ، وهى : مـقـيـاس الصـداقـة الشـخـصـيـة "مـصطفى سـويف" ، ومـقـيـاس التسلطيـة "عبدالسـتـار إبراهيم" ، ومـقـيـاس السلبـيـة – الإيجـابيـة ، ومـقـيـاس المجـاراة الاجتماعية ، ومقياس الاندفاعية "خالد عيسى"، واستمارة مصادر المعلومات عن التعاطى ، واستمارة أنماط التعاطى "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات".

وعلى هذا ، تكونت بطارية المقاييس من سبعة مقاييس تتمتع بقدر معقول من الثبات و الصدق ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات البحث وفقا لطبيعة الدراسة والفروض التى تبنتها.

نتائج الدراسة

تم عرض نتائج الدراسة فى ضوء الفروض التي تبنتها الدراسة ، و كان أبرزها ما يلى :

١ – الفرض الأول ، والذى أشار إلى وجود علاقة بين مقاييس الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية والمحددات النفسية لدى عينات الدراسة . وتم التحقق منه ، فنجد أن مقياس الاندفاعية ، ومقياس الإيجابية من أكثر المقاييس ارتباطا بالاتجاهات حيال المعالجات الإعلاميـة ، أما التسلطية فكانت أقلها ارتباطا بالمحددات النفسية لدى غالبية عينات الدراسة . وقد ارتبطت المحددات النفسية بمقياس الاتجاهات على عينات الدراسة بشكل متفاوت ، فنجد الآتى :

– عينة تلاميذ المدارس : ارتبطت جوانب الشكل فى المعالجة الإعلامية مع

كل من الاندفاعية والتسلطية ، وهو ما يمكن عزوه للمرحلة العمرية (المراهقة) التى يتسم بها تلاميذ المدارس وهى عدم التروى والانفعالية الزائدة والتمركز حول الذات والانشغال بالنفس عن الآخرين وعما يدور حوله ، حتى لو كانت أشياء تبدو فى النهاية فى صالحه ، والارتباط بالجوانب الشكلية عن المضامين التى تقدم فى المعالجات الإعلامية .

- أما بالنسبة لعينة طلبة الجامعة ، لم يرتبط الشكل إلا بالاندفاعية ، بينما ارتبطت المقاييس الثلاثة الأخرى للاتجاهات مع كل من : الإيجابية ، والمجاراة ، والاندفاعية ، و التطرف . ولم يظهر أى ارتباط بالتسلطية بمقاييس الاتجاه المختلفة ، ويمكن تفسير ذلك على الأساس الذى يفسر به الارتباط بين الجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية والاندفاعية ، إلا أنه فى هذه المرحلة تبدو هناك بعض المتغيرات التى قد تؤثر على تشكيل الاتجاه ، ومنها طبيعة التفاعل مع المادة الإعلامية المقدمة .
- عينة الموظفين : لم ترتبط المقاييس إلا فى حدود ضيقة وبشكل نوعى ، وظهرت فى ارتباط الإيجابية بجوانب التلقى ، وقد يفسر ذلك من خلال الأهمية النسبية لمواقف التلقى بالنسبة للموظفين باعتبارهم آباء أكثر ما يهتمون به كيف يمكن أن نفيد أبناءنا و كيف نتلقى الرسالة .
- عينة الموظفات : ارتبطت الجوانب الشكلية بالتطرف ، وخصوصا وأن الإناث أكثر تطرفا من الذكور ، كما أشارت إليه دراسات التطرف ، بينما ارتبطت جوانب التلقى مع كل من الإيجابية والاندفاعية والمجاراة والتطرف ، وهو ما يفسر على مستوى جاذبية القائم بالاتصال ، واختلاف نوع القائم بالاتصال قد يعزز من درجات القبول أو الرفض للمعالجات الإعلامية . أما القائم بالاتصال ، فارتبط بالإيجابية ،

والمجاراة ، والتسلطية ، والتطرف .

- أما عينة المعتمدين على المواد النفسية ، فارتبطت الجوانب الشكلية بالإيجابية ، والاندفاعية ، و المجاراة، وارتبط التلقى بالمجاراة . بينما ارتبطت جوانب المضمون بالمجاراة ، والتطرف . فالمعتمد مثله فى ذلك مثل المراهق الذى لايهتم إلا بالجوانب الشكلية فى المعالجات الإعلامية التى غالبا ما تسترعى انتباهه فى سياق التفاصيل الكثيرة التى تمر عليه ، دون الاهتمام بها ؛ قد يكون لعدم جاذبيتها أو عدم مصداقيتها . أما عن ارتباط المضمون بالمجاراة ، فقد يرجع ذلك إلى ما ظهر من دراسات "أيجلى" وتلاميذها أن استناد مصدر الرسائل الإعلامية إلى حقائق واستدلالات منطقية يجعل المتلقى يسلم بوجهة نظره دون الحاجة إلى معالجة جيدة للرسالة ، مما يقلل من الفروق بين الأفراد فى فهم الرسالة.

- وفى العينة الضابطة ارتبط القائم بالاتصال بالتطرف فقط ، ولم تظهر أية ارتباطات أخرى بين مقاييس البحث الأخرى .

٢ - أشار الفرض الثانى إلى اختلاف طبيعة الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية باختلاف طبيعة جمهور عينة الدراسة . واتضح أن القائم بالاتصال يشكل البُعد الأكثر إسهاماً فى تشكيل الاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية ، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن كم التفاعل مع القائم بالاتصال يكون أعلى مقارنة بالجوانب الأخرى . فالمضمون والتلقى والجوانب الشكلية هى جوانب ذات حكم شخصى ترجع لرؤية الفرد الخاصة ، ولكن القائم بالاتصال يفترض فى الحكم على ما يقدمه - بالقبول والرفض ، ومن ثم تشكيل اتجاهات نحوه - بمدى التفاعل الذى يمكن أن يؤثر فيه ما لدى القائم

بالاتصال من مهارات للتواصل وعوامل جاذبية شخصية . وأظهرت "طريقة شيفيه لدلالة الفروق" بين المجموعات تأكيداً لما ورد من نتائج للفرض الأول من حيث الطبيعة النوعية لكل فئة من فئات الدراسة على متغير الاتجاهات الإعلامية ، وهو ما يتضح كما يلى :

- تشير الفروق على الجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية إلى أن هناك فروقاً دالة بين العينات على مقياس الجوانب الشكلية ، حيث كشفت النتائج عن فروق بين عينة تلاميذ المدارس والعينات الأخرى على متغير الجوانب الشكلية للمعالجة الإعلامية فى اتجاه عينة المدارس ، وهى نتيجة تتسق مع النتيجة السابقة ، حيث ارتبطت الجوانب الشكلية سلبيا بالعينات الأخرى ، وإيجابيا بعينة المدارس .
- كذلك تشير النتائج إلى دلالة الفروق بين العينات على متغير مضمون المعالجة الإعلامية بين عينة تلاميذ المدارس و عينتى الطلاب و الموظفين فى اتجاه العينات الأخرى ، بينما هناك فروق بين عينة الموظفين و تلاميذ المدارس فى اتجاه عينة الموظفين .
- وتشير إلى دلالة الفروق التى ظهرت بين تلاميذ المدارس وعينات الدراسة فى اتجاه العينات الأخرى ، وإلى الفروق فى اتجاه عينة الموظفين بالمقارنة بعينات الجامعة وتلاميذ المدارس .

٣ - أما الفرض الثالث ، فطرح وجود فروق نوعية بين عينتى الاعتماد و الضابطة على مقياس الاتجاهات الإعلامية والمقاييس النفسية . وتشير نتائج الدراسة إلى أن الفروق بين المعتمدين وغير المعتمدين على مقياس الاتجاهات تظهر جليا فى جوانب الشكل والمضمون وموقف التلقى فى اتجاه عينة غير المعتمدين . بينما لم تتأكد الفروق بين العينتين على مستوى خصائص القائم

بالاتصال ، ولم تدعم نتائج الدراسة - كذلك - الفرض القائل بوجود فروق دالة بين عينة المعتمدين والعينة الضابطة على المقاييس النفسية ، فيما عدا مقياس التسلطية فقط ، فقد كانت فى اتجاه عينة غير المعتمدين أيضا .

٤ - أشار الفرض الرابع إلى وجود علاقة بين مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (السماع أو الرؤية) والاتجاه إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية . وقد أشارت النتائج إلى أن السماع عن المواد النفسية (أدوية ، وكحوليات ، ومخدرات) قد ارتبط إيجابيا بخصائص القائم بالاتصال للمعالجات الإعلامية ، لكنه ارتباط ضعيف . ويمكن تفسير ذلك من خلال تصور أنه فى سياق تناول القائم بالاتصال للمعالجات الإعلامية يكون أحد المصادر الأساسية للسماع عن المواد النفسية بما يطرحه من أفكار حول الوقاية من تعاطى المواد النفسية ، وارتباط السماع عن الأدوية النفسية بموقف تلقى المعالجات الإعلامية ، وخاصة الأنواع الجديدة من الأدوية ، فيأتى ذلك - غالبا - فى سياق مواقف التلقى بما يستثيره من مناقشات واستفسارات قد تساعد فى زيادة المعرفة بالمواد النفسية . ولم تشر النتائج إلى أية ارتباطات بين الاتجاه حيال المعالجات الإعلامية للوقاية من تعاطى المواد النفسية و الرؤية المباشرة للمواد النفسية .

٥ - أشار الفرض الخامس إلى وجود فروق فى الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية باختلاف مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (السماع أو الرؤية) وباختلاف المادة النفسية ، وكانت نتائجها كالتالى :

- تشير النتائج بالنسبة للأدوية النفسية إلى فروق على كل من جوانب المضمون ، والقائم بالاتصال فى اتجاه وسائل الإعلام .
- لا توجد أية فروق دالة بين مصادر التعرض لثقافة المواد النفسية

(الكحوليات) والاتجاه إزاء المعالجات الإعلامية .

- أشارت النتائج إلى فروق بالنسبة لمصدر التعرض لثقافة المواد النفسية "بالمخدرات الطبيعية" على مقياس الجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية ، وخصائص القائم بالاتصال ، بينما لم توجد فروق على المقاييس الأخرى للاتجاه حيال المعالجات الإعلامية .

٦ – وتساءل الفرض السادس عن الارتباط بين التعاطى التجريبى والاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية . فكشفت النتائج عن العلاقة بين التعاطى التجريبى والاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية وذلك على مستوى التعاطى التجريبى للأدوية النفسية مع كل من جوانب موقف تلقى المعالجات الإعلامية . وكذلك ارتبط التعاطى التجريبى للمخدرات مع مضمون المعالجات الإعلامية ، ومع القائم بالاتصال . ونشير – فى هذا الصدد – إلى أن التعاطى التجريبى قد يكون ولو مرة واحدة على سبيل التجربة ، أو فى المناسبات الاجتماعية سواء السارة أو المحزنة . فقد يتعاطى الفرد على سبيل التجربة مادة أو أكثر من المواد النفسية ، والتى يمكن أن تعرض عليه فى سياق الحديث فى وسائل الإعلام المختلفة ، والارتباط هنا بين التعاطى التجريبى للأدوية النفسية والمخدرات الطبيعية وبين خصائص القائم بالاتصال ، وتفسيره أن تلك العلاقة من الطبيعى أن تقوم خاصة من خلال التفاعل مع المادة الإعلامية المعروضة ، وارتباط ذلك بمفهوم التطبيب الذاتى الذى يلجأ إليه كثير من الجمهور العام ، أو أن يلجأ إليه من خلال ما يطرحه المتخصصون و الخبراء (من الأطباء و الصيادلة ، أو بعض نجوم المجتمع) فى وسائل الإعلام فى سياق الحديث عن بعض الأمراض ، أو فى سياق عمل درامى ، وخاصة مع اقتران التعاطى بمشاهد كوميدية . أما

بخصوص عدم ارتباط التعاطى التجريبى للكحوليات بالاتجاهات ، فقد يرجع ذلك لازدواجية التعامل مع الكحوليات .

٧ - وبالنسبة للفرض السابع الذى أشار إلى إمكانية استخراج مجموعة من المكونات العاملية من المقاييس الفرعية لمقياس الاتجاهات الإعلامية لدى عينة الطلبة ، فقد تم استخلاص عدد من العوامل التى يمكن أن نسترشد بها عند القيام بتصميم معالجات إعلامية موجهة للوقاية من تعاطى المواد النفسية على عينة من الطلاب (نشير هنا إلى أنه تم إجراء التحليل العاملى على عينة الطلاب - مدارس و جامعة - نظراً للتجانس النسبى بينها، و سواء كانت تلك العوامل سلبية أو إيجابية الطابع، فيمكن الإفادة منها عند تصميم المعالجات الإعلامية الفعالة للوقاية من تعاطى المواد النفسية . ويمكننا تأمل مجموعة العوامل المستخرجة من نتائج التحليل العاملى كما يلى :

- التحليل العاملى للجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية (عاملان) ، وهما : السطحية ونمطية العرض للمعالجات الإعلامية ، و كذلك تنوع الوسائل المعينة لفعالية العرض .
- أما عن التحليل العاملى لجوانب المضمون فى المعالجات الإعلامية يتمثل فى أربعة عوامل ، وهى : الأول ملامح المعالجة الإعلامية الفعالة ، والثانى المضمون الإيجابى وإقرار إمكانية الشفاء ، أما الثالث فهو التناول غير المباشر للموضوع، والأخير المعالجة العلمية المتخصصة للموضوع .
- أسفرت جوانب موقف تلقى المعالجات الإعلامية عن أربعة عوامل ، وهى : دور المواقف المدرسية ، ودور الأسرة ، وكذلك دور المنشئ الاجتماعى فى التلقى الفعال ، وتناول الرابع المواقف المهيئة للتلقى الفعال .

- نتائج التحليل العاملى لخصائص القائم بالاتصال فى المعالجات الإعلامية أربعة عوامل ، وهى : مهارات القائم بالاتصال ، ومحددات كفاءته ، وخصاله الشخصية ، وكذلك معوقات المصداقية له .

المؤتمر العالمى الأول للجمعية الدولية لبحوث الثقافة والأنشطة التعليمية *

نسرين البغدادى **

عقد فى الفترة من ٢٠-٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥ بمقر جامعة العلوم السيكولوچية فى مدينة سيڤيل (إشبيلية) بأسبانيا المؤتمر العالمى الأول للجمعية الدولية للبحوث الواقعية والثقافية ، تحت عنوان المشاركة فى تغيير العالم (التعليم والاتصال وتشكيل العقل الثقافى) .

Acting in changing world: learning, communication, and minds in inter-cultural activities.

وقد شارك فى المؤتمر غالبية دول العالم فيما عدا دول العالم العربى ، وذلك باستثناء مصر التى مثلت من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . واستمر المؤتمر أربعة أيام ؛ تميز خلالها بالتنظيم المحكم على الرغم من الأعداد الكبيرة للمشاركين الذين بلغ عددهم ما يقرب من الألف باحث ، حيث شاركوا بنشاطات متعددة تجلت فى تقديم الأوراق العلمية والمعارض والمحاضرات

* تهدف هذه الجمعية (The International Society for Cultural and Activity Research) إلى تفعيل وإنماء الفروع المتعددة للنظرية والبحوث الواقعية فى المجال الاجتماعى والثقافى والتاريخى للحياة الإنسانية ، والعمل على تفعيل الاتصال العلمى بين أعضاء المجتمع البحثى فى جميع أنحاء العالم .

** خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

المفتوحة .

وقد تضمن المؤتمر العديد من الأفكار التى طرحت من خلال أقسامه المختلفة والتى – ربما – مثلت نقلة نوعية فى الخطاب الثقافى العالمى ، ويمكن إدراجها فى مستويات ثلاث :

المستوى الأول : العملية التعليمية

- التركيز على التعليم باعتباره مدخلا للتنمية ، والاعتماد على نظرية ممارسة الأنشطة ، والتعليم بالمشاركة ، وترجمة التعليم إلى فعل ، وكذا وعى الطلاب بكافة المتغيرات والمعارف المتجددة ، والتطويرات التكنولوچية فى المجال المعرفى .
- تخلى العملية التعليمية عن أسلوب التلقين ، والاعتماد على إمداد الطالب بالمعارف المختلفة ؛ بالاعتماد على أسلوب البحث الذاتى تحت إشراف المدرسين ، وإطلاق الطاقات الإبداعية للطالب للتعبير عن نفسه والتفاعل مع الآخرين .
- إن الاعتماد على الديناميات الجديدة للتعليم والخاصة بمشاركة الطلاب فى العملية التعليمية ، من شأنه إحداث الاندماج فى المجتمع المدرسى ، فالمشاركة تؤدى إلى المزيد من التعاون بين المدرسين والطلاب .
- إن تقييم الطلاب لأنفسهم فيه تنمية للذات ، وإدراك للصورة الاجتماعية ، بل والصورة الذاتية لدى الفرد ، وصورة النفس لدى الجماعات المرجعية .
- تعمل الأنشطة الطلابية والمدرسية على استيعاب الخلفيات الاجتماعية المتعددة وتقريب الأهداف المتنوعة وانصهار الاختلافات ، وبزوغ القدرة على تكوين رؤية مستقبلية . فممارسة تلك الأنشطة تتغلب على العزلة وعدم الاتصال مع

المجتمع الخارجى ، كما تعمل على توحيد جميع الأهداف المراد الوصول إليها .

- إلغاء التمييز فى العملية التعليمية برمتها ، سواء أكان ذلك بالنسبة للدارسين أو للمدرسين .
- أهمية الممارسات الديموقراطية داخل قاعات الدرس باستخدام أسلوب المناقشة الجماعية المفتوحة ، على أن يتم تأهيل المدرسين للتعامل مع الطلاب بأسلوب المشاركة وتدريبهم على إدارة النقاش واستيعاب الآراء المختلفة ، وطرح التساؤلات المثيرة للخيال ، ونشر ثقافة الاختلاف ، حيث يعكس الحوار التجارب المعرفية للآخرين .
- استغلال التعليم والتطورات التكنولوچية للعمل على تقليل الفجوة بين الجماعات المهاجرة ، من خلال تدريب الأطفال على استخدام الشبكات الإلكترونية Networks ، فذلك يجعل تلك الجماعات أكثر تواصلا مع العالم .

المستوى الثانى : *العملية الثقافية*

- يعد اختلاف الهويات شيئا إيجابيا ، فمن الطبيعى الاختلاف ، ولكن يمكن تكوين حد أدنى من القيم والأهداف المشتركة للإنسانية ، لتخفيف حدة الصراع والصدام بين الهويات المتعددة .
- أدى التقدم السريع فى إنتاج شبكات الاتصال إلى خلق أشكال وأنواع جديدة من العمل والممارسات الاجتماعية ، إلا أن التساؤل المطروح يدور حول ماهية الأنماط المتوقعة فى العلاقات الناتجة عن التقدم الحادث فى النظام التكنولوچى .
- اعتبار المدخل السسيوثقافى من أنسب المداخل فى التفسير .

- التركيز على مفهوم الاتصال الشخصى للتفاعل مع الآخر باعتباره مدخلا حقيقيا للتغيير والتأثير .
- المعرفة بالثقافات المحلية تؤدى إلى المزيد من التفاعل والاتصال ، باستخدام التجليات الثقافية للعولمة ، فمن شأنها إيجاد التفاهم والتفاعل مع الآخر .
- تقود الإحاطة بمفردات اللغة وما تعنيه إلى المشاركة فى المعارف وتخطى الأزمات ، ومعرفة التفاصيل المجتمعية التى تميز مجتمع عن غيره ، وأيضا التعرف على التاريخ الثقافى للمجتمعات له أهمية خاصة ، لأنه يحدث المزيد من التفاعل والاتصال والاندماج مع عملية العولمة .

المستوى الثالث : الجندر

- يرجع الاختلاف فى الجندر إلى النظرة الذاتية لكل من المرأة لنفسها والرجل لنفسه ، وكذا الخلفية الاجتماعية والثقافية لكل منهما . ولذا يتم إعادة إنتاج وتصدير تلك النظرة لكل من الأبناء والأطفال فى المدرسة .
- ارتباط الجندر بعناصر التنشئة الاجتماعية .
- تعد المرأة أقدر على القيام بالعملية التعليمية ، لأنها تتحمل أعباء تربية الأطفال ولكونها – فى المقام الأول – أم .
- الاهتمام والتركيز على دراسة الأسرة التى ترسى الأسس الأولية لعملية التنشئة الاجتماعية .
- يهتم الرجال أكثر بالسياسة ، بينما تهتم النساء بالعادات والتقاليد .

على هامش المؤتمر

- كانت هناك دراسات حالة لأوضاع المرأة فى بلدان بعينها (الهند ، نيبال ، أسبانيا) . ودراسات العنف الممارس ضدها ، ومدى ارتباطه بالحالة

المجتمعية ، ومعدلات التنمية والأوضاع السياسية . وكذا مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى فى هذا المجال (على المستوى الماكرو والميكرو) .

- تصاعدت نبرة الحديث حول أهمية استيعاب الهويات الأخرى ، مع احترام الخصوصية الثقافية فى ظل العولمة ، والعمل على تجسير الفجوات بين التحديات الثقافية .
- اعتمدت بعض البحوث على تقديم بعض اللقطات الواقعية لدراسات الحالة ، وحديثها المباشر ، حيث سمى هذا الأسلوب "بالڤيديو كليب" ، وكان يقوم الباحث بالتعليق على تلك اللقطات مباشرة أو من خلال العرض الإلكترونى للمعلومات .
- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى أعمال وفاعليات المؤتمر .

وربما كانت الملاحظة الواضحة من خلال تتبع أعمال المؤتمر ، أن مدرسة علم الاجتماع فى مصر وحركة البحث الاجتماعى فيها لا تقل أهمية عن المدارس العالمية ، والتى طرحت نفسها من خلال المؤتمر . ولكن على الحركة العلمية المصرية الاندماج مع تلك الحركة العالمية ، بتقديم ونشر الإنتاج العلمى سواء أكان عن طريق المشاركة المباشرة فى المؤتمرات العالمية ، أو نشره من خلال شبكات الإنترنت . حتى يتم التواصل بيننا وبين الآخر .

تصاعد المد
المساواة فى النوع والتغير الثقافى حول العالم *

عرض كتاب

سلوى العامرى**

نبذة عن الكتاب ومؤلفيه

شهد القرن العشرون تغيرات عميقة فى الأدوار التقليدية للجنسين ، وإن اختلفت القوى التى دفعت بتصاعد المد rising tide بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأيضا بين الأجيال المختلفة . لذلك فإن تصاعد المد يفسر كيف أدت عمليات التحديث والتنمية إلى تغيير الاتجاهات الثقافية نحو المساواة فى النوع ، كما يحلل النتائج السياسية المترتبة على هذه العملية . ويدور الجدل الأساسى حول كيفية تغير حياة الشعوب على مرحلتين من مراحل عملية التحديث : الأولى التحول من مرحلة المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية ، والمرحلة الثانية التحول من مرحلة المجتمعات الصناعية إلى مابعد الصناعية .

وهذا الكتاب يعد الكتاب المنهجى الأول الذى يقارن بين الاتجاهات العالمية

* Ronald Inglehart & Pippa Norris, *Rising Tide: Gender Equality and Cultural Change Around the World*, Cambridge University Press, 2003.

** مستشار ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

حول موضوع المساواة فى النوع ، والذى يعتمد على إجراء مقارنات بين سبعين دولة تتدرج من الفقر إلى الغنى ، ومن مجتمعات زراعية إلى مجتمعات مابعد الحداثة . لذلك فإن هذا الكتاب أساسى للمهتمين بفهم الإشكاليات الخاصة بالسياسة المقارنة ، والرأى العام ، والسلوك السياسى ، والتنمية السياسية ، وعلم الاجتماع السياسى .

وقد قام بتأليف هذا الكتاب كل من رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart وبيبا نوريس Pippa Norris . وروناالد إنجلهارت هو أستاذ العلوم السياسية ومدير برامج فى مؤسسة البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية . وتدور دراساته وأبحاثه حول تغير نسق القيم وتأثير ذلك على التغير الاجتماعى والثقافى . وقد شارك فى إعداد المسوح الخاصة بمقياس البارومتر الأوروبى ، كما تولى إدارة إجراء مسح القيم العالمية . ومن بين كتبه المنشورة كتاب هام هو "الحداثة ومابعد الحداثة : التغير الثقافى والسياسى والاقتصادى فى ٤٣ دولة "، والذى نشر عام ١٩٩٧ .

أما بيبا نوريس فهى محاضرة فى السياسات المقارنة بكلية چون كيندى للإدارة والحكم بجامعة هارڤارد . ويقوم أساس عملها على تحليل الانتخابات المختلفة والمقارنة بينها ، ودراسات الرأى العام ، ووسائل الاتصال السياسى . وقد نشرت أعمال مشتركة مع روناالد إنجلهارت قامت بنشرها جامعة كمبردج ، ومن بينها كتب : الفجوة الرقمية (٢٠٠١) ، والديمقراطية الزائفة (٢٠٠٢) .

موضوع الكتاب

شهد الربع الأخير من القرن الماضى تصاعدا مرة أخرى لإشكالية المساواة فى النوع ، وهو الأمر الذى جعل من هذه الإشكالية إحدى أولويات الأچندة العالمية ، ذلك أن تخصيص الأمم المتحدة عقدا عالميا للمرأة انتهى بعام ١٩٨٥ ، أثار

أهمية وضرورة تكامل المرأة فى عملية التنمية ، وهو ما أسفر عن تكوين الآلاف من المنظمات النسائية والتشبيك بينها على مستوى العالم .

وقد تنامى هذا التوجه خلال الحقبة التالية نتيجة عقد المؤتمرات العالمية التالية فى حقبة التسعينيات . فقد أكد مؤتمر حقوق الإنسان الذى عقد بفيينا عام ١٩٩٣ على أن حقوق المرأة هى حقوق إنسان . وفى عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر العالمى للسكان والتنمية بالقاهرة ، والذى وضع قضايا تمكين المرأة وصحة المرأة فى قلب برامج التنمية المستدامة ، كما أصدر المؤتمر العالمى للمرأة ببكين عام ١٩٩٥ إعلان المبادئ لحقوق المرأة .

كذلك شهدت الفترة الماضية ظهور حركات اجتماعية كثيرة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، كالاهتمام بالبيئة والحقوق المدنية ، والمناداة بالعودة للطبيعة ، وظهور الموجة الثانية للحركات النسائية ، والتوجهات السياسية للأجيال الحالية . وقد أدى كل هذا إلى حدوث تغير اجتماعى واضح دفع بمؤلفى الكتاب لاختبار حالة المساواة فى النوع حول العالم فى ضوء كل من الأسباب والنتائج ، وهى الدراسة التى يتناولها هذا الكتاب .

وعلى الرغم من وجود تقدم ملموس فى اتجاه المساواة فى النوع لدى العديد من دول العالم ، فإنه مازالت هناك تفاوتات شاسعة بين الدول ، وهو ما أظهرته مؤشرات قياس الدول فى هذا الخصوص .

وقد اعتمد تحليل مكانة الدول بالنسبة للمقياس على قاعدة بيانات موحدة ، وهى المسوح الدولية للقيم World Values Surveys (WVS) ، والمسوح الأوروبية للقيم European Values Surveys (EVS) . وقد وفرت هذه المسوح بيانات تغطى أكثر من ٧٠ دولة تضم ٨٠٪ من سكان العالم ، وتغطى المدى الشاسع للتفاوتات بين المجتمعات المختلفة . فقد شملت مجتمعات يصل متوسط دخل الفرد

السنوى فيها إلى ٣٠٠ دولار ، ومجتمعات أخرى يزيد دخل الفرد فيها أكثر من ١٠٠ مرة عن هذه القيمة . كما تضم مجتمعات عريقة فى ممارسة الديمقراطية تعتمد على اقتصاديات السوق ، ومجتمعات أخرى سلطوية أو شيوعية سابقا .

وفى العديد من الدول مازالت حياة معظم النساء فيها حياة بائسة ، مثل حياة النساء فى أفغانستان اللاتى يحرمن من التعليم ومن العمل ، كما يعانين من عدم وجود فرص للرعاية الصحية ، إذ يحرم القانون علاج النساء على أيدى الرجال ، كما لايستطعن الظهور فى مكان عام إلا بصحبة رجل .

كما تعانى مجتمعات عديدة من وجود فجوات نوعية قانونية وسياسية ، وفجوات نوعية فى الأمية والتعليم والعمل والفرص الاقتصادية ، إلى جانب وجود عوائق تحول دون تبوء المرأة لمراكز عليا فى مجتمعاتها .

وكذلك أيضا تمارس بعض المجتمعات نوعا من الازدواجية أو الخلط بين التقدم والتأخر والتراجع ، ففى دول أوروبا الشرقية - على سبيل المثال - أتيحت فرص جديدة للمرأة تستطيع من خلالها تنمية اقتصادياتها نتيجة حرية السوق ، ولكن فى نفس الوقت تعانى نساء الأسر الفقيرة من عدم وجود شبكات الأمان .

وعلى النقيض من ذلك ، هناك بعض الدول قد حققت مكاسب كبرى فى المساواة فى النوع فى المجالات : القانونية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . وتعد السويد أولى الدول فى ذلك ، فقد حققت النساء أعلى مستوى للتمثيل البرلمانى فى العالم ، كما حققت فى نفس الوقت مساواة تامة فى النوع فى مجال التعليم ، كالالتحاق بالمدارس الثانوية ، وفى الأجور . كما يحصل الوالدان على حقوق متساوية تماما فى رعاية أطفالهما ، مع توافر تيسيرات عديدة لرعاية الأطفال .

وعلى الرغم من أن مثل هذا التفاوت فى نوعية حياة النساء حول العالم

أصبح أمرا واضحا ومحددا ، فإن أسباب ذلك ليست متماثلة . ويناقش الكتاب العوامل المسببة لذلك فى ضوء عدد من المتغيرات ، وهى :

١ - النمو الاقتصادى والتنمية البشرية .

٢ - دور الدولة من حيث كفالتها لحقوق الإنسان ، والإصلاح التشريعى ، ومؤسساتها السياسية .

٣ - العوائق الثقافية .

٤ - التحديث المجتمعى والتغير الثقافى .

محتويات الكتاب

يتألف الكتاب من سبعة فصول تقع فى ٢٢٦ صفحة ، والفصل الأول بمثابة مقدمة ، والفصل السابع خاتمة .

الفصل الأول هو فصل تمهيدى عن موضوع الكتاب ، وهو ما أشرنا إليه ، ويتناول رصدا لحالة المساواة فى ٧٠ دولة ، كما يشير إلى العوامل التى دفعت إلى الاهتمام بقضية المساواة فى النوع الاجتماعى على المستوى العالمى ، والتفاوتات بين الدول ، وأسباب ونتائج ذلك .

والفصل الثانى بعنوان "من الأدوار التقليدية إلى المساواة فى النوع" . ويقارن الفصل بين نتائج المسوح بالنسبة لنماذج العديد من الدول المختلفة المستوى فيما يتعلق بتحليل الاتجاهات غير المباشرة المؤيدة والمدعمة للمساواة فى النوع . وتشير النتائج إلى عدد من الحقائق منها :

- توجد فروق شاسعة بين الدول وفقا لمستوى تقدمها عن الدول الزراعية التقليدية ، والتى تفرق تفرقة حادة فى تحديد الأدوار بين الجنسين ، وأيضا بين المجتمعات الصناعية التى تعد فى مراحل مبكرة من التحول نحو الحداثة ،

ودول مابعد الحداثة والتى تساوى بين أدوار كل من الجنسين .

- إن الاختلاف بين الدول لايرجع فقط للفروق فى التقدم الاقتصادى ، لأن هناك مدى واسعا من المؤشرات غير المرتبطة مباشرة بالمساواة فى النوع والتى تقيس التنمية الإنسانية ، بدءا من مستوى استخدام الطاقة وحتى متوسط العمر المتوقع ، وهى أيضا منبئات جيدة لتأييد المساواة فى النوع .
- هناك تفاوت بين الأجيال فى اتجاهاتها نحو المساواة فى النوع ، وتزداد الفجوة اتساعا فى مجتمعات مابعد الحداثة عن المجتمعات الزراعية ، وذلك لأن الفروق فى الأولى تزداد اتساعا مقارنة بالمجتمعات الزراعية . كذلك فإن التوجه نحو المساواة فى النوع فى المجال السياسى ، ومجال العمل ، بل وداخل الأسرة ، يفسر أيضا فى ضوء عدد من العوامل التى ترتبط عادة بالتغيرات الثقافية ، والتعليم ، والحالة الدينية ، والحالة الاجتماعية .
- توجد فروق دالة أيضا داخل المجتمعات بين الذكور والإناث ، ولكنها تقل فى مجتمعات مابعد الحداثة ، إذ إن اتجاهات الشباب الذكور قد تغيرت بحيث أصبحت تساير اتجاهات الشابات . كذلك أيضا فإن تأييد المساواة بين الجنسين تكون أقوى بين المتعلمين تعليما عاليا ، والأقل تدينا ، وغير المتزوجين ، والتقدميين . وربما كانت أهم نتيجة هى أن الفجوة التى ظهرت بين المجتمعات الزراعية التقليدية ومجتمعات مابعد الحداثة هى أكبر بكثير من تلك الفجوة الموجودة بين النساء والرجال داخل كل نموذج مجتمعى .
- إنه على الرغم من أهمية الدور الذى يلعبه موقع المجتمع على مستوى التنمية الإنسانية بخصوص الاتجاه نحو المساواة فى النوع ، فإن هناك اختلافات لدى الدول التى تقع على نفس المستوى بالنسبة لمؤشر التنمية الإنسانية ،

وذلك نتيجة لبعض العوامل ، مثل : التقاليد الدينية ، ونموذج الدولة ، ومستوى الديمقراطية . فعلى سبيل المثال ، بالنسبة للدول الغنية هناك اختلافات أساسية بين اليابان والنرويج ، وأيضا بالنسبة للدول الفقيرة توجد فروق كبيرة بين الأردن وكولومبيا على سبيل المثال .

الفصل الثالث بعنوان "الدين والعلمانية والمساواة فى النوع" . وركز هذا الفصل على دور الدين ومدى التحديث الثقافى الذى يتأثر - إلى حد كبير- بالموروث الثقافى لمجتمع محدد . ويشير الفصل إلى أن الأدبيات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعى تؤكد التأثير الحاسم للدين على الإدراك الثقافى فى مدى ملاءمة تقسيم الأدوار بين الرجال والنساء . كما أن الدين يشكل المعايير الاجتماعية التى تساهم فى محدودية الفرص لدى النساء خارج المنزل ، سواء فى مجال التعليم ، أو العمل ، أو فى مراكز السلطة واتخاذ القرار .

وقد توصل الفصل إلى مجموعة من النتائج من بينها :

- إن العلمانية قد ارتبطت تدريجيا بالحداثة المجتمعية ، وأضعفت من قوة القيم الدينية بين الأجيال الشابة فى مجتمعات مابعد الحداثة ، وأسهمت فى تصاعد وارتفاع المد فى اتجاه المساواة فى النوع .
- يؤثر الدين تأثيرا بالغا على المعايير الاجتماعية حول ملاءمة تقسيم الأدوار وفقا للجنس داخل الأسرة ، وفى قوة العمل ، وفى المجال العام ، وخاصة فى المجتمعات الزراعية .
- إن الاتجاهات نحو النساء تختلف اختلافا شاسعا بين مختلف الرؤى الدينية، فبعض هذه الرؤى يشكل عائقا قويا أمام المد المتصاعد فى مجال المساواة فى النوع .

والفصل الرابع عنوانه "الفجوة النوعية فى التصويت والرأى العام" .

ويشير مؤلفا الكتاب إلى أن الفصول السابقة تناولت أسباب تصاعد المد فى اتجاه المساواة فى النوع ، أما نتائج هذا المد وتبعاته السياسية فتتناوله الفصول التالية . ويركز الفصل الرابع على التدليل على التحول فى الحداثة فيما يتعلق بالسلوك التصويتى ، كما يقارن هذا الفصل بين الفروق عبر القومية بين الدول فى تأييد أحزاب اليمين أو اليسار بين الرجال والنساء ، كما يناقش كيف تعكس هذه الاختلافات العوامل الثقافية والحداثة والتى تشكل الاتجاهات نحو الأدوار التقليدية للنوع . كما تختبر الدراسة أيضا النماذج بين الأجيال فى ضوء الفجوة النوعية .

ومن بين أكثر المشكلات وضوحا واستمرارية - فيما يتعلق بقضية المساواة فى النوع - تلك التى تتعلق باستمرارية السيادة الذكورية فى النخبة السياسية التقليدية كما فى الأحزاب والبرلمانات .

ويستند الكتاب نظريا فى هذا الخصوص إلى مقولة إن التحول وتطور عمليات التنمية يغير من قيم وأسلوب حياة الرجال والنساء على حد سواء وذلك فى مجتمعات مابعدالحداثة ، إذ تغيرت القيم السياسية والتفضيلات الانتخابية إلى حد كبير . وهذا التحليل يشير إلى تحقق أربع نتائج أساسية هى :

١ - تميل النساء فى معظم المجتمعات المعاصرة إلى تبنى قيم يسارية إلى حد ما مقارنة بالذكور ، وذلك فيما يتعلق بالدور الملائم للدولة فى مواجهة السوق ، كما يؤيدن التدخل النشط من جانب الدولة فى الرعاية الاجتماعية والملكية العامة .

٢ - على الرغم من الشواهد والأدلة التى تبرهن على أنه فى فترة الخمسينيات

وحتى الثمانينيات كانت النساء يملن إلى الأيديولوچيات المحافظة فى سلوكهن التصويتى أكثر من الرجال ، فإن هذا التوجه قد تغير الآن ، فقد أصبحت النساء يملن أكثر إلى الجناح اليسارى من الذكور ، وهو الأمر الذى ينسحب على مجتمعات عديدة .

٣ - لقد وضح أن الفجوة النوعية الحديثة مازالت موجودة لدى مجتمعات عديدة ، ولكن حجم هذه الفجوة يتقلص إذا أخذ فى الاعتبار القيم الثقافية . وهذا يوحى بأن هذه الفجوة النوعية تعكس اختلافات عديدة فى الاستعداد القيمى لدى الرجال والنساء ، وخاصة فى اتجاهاتهم نحو مابعد الحداثة ، ودور الدولة ، والمساواة فى النوع ، أكثر من أن يكون ذلك راجعا للاختلاف بينهم فى أسلوب الحياة والمرجعية الاجتماعية .

٤ - إن تحليل الاختلافات بين الأجيال يشير إلى تغير القيم بين الأجيال فى مجتمعات ما بعد الحداثة . والفجوة النوعية الحديثة بالنسبة للأيديولوچيا هى الأقوى بين جماعات الشباب وصغار السن ، بينما توجد الفجوة النوعية التقليدية بين كبار السن . وإذا كانت هذه النتيجة تعكس تغيرا بين الأجيال كما هو واضح أكثر من انعكاس تأثير دورة الحياة ، فإن هذا يتضمن أنه على المدى الطويل - إذا كان الناخبون من صغار السن سوف يحلون محل الأجيال المسنة ، فإن التحول نحو قيم اليسار بين النساء سوف يكون الأقوى .

الفصل الخامس وعنوانه "السلوك السياسى النشط" . ويتناول هذا الفصل مقارنة تبين الاختلاف فى النوع فى ضوء ثلاثة أبعاد تتعلق بالمشاركة السياسية وهى : (١) النشاط السياسى فى الانتخابات والأحزاب ، (٢) النشاط المدنى من

خلال العمل فى المؤسسات الطوعية ومنظمات المجتمع المحلى ، وأيضا الحركات الاجتماعية الجديدة ، (٣) النشاط الاحتجاجى مثل التوقيع على عرائض احتجاجية والمشاركة فى المظاهرات . وتبين الدراسة مدى تأثير العوامل الهامة كالحداثة أو الموروث الثقافى فى إحداث مثل هذه التغيرات .

ويشير هذا الفصل إلى أن الأدبيات فى العلوم السياسية تتفق فى التأكيد على وجود فروق دالة فى السلوك السياسى بين النساء والرجال ، حتى فى مجتمعات مابعد الحداثة ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوروبا الغربية . وهو مايعنى احتمال استمرارية وجود هذه الفجوة النوعية . ولكن يتوقع فى نفس الوقت تقلص هذه الفجوة أكثر فى الدول التى خبرت النساء فيها تغيرات كبرى فى الفرص التعليمية والمهنية . واعتمد الكتاب على افتراض أن عملية التحديث المجتمعى سوف تؤثر على النشطاء سياسيا من الرجال والنساء ، كما غيرت الكثير من القيم الاجتماعية والسياسية . وتتوصل نتائج التحليل إلى ثلاث نتائج رئيسية ، وهى :

١ - باستقراء معظم أشكال النشاط السياسى ، تشير نتائج المسح إلى وجود فجوة نوعية محدودة ، ولكنها مستمرة عبر كل المجتمعات ، وهى أن النساء أقل نشاطا فى المجال السياسى من الرجال . ويبدو هذا بوضوح عند مقارنة الأشكال التقليدية للممارسة السياسية مثل : الاهتمام بالسياسة ومناقشة الموضوعات السياسية ، أو المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ، وعضوية النقابات والأحزاب ، والأشكال الأخرى مثل عضوية العديد من المنظمات التطوعية ، والروابط المحلية ، والحركات الاجتماعية الجديدة ، والحركات الاحتجاجية مثل المظاهرات والاعتصام .

٢ – إن الفجوة النوعية الخاصة بتحديد من ينتمى لمنظمات المجتمع المدنى تختلف جوهريا وفقا لنموذج المنظمة ، فالرجال عادة مايميلون للهيمنة على النوادى الرياضية ، والروابط المهنية ، بينما تهيمن النساء على عضوية المنظمات الصحية والرعاية الاجتماعية .

كذلك لايوجد أى دليل يدعم الافتراض القائل بأن المرأة تميل أكثر من الرجل للانتماء إلى الحركات الاجتماعية الجديدة ، مثل تلك الحركات المعنية بالبيئة والسلام .

٣ – علاوة على ماسبق ، فإن حجم الفجوة النوعية فى النشاط السياسى تختلف وفقا لنموذج المجتمع ، وهو اختلاف يمكن التنبؤ به . فمثلا توجد فى المجتمعات الزراعية فجوة نوعية هائلة فيما يتعلق بالاهتمام بأمور السياسة ومناقشتها ، وأيضا فى عضوية المنظمات التطوعية ، وفى الحركات الاحتجاجية . ومع ذلك فإنه حتى بالنسبة لمجتمعات مابعد الحداثة فإن الفجوة النوعية التقليدية مازالت موجودة لدرجة أن التغيرات فى السلوك السياسى والمجال العام يبدو متخفيا وراء التغيرات الثقافية .

وتشير الدلائل إلى أن هذه الفجوات سوف تختفى فى المستقبل ، ومع ذلك فالنساء – بصفة عامة – مازلن أقل اهتماما بالسياسة والعمل السياسى من الرجال . كما تتسع الفجوة النوعية فى النشاط المدنى والاحتجاجى لدى بعض الجماعات الاجتماعية مثل النساء المسنات ، ومن يعملن أعمالا غير مدفوعة الأجر ، والأقل تعليما ، وأصحاب النظرة التقليدية لمنظور النوع . ولكن يتوقع على المدى الطويل أن تتغير بعض الاتجاهات الاجتماعية ، مثل مشاركة النساء فى قوة العمل ، والتى سوف تؤدى إلى تحول نوعية الحياة للنساء وتغير القيم ، بما يساهم فى تقليص الفجوة فى المستقبل .

الفصل السادس عنوانه "النساء كقائدات سياسيات" . ويشير هذا الفصل إلى أنه من بين أكثر المشكلات التى تواجه الديمقراطيات الحديثة استمرارية اللامساواة فى النوع فى مجال القيادة السياسية ، ذلك أنه حتى الآن لايمثل تواجد النساء سوى ٣ر١٤٪ من البرلمانات ، و ٥ر١٢٪ من الحقائب الوزارية ، أما قمة السلطة كرئاسة الدولة أو الحكومة فهى ٥٠ر٪ .

ويتساءل الكتاب عن أسباب ذلك ، ويضع أربعة فروض يختبرها ، وهى :

(١) إن الاتجاهات المعاصرة نحو تولى النساء القيادة السياسية تتسم بتوافر المساواة فى دول مابعد الحداثة عن الدول الشيوعية السابقة وعن الدول النامية .

(٢) إن الاتجاهات التقليدية نحو المساواة فى النوع تمثل عائقا أساسيا فى اختيار المرأة كنائبة فى البرلمان .

(٣) إن الثقافة لها تأثير دال على نسبة انتخاب المرأة فى مجال العمل السياسى .

(٤) هناك أدلة تشير على أنه قد نتج عن عملية التحديث التخفيف من حدة العوائق الثقافية لدى الأجيال الجديدة فى مجتمعات مابعد الحداثة .

ويحاول الكتاب اختبار هذه الفروض والإجابة عليها من واقع نتائج المسح . لذلك يحتوى الفصل على العديد من المقارنات بين الدول ، والتى ترصد موقع النساء فى المجالس النيابية المختلفة . كما يهتم تحليل النتائج بإبراز أسباب استمرار الفروق والاختلافات النوعية ، والأدوار التى يلعبها التحديث المجتمعى والموروث الثقافى فى شرح مستويات تمثيل المرأة فى هذه المواقع .

والفصل السابع والأخير عنوانه "النتائج : المساواة فى النوع والتغير الثقافى" . ويقدم هذا الفصل النتائج النهائية المستقاة من كل فصول الكتاب ،

فيبين إلى أى مدى تغيرت الاتجاهات نحو المساواة فى النوع كجزء من التغير الثقافى الأكبر ، والذى يتمثل فى التعبير الذاتى عن القيم . كما يوضح تأثير تغير القيم على كيفية تحول أسلوب الحياة لكل من المرأة والرجل ، وكذلك التغير الثقافى على مستوى العالم .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 43 NUMBER 1 JANUARY 2006

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 43 Number 1 January 2006

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo